جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم مالية ومحاسبة

الموضوع:

أثر محاسبة المخزون على جودة القوائم المالية

–دراسة حالة لمؤسسة تحويل البلاستيك والمطاط Soaxplast بالمدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة.

تخصص: محاسبة.

من إعداد الطالب:

– شهبة مونة زكرياء.

تحت إشراف الأستاذ:

– أ. د. زواق كمال.

أعضاء لجنة المناقشة:

مزيود إبراهيم	أستاذ محاضر– أ– بجامعة يحي فارس بالمدية	**رئيسا**
زواق كمال	أستاذ محاضر–أ– بجامعة يحي فارس بالمدية	**مشرفا**
خيرات أحمد	أستاذ محاضر–أ – بجامعة يحي فارس بالمدية	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم مالية ومحاسبة

الموضوع:

أثر محاسبة المخزون على جودة القوائم المالية

–دراسة حالة لمؤسسة تحويل البلاستيك والمطاط Soaxplast بالمدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب:

– شهبة مونة زكرياء

تحت إشراف الأستاذ:

– أ. د. زواق كمال

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وعـرفـان

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغره، ونعوذ با لله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، اللهم صلي وسلم على حبيبنا ونبينا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم أما بعد:

أتقدم بأزكى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف '' زواق كمال'' الذي قدم إلي النصائح والتوجيهات في سبيل إتمام هذا البحث المتواضع

وأتوجه بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة هذا العمل

كما لا أنسى أن أشكر عمال وموظفي المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية على كل المعلومات التي قدمت لنا من خلال دراستنا التطبيقية

''فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله''

واخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على نبيه محمد وعلى أله وصبحه وإخوانه إلى يوم الدين وسلم تسليما.

الإهداء

إليك أبي

إليك أمي

أهدي هذه الثمرة من ثمار جهدي الذي تلقيته عندكما و أول دروسه المفيدة فتفضلا مني دليل حب خالد واحترام عظيم

كما أهدي عملي هذا الى إخوتي وأخواتي

{حذيفة، سارة، سلسبيل، خديجة}

وكل أعمامي وأخوالي وخالاتي وكل أصدقائي والزملاء و الزميلات بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

زكرياء

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى إبراز أثر محاسبة المخزون على جودة القوائم المالية في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية، وكذا الى تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها ومعالجتها محاسبية وفق المعيار الدولي رقم 02 والنظام المحاسبي المالي بالإضافة الى المحددات التي يخضع لها هذا الأخير عند الإفصاح عنه في القوائم المالية والمعلومات المنبثقة عن القوائم المالية التي توجه الى المستفيدين منها بغرض اتخاذ القرارات السليمة.

وقد خلصت الدراسة الى أن المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية تطبق طريقة الجرد المستمر عند جرد المخزونات والتي تتم بصفة دائمة من أجل مراقبة مخزوناتها المتبقية في المخازنها. كما أنها تقييم منتجاتها بإستخدام طريقة التكلفة الوسطية المرجح CUMP وذلك بغرض تقييم منتوجاتها بأفضل تكلفة ممكنة، وهو الامر الذي ساهم في متابعة حركة المخزون بشكل دقيق ووأثر على جودة قوائمها المالية وعزز مفهوم الافصاح المحاسبي عندها.

الكلمات المفتاحية:

محاسبة المخزون، القوائم المالية، المخزونات، المعيار المحاسبي الثاني، النظام المحاسبي المالي.

abstract:

This study aimed to highlight the impact of inventory accounting on the quality of financial statements in the National Corporation for the conversion of plastics and rubber in Medea and also aimed to shed light on the accounting treatment of inventories and how to evaluate and process accounting in accordance with international standard No. 02 and the financial accounting system in addition to the determinants to which the latter is subject when disclosed in the financial statements and the information emanating from the financial statements that are directed to the beneficiaries for the purpose of making sound decisions.

One of the most important findings is The national institution for the conversion of plastics and rubber in the city applies the continuous inventory method when inventory is taken, which is carried out permanently in order to monitor its remaining stocks in its warehouses. It also evaluates its products using the weighted average cost method of CUMP in order to evaluate its products at the best possible cost, which contributed to accurately following the movement of inventory and affected the quality of its financial statements and enhanced the concept of accounting disclosure.

Key words:

Inventory accounting, financial statements, inventories, the second accounting standard, the financial accounting system, disclosure in the financial statements.

فهرس المحتويات

فـهـــــــرس المـــحـــتـــويـــات:

البسملة

شكر وعرفان

الإهداء

المستخلص_____I

فهرس المحتويات_____II

قائمة الرموز_____VII

قائمة الجداول والأشكال _____VIII

قائمة الملاحق _____IX

مقدمة عامة _____ب

الفصل الأول: تذكير بالإطار المفاهيمي للمخزونات وجودة القوائم المالية

مقدمة الفصل_____2

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمخزونات_____3

المطلب الأول: ماهية المخزونات_____3

الفرع الأول: مفهوم المخزونات_____3

الفرع الثاني: أهمية المخزونات_____4

الفرع الثالث: دورة المخزونات_____5

المطلب الثاني: تصنيف المخزونات ووظائفها_____7

الفرع الأول: طرق تصنيف المخزونات_____7

الفرع الثاني: وظائف المخزونات_____11

المطلب الثالث: تنظيم المخزونات_____13

الفرع الأول: تخطيط المخزونات_____13

الفرع الثاني: تصنيف وترميز المخزونات_____14

الفرع الثالث: الرقابة على المخزونات_____17

المبحث الثاني: القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية_____21

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية_____21

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية_____21

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية_____22

المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية_____24

الفرع الأول: المستخدمون الخارجيون_____24

الفرع الثاني: المستخدمون الداخليون_____25

الفرع الثالث: الخصائص الرئيسية لمستخدمي القوائم المالية_____26

المطلب الثالث: الخصائص النوعية لجودة معلومات القوائم المالية_____27

الفرع الأول: عناصر منفعة المعلومات المحاسبية والمالية_____27

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية_____28

خاتمة الفصل الأول_____34

الفصل الثاني: محاسبة المخزون (القياس والإفصاح) وأثرها على جودة القوائم المالية

مقدمة الفصل_____36

المبحث الأول: محاسبة المخزون وجودة القوائم المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية_____37

المطلب الأول: محاسبة المخزون من منظور معيار المحاسبة الدولي (IAS 02)___37

الفرع الأول: الهدف من المعيار_____37

الفرع الثاني: نطاق وتعريف المعيار الدولي (IAS02)_____ 37

المطلب الثاني: جودة القوائم المالية من منظور معيار المحاسبة الدولي(IAS01)____39

الفرع الأول: هدف ونطاق المعيار الدولي (IAS01)_____39

الفرع الثاني: أهداف وأنواع القوائم المالية وفق المعيار الدولي (IAS01)_____40

الفرع الثالث: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية وفق المعيار الدولي (IAS01)_____41

المبحث الثاني: القياس المحاسبي للمخزونات وأثره على جودة القوائم المالية_____41

المطلب الأول: التقييم المحاسبي للمخزونات وطرق قياس التكاليف_____41

الفرع الأول: التقييم المحاسبي للمخزونات_____42

الفرع الثاني: طرق قياس التكاليف_____44

المطلب الثاني: طرق تقييم المخزونات_____45

الفرع الأول: طريقة التمييز المحدد_____45

الفرع الثاني: طرق التقييم الحقيقية_____45

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزونات وأثرها على جودة القوائم المالية_____47

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية للبضائع والتموينات المستهلكة_____47

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة أو قيد التصنيع_____49

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية لبعض العمليات الملحقة بالشراء والبيع والإنتاج_____52

الفرع الرابع: المعالجة المحاسبية لأعمال نهاية السنة (جرد المخزونات) _____56

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المخزونات وأثره على جودة القوائم المالية_58

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي_____59

الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي_____59

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي_____59

الفرع الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي_____60

المطلب الثاني: المحددات الأساسية للإفصاح في القوائم المالية_____61

الفرع الأول: المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية_____61

الفرع الثاني: محددات الإفصاح المحاسبي في الجزائر_____62

الفرع الثالث: متطلبات الإفصاح عن المخزون_____64

خاتمة الفصل الثاني_____66

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة البلاستيك والمطاط بولاية المدية

مقدمة الفصل_____68

المبحث الأول: لمحة عامة عن المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط لولاية المدية_____69

المطلب الأول: تقديم المؤسسة_____69

الفرع الأول: نشأة المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط_____69

الفرع الثاني: تعريف المؤسسة_____69

الفرع الثالث: أهمية وأهداف المؤسسة_____70

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والتكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة_____71

الفرع الأول: الهيل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط_____71

الفرع الثاني: التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط_____75

المطلب الثالث: البنية التحتية للمؤسسة والموارد البشرية المتوفرة عليها_____76

الفرع الأول: البنية التحتية للمؤسسة_____77

الفرع الثاني: الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسة_____77

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط لولاية المدية_____78

المطلب الأول: طرق تقييم وجرد المخزونات_____**79**

الفرع الأول: تقييم المخزونات_____**79**

الفرع الثاني: جرد المخزونات_____**80**

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للمخزونات_____**85**

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية لعملية الشراء والبيع والإنتاج_____**86**

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية لبعض العمليات الملحقة للشراء والبيع والإنتاج_____**92**

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية لأعمال نهاية السنة_____**92**

خاتمة الفصل الثالث_____94

الخاتمة_____95

قائمة المراجع_____99

قائمة الملاحق_____106

قائمة الرموز :

الرموز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة بالغة العربية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IAS 02	International Accounting Standard No. 02 inventories	المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 المخزونات
IAS 01	International Accounting Standard No. 01 presentation of financial statements	المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية
FIFO	First In First Out	الوارد أولا الصادر أولا
CMUP	Weighted average unit cost	التكلفة الوسطية المرجحة للوحدة
EEA	European Economic Association	الجمعية الاقتصادية الأروبية
UN	United Nations organization	منظمة الأمم المتحدة
OCDE	Organisation for Economic Co-operation and Development	منطمة التعاون التنمية الاقتصادية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
LIFO	Last In First Out	الوارد أخيرا الصادر أولا

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المخزونات	13-14
02	مقارنة طرق تقييم المخزون	44
03	مختلف الألات المستخدمة في العملية الإنتاجية	71-72
04	توزيع العمال حسب المصالح في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط	73

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة المخزون في المؤسسة التجارية	06
02	دورة المخزون في المؤسسة الصناعية	06
03	الأنواع المختلفة للمخزون	09
04	تصنيف المخزونات في إطار التوصيف السلوكي	10
05	خطوات الرقابة على المخزون	19
06	تدفق المعلومات المحاسبية حسب مستويات الإدارة	26
07	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية	31
08	مكونات تكلفة المخزون	41
09	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية	67

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التقرير الشهري الخاص بالمواد المستهلكة	107
02	فاتورة شراء اللوازم (الملونات)	108
03	فاتورة شراء المادة الأولية Methoxy Propanol	109
04	فاتورة شراء المادة الأولية من عند المرود sabic	110
05	ورقة البيانات الفنية–تكلفة الإنتاج للمنتج Film Pochette Lait Past	111
06	فاتورة بيع المنتج Film Pochette Lait Past	112
07	التسجيل الخاص لحالة عدم إستلام الفاتورة	113
08	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية	114
09	تقرير الخبرة؛ الخبير محمد الطاهر رياش مهندس خبير عقاري	115
10	وصل التوصيل الخاص بالمادة الأولية Methoxy Propanol	116
11	نموذج وصل الخروج	117
12	نموذج وصل الطلب	118
13	نموذج ورقة الإستقبال الخاصة بالسلع	119
14	نموذج بطاقة المخزون	120
15	نموذج عن وثيقة طلب الدفع	121
16	نموذج عن وصل الخروج ومتابعة السلعة	122
17	وثيقة تربط بين مصلحة التخزين ومصلحة البيع	123
18	وثيقة تبين معلومات حول المادة الأولية	124
19	وثيقة تبين حالة المخزون	125
20	وثيقة التسليم	126
21	وثيقة تبين حركة المنتجات الخاصة بالمؤسسة	127

مقدمة عامة

تمهيد:

أصبح العالم اليوم يسعى من أجل التطور في جميع المجالات حيث شهد في نهاية هذا العقد عدة تغيرات جوهرية في المحيط الاقتصادي، وبالخصوص في المجالات التكنولوجيا والاتصال الذي بدوره ينقل المعلومات بسرعة من المتعامل الى المستخدم وبأقل تكلفة ممكنة بحيث أصبحت تعتبر سلاحا فعالا من قبل المنشأت في تحقيق أهدافها، وبغرض تحقيق هذه الأخيرة لابد من أن تقوم المنشأت بإعداد قوائم مالية تتماشى مع متطلبات مستخدميها الحالين والمستقبلين من جانب الإفصاح والموضوعية على الصعيد الوطني والدولي لذلك استلزم توحيد هذه الأخيرة في حالة المعاملات الدولية في اقتصاد السوق.

كما يعتبر إنتاج المخزونات أحد عوامل النجاح الرئيسية للشركات على المستوى الوطني والدولي، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تلبية احتياجات السوق وتوفير المنتجات والخدمات المطلوبة لمختلف المستهلكين.

وبرز اهتمام كل من المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي بالمخزونات كونها عنصرا أساسي ومؤثرا على نشاط المؤسسة وهو أحد مكونات مخرجات النظام المحاسبي المالي ألا وهي الميزانية والذي سيساهم في شفافية أكبر وعرض أوضح للوضعية المالية.

لذا سوف نحاول دراسة المخزونات كعنصر من عناصر الأصول الجارية من خلال التطرق الى مختلف طرق معالجتها.

1. **الإشكالية الرئيسية:**

في سياق ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر المخزون على جودة القوائم المالية؟

وتنبثق تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المخزونات؟ كيف يتم القياس المحاسبي للمخزونات؟
- هل يتم مراجعة قياس المخزون بشكل منتظم ومستقل؟
- كيف تتم محاسبة المخزونات على مستوى المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية؟

2. **الفرضيات:** من أجل الإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- المخزونات من أهم الأصول الموجودة في المؤسسة بحيث قد تتمثل في مشتريات السلع أو منتجات نهائية أو نصف مصنعة التي يقوم عليها نشاطها الإستغلالي؛ ويتم تقييمها مرتين عند عملية

إدخالها الى المخازن وعند القيام بعملية الجرد؛ كما تستخدم في عملية التقييم طريقة التمييز المحدد وطرق التقييم الحقيقية المؤثرة على جودة القوائم المالية.

- يقييم المخزون بالقيم المتعارف عليها من قبل المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.
- تتم المعالجة المحاسبية و طرق تقييم المخزونات في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بإستخدام طرق التقييم الحقيقة.

3. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المخزونات التي تعتبر أهم عنصر من عناصر المؤسسات التجارية والصناعية والتي تعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نشاطها الاستغلالي، وطرق تقييمها وعملية معالجتها وجردها، وتأثرها على القوائم المالية.

4. أهداف الدراسة:

من خلال هذا البحث سعينا الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- إعطاء مفهوم للمخزونات وأهميتها في المؤسسة.
- معرفة طرق تقييم وتصنيف وجرد المخزونات.
- التطرق الى محاسبة المخزونات من منظور المعيار الدولي IAS 02 والقوائم المالية من منظور المعيار الدولي IAS 01.
- التطرق الى الإفصاح المحاسبي عن المخزونات ومختلف المحددات التي يخضع لها هذا الأخير.
- تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية وطرق تقييم المخزونات في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط.

5. أسباب إختيار البحث:

لقد قمنا بإختيار هذا البحث نظرا لعدة أسباب أهمها:

- **أسباب ذاتية:**

- إرتباط موضوع البحث بمجال التخصص الذي يتطلب منا المعرفة والإلمام بمثل هذه المواضيع؛

- **أسباب موضوعية:**

- التعرف على الطرق المستخدمة في المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

6. المنهج المتبع:

إعتمدنا على كل من المنهج الوصفي عند عرض المخزونات والافصاح عنها في القوائم المالية وكيفية تؤثير هذه الأخيرة على القوائم المالية، كما إعتمدنا على المنهج التحليلي عند تطرقنا للمعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط.

7. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى الفصول التالية:

الفصل الأول: سنقوم في هذا الفصل بالتطرق الى تذكير بالإطار المفاهيمي للمخزونات والقوائم المالية.

الفصل الثاني: سنتناول في هذا الفصل محاسبة المخزون وطرق قياسها وكذلك المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بها وكيفية الإفصاح عنها وأثرها على جودة القوائم المالية.

الفصل الثالث: سنقوم في هذا الفصل محاسبة المخزونات على مستوى المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط. وهذا بالتطرق الى تعريف المؤسسة محل الدراسة، ودراسة هيكلها التنظيمي ومختلف مصالحها ومعرفة التكنولوجيا المستخدمة داخلها والبنية التحتية لها، وكذلك المعالجة المحاسبية للمخزونات في هذه المؤسسة.

الفصل الأول: تذكير بالإطار المفاهيمي للمخزونات وجودة القوائم المالية

مقدمة الفصل:

يعتبر المخزون عنصرا أساسيا من العناصر التي تساهم في استمرارية المؤسسة، ويساعدها على تحقيق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأرباح، وتأتي هذه الأهمية التي أخذها عنصر المخزونات الى القيمة المضافة، التي يساهم في تحقيقها للمؤسسة في شكل الأرباح المتأتية من الأنشطة التشغيلية لها.

ونظرا للدور البارز للمخزونات وأهميتها في المؤسسة، فضلنا أن نتطرق في هذا الفصل الى الجانب النظري للمخزونات من خلال التوضيح والتطرق لعدة مفاهيم متعلقة بها، وأهميتها، ودورتها في المؤسسات التجارية والصناعية، بالإضافة الى تصنيفاتها ووظائفها وتنظيمها، كما سنحاول التطرق الى القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية والمالية، من خلال مفهومها وأهداف اعداد هذه الأخيرة، وأهم مستخدميها وخصائصهم، كما سوف نتطرق الى الخصائص النوعية التي تجعل من المعلومات مفيدة لمستخدميها؛

وسيتم التطرق الى كل ما ذكر سابقا بشكل مفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمخزونات

المبحث الثاني: القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمخزونات.

تمثل المخزونات عنصر من عناصر الميزانية التي تحقق لنا قيمة مضافة في شكل أرباح متولدة عن النشاط التشغيلي للمؤسسة فهو يعتبر العنصر الأساسي لاستمرار العمليات الإنتاجية والتجارية المتعلقة بالمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية المخزونات

سوف نتطرق في هذا المطلب الى لمحة عامة حول المخزونات من خلال تعريفها أهميتها ودورتها في المؤسسات الصناعية والتجارية.

الفرع الأول: مفهوم المخزونات

لقد تعددت التعريفات حول المخزونات حيث يمكن التطرق اليها على النحو التالي:

- **تعريف 01:** وفق المادة **123-1** من النظام المحاسبي والمالي:" تمثل المخزونات أصولا:
  - يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال العادي؛
  - هي قيد الإنتاج بقصد مماثل؛
  - هي مواد أولية أو لوازم، موجهة للاستهلاك في عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمات؛
  - تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي لم يقم الكيان بعد باحتساب النواتج المناسبة لها.
  - يتم تصنيف أصل ضمن المخزونات (أصول جارية) أو ضمن التثبيتات (أصول غير جارية) ليس على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط الكيان".[1]
- **تعريف 02:** "هو مجموعة الوسائل والخدمات التي يستخدم في دورة الاستغلال في المؤسسة سواءا كانت هذه الوسائل والخدمات تباع مباشرة أو يتم استهلاكها من أجل انتاج سلع وخدمات جديدة".[2]
- **تعريف 03:** "هو مجموع السلع التي تشتريها المؤسسة بهدف بيعها في سياق النشاط العادي للمؤسسة، والسلع التي هي قيد الإنتاج أو التصنيع لغرض البيع، والسلع على شكل مواد أولية أو امدادات تستهلك في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات".[3]

---

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر حيطالي، الجزائر، 2009، ص46.

[2] جمال زدون، **الأمثلية الاقتصادية في تسيير المخزون**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بحث العمليات وتسيير المؤسسة، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص2.

[3] ايمان حذير، **أثر طرق تقييم المخزون على الربح المحاسبي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2015، ص5.

- **تعريف 04:** " يعرف النظام المحاسبي المخزونات على أنها كل ما تحتفظ به المؤسسة ويكون موجها للبيع في إطار الاستغلال الجاري، أو يكون قيد الإنجاز لكي يباع، أو ما يوافق مواد أولية أو لوازم سوف تستهلك خلال سيرورة الإنتاج أو تقديم الخدمات".[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي:

المخزونات هي مجموع المواد والسلع المشتراة المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموجهة مباشرة نحو البيع.

الفرع الثاني: أهمية المخزونات

المؤسسات تقوم يوميا بمختلف العمليات الإنتاجية والتجارية مع عملاءها الأمر الذي يضطرها الى القيام بعملية التخزين كي لا تقع في مشكل الندرة والعجز، الأمر الذي يستدعي وجود مخزون، وتظهر أهمية هذا المخزون في النقاط التالية:[2]

1- التأمين والحماية ضد المخاطر:

وتظهر نتيجة الحاجة للاحتفاظ بالمخزون في الحسبان عند إعداد المؤسسة لخططها الإنتاجية والتسويقية، ومن أهم الأسباب التي تدخل ضمن هذه المجموعة ما يلي:

- احتمالات زيادة الطلب الفعلي لبعض الأصناف على حجم الطلب المتوقع عليها؛
- احتمالات طول فترة التوريد عن المتوسطات المتوقعة مما يؤدي الى تأخير وصول المواد المطلوبة عن المواعيد المحددة لها وقد يحدث هذا التأخير نتيجة ظروف خارجة عن إدارة المؤسسة؛
- تغيير الاحتياجات من المواد من فترة الى أخرى نتيجة بعض المشكلات الفنية في التصنيع مثل: التلف نتيجة لعدم انتظام في معدلات بين المراحل الإنتاجية المختلفة؛
- احتمالات تلقي المؤسسة لطلبات طارئة من عملائها ورغبتها في تجنب ما قد يحدث من عدم الوفاء بتلك الطلبيات في مواعيدها.

---

[1] جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص105.

[2] عبد الله قنيع، التقييم **المحاسبي للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص5 ص6

2- الاستقرار والاستمرار:

ويتعلق أساسا برغبة المؤسسة في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة لديها بأكبر كفاءة ممكنة وتحقيق نوع من الثبات أو الاستقرار النسبي ومن أهم العوامل التي تساعد على هذا الاستقرار والاستمرار ما يلي:

- المرونة في التخطيط وجدولة العمليات الإنتاجية من خلال توفير المواد اللازمة لمقابلة التوسعات المترتبة بالقدر المناسب؛
- الموازنة بين معدلات الإنتاج من المراحل المختلفة للإنتاج وذلك عن طريق الاحتفاظ بالكميات المناسبة من المواد تحت التشغيل؛
- تحقيق الثبات أو الاستقرار النسبي في كل من حجم العمالة ومعدلات الإنتاج وذلك من خلال الإنتاج بمعدلات ثابتة أو الاحتفاظ بالكميات الإضافية لحين الحاجة اليها؛
- تحسين مستوى خدمة العملاء وكسب ثقتهم عن طريق السرعة في مواجهة التغيرات في طلباتهم دون تأخير أو تعطيل في المؤسسة.

3- تحقيق وفرات اقتصادية:

وتكمن هذه الأهمية في رغبة المنشأة في تحقيق بعض المنافع الاقتصادية سواء في شكل أرباح أو في صورة تخفيضات للتكاليف والأضرار المرتبطة بالمخزون ومن بين العوامل المؤثرة في ذلك ما يلي:

- الاستفادة من خصم الكمية فكثيرا ما يقوم الموردون بتخفيض أسعار البيع في حالة قيام العميل بشراء كميات كبيرة وفي مثل هذه الحالة قد تجد المنشأة أنه من الأفضل الشراء بكميات كبيرة للاستفادة من هذه الميزة؛
- الاستفادة من تقلبات الأسعار في السوق غالبا ما يشار الى هذا الدافع من دوافع التخزين باسم المضاربة ومضمونها قيام المنشأة بشراء كميات معينة من بعض المواد في أوقات انخفاض أسعارها وتخزينها بقصد بيعها مستقبلا عند ارتفاع الأسعار في السوق.

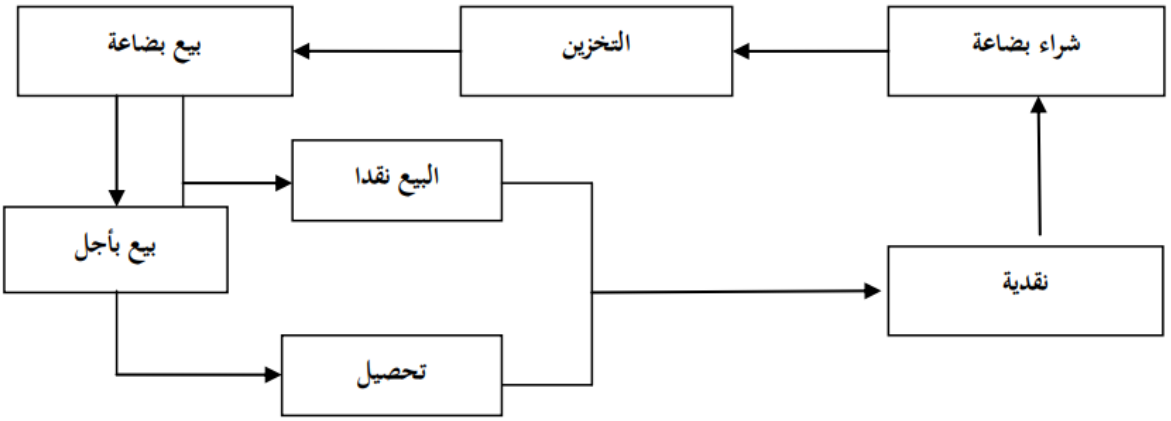
الفرع الثالث: دورة المخزونات

دورة المخزون هي تدفق لمكونات المخزونات عبر مجموعة من الخطوات المتتابعة، وهي تبرز لنا العلاقة بين المكونات المختلفة للمخزون من جهة، والعلاقة بين المخزون وعناصر الأصول المتداولة من جهة أخرى، وتكون دورة المخزون مختلفة من مؤسسة لأخرى وذلك حسب نشاط ونوعية هذه الأخيرة.

أ- دورة المخزون في المؤسسة التجارية[1]:

تبدأ دورة المخزون في المؤسسة التجارية بشراء البضاعة بغرض إعادة بيعها لاحقا، فتخزن لتخرج من المخازن لاحقا عند البيع وتتحول الى مبيعات سواء نقدا أو لأجل وفي مرحلة التحصيل التي تستخدم سواء لتسديد الموردين، أو لشراء بضاعة أخرى لتبدأ دورة جديدة وتلخص هذه الدورة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: دورة المخزون في المؤسسة التجارية



المصدر: بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص131.

ب-دورة المخزون في المؤسسة الصناعية:

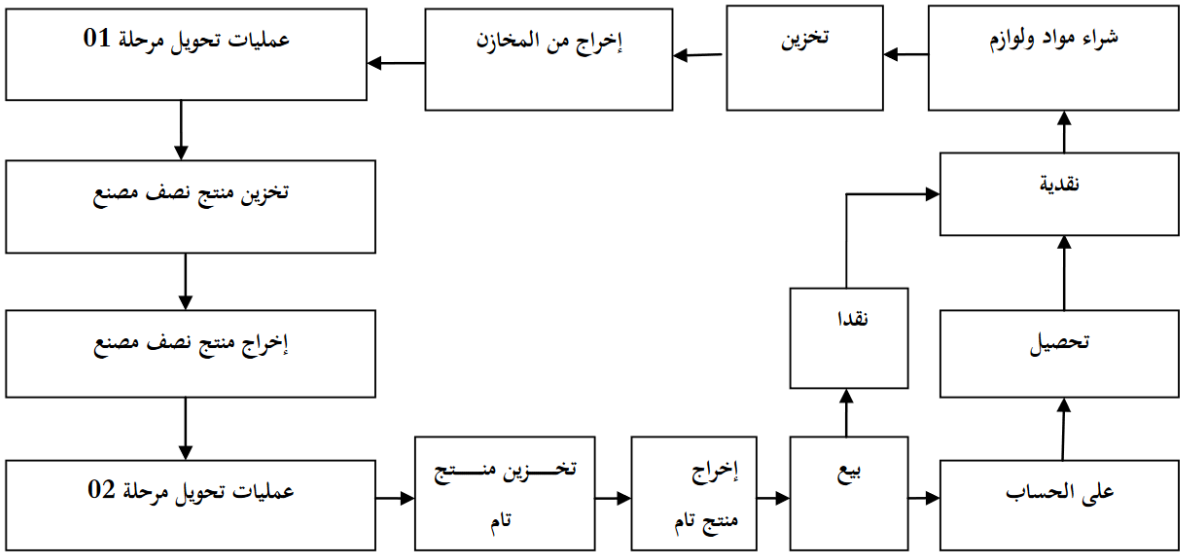
تبدأ دورة المخزون في المؤسسة الصناعية بشراء المواد الأولية واللوازم نقدا أعلى الحساب، تخزن الى حين الحاجة اليهما في عملية الإنتاج، فتخرج من المخازن فينخفض المخزون بقيمة العناصر المستخدمة بنفس القيمة التي تضاف الى المنتج قيد الصنع كعنصر من تكلفة الإنتاج، ومن مرحلة الإنتاج قيد الصنع تواصل عملية الإنتاج في تحويل المنتج قيد الصنع الى منتج تام الصنع ليخزن الى حين الحاجة اليه[2]، كما يمكن أن تلخص دورة المخزون في المؤسسة الصناعية في الشكل التالي:

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة العامة وفق المعايير الدولية في الجرد والتسويات الجردية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص16.

[2] لادق نسيبة، بوخاري حنان، **المعالجة المحاسبية للمخزونات ما بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2017-2018، ص36.

الشكل رقم 02: دورة المخزون في المؤسسة الصناعية



المصدر: ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص134.

المطلب الثاني: تصنيف المخزونات ووظائفها

تصنف المخزونات حسب نوعها وحسب وظيفتها الى عدة أنواع، كما أن لها عدة وظائف تشمل الاتي:

الفرع الأول: طرق تصنيف المخزونات.

يتم إحصاء وتصنيف المخزونات وفق نوعين أساسيين من الطرق وهي كما يلي:

1- التصنيف على أساس نوع المخزون:

من أكثر الطرق شيوعا في تقسيم المخزون هي التصنيف على أساس طبيعة المواد المخزنة وطبقا لهذا الأسلوب المتبع غالبا ما يتم تقسيم المخزون الى الأصناف التالية:[1]

- **المواد الأولية:** غالبا ما يقتصر وجود هذا النوع من المواد على المنشأت الصناعية، حيث يتم تحويلها من خلال بعض العمليات الصناعية الى سلع أو أجزاء قابلة للاستهلاك المباشر أو للاستخدام في اجراء عمليات صناعية أخرى. (وتعتبر المواد الخام من المدخلات الأساسية للعملية الإنتاجية، ان مفهوم المواد الخام هو مفهوم نسبي، فما يعتبر مادة خام من وجهة نظر منشأة معينة قد يعتبر سلعة تامة الصنع في وجهة نظر مؤسسة أخرى، ومعيار التفرقة بين المواد الخام والمنتج تام الصنع يتوقف على الغرض منه.

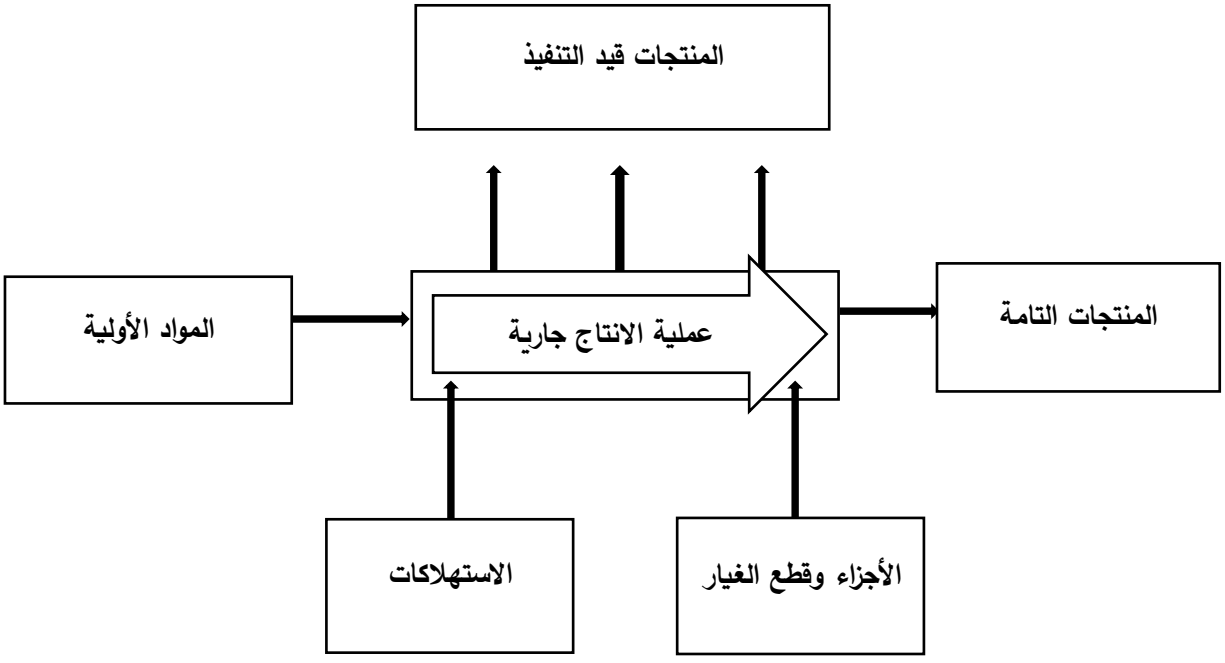
[1] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب، **تقنية إدارة المستودعات، إدارة المخزون**، المملكة العربية السعودية، ص ص: 8-10.

- **المواد تحت التشغيل:** يقتصر وجود هذا النوع من أنواع المخزون غالبا على المنشأت الصناعية، ويقصد بالمواد تحت التشغيل المواد التي أجريت عليها عملية أو أكثر من العمليات الصناعية، ولكنها لاتزال في حاجة الى اجراء عمليات صناعية أخرى حتى تستكمل مقوماتها كمنتج نهائي أوكجزء من الأجزاء المكونة له.
- **الأجزاء والمكونات:** رغم صعوبة التفرقة بين الأجزاء والمكونات فان هناك محاولة من جانبنا للتمييز فيما بينهما تتمثل في النظر الى المكونات كمستوى أدنى أو أقل من الجزء، سواء من حيث الحجم أو القيمة أو مجال الاستخدام. بمعنى أنه يمكن النظر الى المنتج النهائي كمجتمع لعدة أجزاء رئيسية، لكل جزء منها مكوناته. وفي معظم الأحوال يوجد المخزون من الأجزاء أو المكونات في جميع المنشأت. ففي المنشأت الصناعية قد يتم الاحتفاظ بمجموعات متكاملة من هذه الأجزاء أو المكونات بهدف استخدامها في تجميع منتجاتها النهائية. وقد يتم شراء تلك الأجزاء أو المكونات من الموردين ويقتصر دور المنشأة الصناعية في هذه الحالة تجميعها كما هي، وقد تقوم بعض المنشأت الأخرى بتصنيعها من المواد الخام. وفي المنشأت التجارية يتم شراء هذه الأجزاء أو المكونات بهدف إعادة بيعها مرة أخرى سواء للأفراد أو المنشأت. وفي منشأت الخدمات عادة ما يتم الاحتفاظ بالأجزاء والمكونات بهدف اجراء عمليات الاحلال والاستبدال، بالإضافة الى عمليات الصيانة والإصلاح وتسهيل أداء ما تقدمه من خدمات.
- **مواد الإصلاح والصيانة:** يضمن هذا النوع من المخزون أنواع الأدوات اليدوية والميكانيكية المختلفة التي تحتاج اليها المنشأة لإجراء عمليات الإصلاح والصيانة والعمرات الدورية للألات والمعدات المستخدمة في أعمال التصنيع ووسائل النقل ومناولة المواد، بالإضافة الى مواد الإصلاح والصيانة فان هذا النوع من المخزون يشمل ما يعرف بالمواد المساعدة أو مواد التشغيل، ومن أمثلة المواد المساعدة: الوقود و الزيوت والشحومات والأدوات الكتابية والمكتبية والمكاتب ودواليب حفظ المستندات، وغيرها من المواد التي لا غنى عنها في تسهيل قيام المنشأة بمهامها المختلفة.
- **مواد التعبئة والتغليف:** العبوة هي عبارة عن وعاء لاحتواء السلعة أو كمية محددة منها والمحافظة عليها ووقايتها، أما الغلاف فهو الشكل الخارجي أو الصورة المرئية للسلعة، وعادة ما يستخدم الغلاف في تمييز السلعة وايضاح البيانات الخاصة بها كافة. تحتاج معظم الشركات التجارية والصناعية بلا شك الى الاحتفاظ بمخزون من مواد التعبئة والتغليف لتسهيل عمليات سنقل وتداول منتجاتها من ناحية، وترويج تلك المنتجات وتمييزها عن المنتجات المنافسة من الناحية الأخرى.

- **المنتجات النهائية أو تامة الصنع:** ويقصد بها السلع الجاهزة أو المعدة للبيع أو الاستخدام مباشرة للعملاء والمستهلكين سواء عن طريق المنشأة المنتجة أو من خلال مراكز التوزيع التي تتعامل معا. ومن الجدير بالذكر أن كلمة المنتج النهائي لفظ نسبي يختلف مفهومه من وجهة نظر المستهلك عنه من وجهة نظر المنتج، وأيضا فيما بين المنشأت المنتجة وبعضها البعض، وبمعنى أن ما يعتبر منتج نهائي من وجهة نظر منشأة معينة قد لا يعتبر سوى مادة خام أو مادة نصف مصنوعة من وجهة نظر منشأة أخرى.
- **المخلفات والمواد غير الصالحة للاستعمال:** كثيرا ما تخصص بعض المنشأت مخازن خاصة لاحتواء الفضلات الصناعية الزائدة والمواد التالفة أو المنتجات المعيبة وبواقي الإنتاج ومواد التعبئة والتغليف والألات والمعدات والأثاث غير الصالح للاستعمال، وغيرها من الأصناف التي ترغب المنشأة في التخلص منها بالبيع كنفاية.

والشكل الموالي يظهر الأنواع المختلفة للمخزون:

الشكل رقم 03: الأنواع المختلفة للمخزون



Source: Donald waters, Inventory control and management, 2nd ed, John wilev & sons inc, USA, 2003, P10.

هذه الأنواع سابقة الذكر تقسم على أساس نوع المخزون، وليس بالضرورة أن تظهر هذه الأنواع كلها في نظام انتاجي واحد، وانما يعتمد ذلك على نوع العملية الإنتاجية ونوع العملية المتبعة، ففي عملية الإنتاج

وفقا للخطوط المتصلة لا تخزن المواد تحت التشغيل عكس عملية الإنتاج وفقا للخطوط غير المتصلة، أين تظهر كافة أنواع المخزونات سابقة الذكر.

2- التصنيف في إطار التوصيف السلوكي:

في إطار التوصيف السلوكي يمكن تحديد الأنواع التالية للمخزون وذلك حسب الوظيفة التي يؤديها كل نوع:[1]

2-1- المخزون الاستراتيجي: يهدف هذا المخزون الى مواجهة أية احتمالات طويلة الأجل تتعلق بنقص الامداد لأي سبب من الأسباب مثل نقص الامدادات من الخامات أو توقعات خاصة بارتفاع أسعار الخامات أو الأسباب سياسية تتعلق بأزمات محلية أو عالمية. ويعتمد تحديد مستوى المخزون الاستراتيجي الواجب الاحتفاظ به الى حد بعيد على الخبرة الشخصية.

2-2- المخزون الاحتياطي: يهدف المخزون الاحتياطي الى تلبية الطلب على المخزون طوال فترة التوريد، وهي الوقت المنقضي بين اصدار الطلبية وبين استلامها، وقد تكون هذه الفترة محددة أو احتمالية، ويمكن تحديد ثلاث حالات يستخدم فيها المخزون الاحتياطي لمواجهة الطلب خلال فترة التوريد وهي:

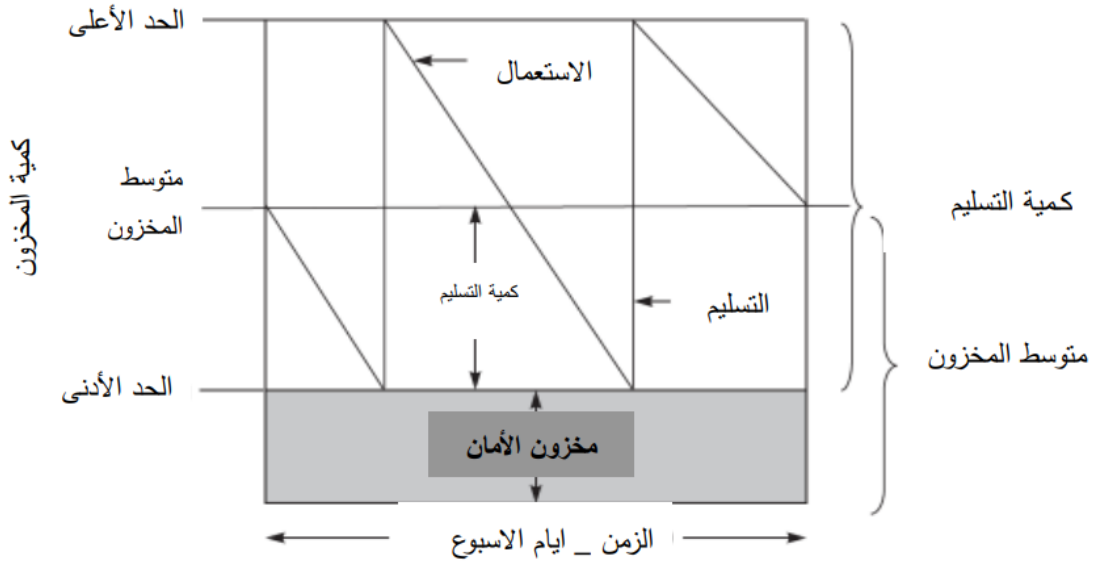
- عندما يتأخر التوريد ويكون الطلب على المخزون طلبا متوسطا (طلبا عاديا).
- عندما تكون هناك ظروف خاصة تجعل من الطلب على المخزون أعلى من المتوسط وذلك لفترة زمنية مؤقتة وليست طويلة.
- عندما تكون فترة التوريد ومعدل الطلب على المخزون يتميزان بعدم التأكد. ويحدد حجم المخزون الاحتياطي بناء على درجة التأكد في كل من معدل الطلب على المخزون خلال فترة التوريد وطول فترة التوريد وثباتها.

2-3- المخزون الحركي (الدوري): وهو المخزون الذي يوجد بسبب دورية بعض العمليات ويهدف الى توفير الخامات في شكل طلبيات متباعدة زمنيا ينتج عن كل دورة منها تناقص تدريجي للمخزون الحركي نتيجة السحب المستمر منه يعقبه ارتفاع مفاجئ للمخزون بمجرد توريد طلبية جديدة.

والشكل التالي يوضح أساس هذا التقسيم:

[1] عيسى حجاب، **مساهمة لتحديد متغيرات القرار المتعلقة بالمخزون الأمثل لاستخدام بحوث العمليات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص26.

الشكل رقم 04: تصنيف المخزونات في إطار التوصيف السلوكي



المصدر: عيسى حجاب، مرجع سبق ذكره، ص27.

الفرع الثاني: وظائف المخزونات.

للمخزونات وظائف متعددة يمكن تجسيدها كما يلي:[1]

1- إيجاد التوازن بين المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية:

من أهم وظائف المخزون الحد من احتمال توقف عملية من العمليات الصناعية بسبب عدم توفر المواد فإن حدث هذا الخلل في الألات الموجودة بالعملية المعنية فان هذا يؤدي بالتبعية الى توقف العمل بالعملية التالية لها ولتفادي ذلك تنشأ محطات لتخزين بين العمليتين بحيث لا يؤثر توقف العملية الأولى في نشاط العملية الثانية ولنفس السبب يجب انشاء مخازن للمنتج النهائي بين العملية الإنتاجية والعملية التوزيعية حتى لا تتأثر العملية الإنتاجية نفسها.

2- خدمة أفضل للعملاء:

يحقق المخزون خدمة أفضل للعملاء عن طريق توفير الكميات اللازمة لهم من المنتجات في السوق في أي وقت ذلك لعدم توفر المنتجات بصفة منتظمة في السوق، قد يدفعهم الى التعامل مع الشركات المنافسة، أو قد يدفعهم الى استخدام المنتجات في السوق في أي وقت وذلك لعدم توفر المنتجات البديلة، لذلك يساعد المخزون إدارة المبيعات على تسليم المنتجات للعملاء في التواريخ المتفق عليها.

[1] عادل حسن، **التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج**، دار النهضة العربية للصناعة والنشر، لبنان، 1988، ص ص271، 273.

3- الموازنة بين العرض والطلب:

يعتبر المخزون وسيلة لموازنة العرض مع الطلب ففي حالة زيادة الطلب على العرض يلجأ الى سد العجز عن طريق المخزون وفي حالة ما انخفض الطلب عن العرض، في هذه الحالة يتم اللجوء الى الفائض على المخزون ليستغل في مراحل لاحقة.

4- الحفاظ على استمرارية الإنتاج:

الكثير من السلع تكون معمرة وبتالي فهي متواجدة في السوق باستمرار يمكن إدارة الإنتاج أو تقتنيها في أي وقت تشاء، غير أن بعض السلع الأخرى تكون سريعة التلف والبعض الأخر منها يكون موسمي حيث تظهر بكميات ضخمة خلال موسم الجني ثم يتناقص تواجدها في السوق، ولضمان تزويد المصنع باستمرار يلجأ الى شرائها بكميات كبيرة موسم الجني وتأخذها في ظروف تسمح بالحفاظ على خواصها للاستعمال عند الطلب مما يسمح باستمرارية العملية الإنتاجية.

5- تخفيض تكاليف الإنتاج:

سياسة التخزين الناجحة تسمح للمؤسسات الإنتاجية بإنتاج كميات كبيرة حتى وان كان الطلب أقل من الإنتاج وهذا ما يسمح بتخفيض كلفة انتاج المؤسسة المنتجة الواحدة.

كما يسمح التخزين من شراء بكميات كبيرة وهذا ما يخفض من سعر الوحدة المشتراة نتيجة للخصومات بسبب الشراء بكميات كبيرة، إضافة الى انخفاض تكاليف النقل ومختلف النفقات المتعلقة بالتخزين.[1]

المطلب الثالث: تنظيم المخزونات.

نتناول في هذا المطلب تنظيم المخزونات من خلال التطرق الى تخطيطه وتصنيفه والرقابة عليه.

الفرع الأول: تخطيط المخزونات

هو عملية تحديد النشاطات الواجب تنفيذها في مجال المخزون لتحقيق هدف إدارة المواد في الكفاءة والجودة المخزنية، والتخطيط للمخزون لابد أن يتم بمجلات محددة وفق أسس مختلفة حسب توافق كل مجال.

أولا- تعريف تخطيط المخزون:

نعني بتخطيط المخزون الأسلوب العلمي لتحديد احتياجات المستودعات من الأصناف والمواد وفقا لخطة مدروسة تحقق الأهداف المستودعية بكفاءة وفعالية[2].

[1] محمد راتول، **بحوث العمليات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص350، ص351.

[2] https://organisation-entreprise.blogspot.com

ثانيا- أهمية تخطيط المخزون:

ان أهمية ومقدار الفوائد التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من تخطيط المخزون تنبع كفاءة عملية التخطيط نفسها والتي يمكن أن تحقق الفوائد التالية:[1]

- ضمان تدقيق الإنتاج وعدم توقفه: ان عملية التخطيط تؤدي الى توفير المواد بالوقت المناسب والكمية المناسبة كما تؤدي الى التصدي لكل معوقات أو نقص بعض الأصناف التي قد توقف العملية الإنتاجية؛
- توفير المرونة في التعامل مع المتغيرات البيئية المتوقع حدوثها في المستقبل من عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها؛
- يسعد في اتخاذ القرارات المبنية على أسس عملية، وغير الخاضعة للأهواء والأحكام الشخصية؛
- يؤدي تخطيط المخزون الى ضمان عملية التنسيق والترابط والمتابعة بين الإدارات المعنية؛
- يجعل المؤسسة قادرة على مواجهة المنافسين وتقلبات السوق بما يتضمنه من انتظام تدفق المنتجات الجاهزة للعملاء في المواعيد المحددة.

ثالثا- تخطيط المخزون:

ينطوي التخطيط في مجال تسيير المخزونات على تحديد الكميات المطلوبة من مختلف أصناف المخزون الملائمة للاحتياجات، وذلك لكي توفر في المكان والوقت المناسب، حيث عملية اتخاذ القرارات في هذا المجال يتطلب المتابعة المستمرة لضمان أن الخطط تعمل بطريقة ملائمة ويمكن استخدامها لإكتشاف الحاجة الى التغيرات المطلوبة للوصول الى الأهداف.

إن مراحل تخطيط المخزون تتمثل في:[2]

أ-مرحلة الاعداد: وتتعلق بتقديم الاحتياجات في حدود الإمكانيات ومستويات الطلب وظروف السوق بما يضمن استغلال المساحات المتاحة في المخازن وعدم تجميد الأموال على شكل مخزون.

---

[1] محمد عدوان وآخرون، **إدارة الشراء والتخزين**، دار الصف للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص178، ص 179.

[2] عبد الحق بوراس، مهداوي أحمد، **تخطيط تسيير المخزون في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إدارة الإنتاج والتموين، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص19.

ب-مرحلة الحصول على المخزون: وتتعلق بالشراء الفعلي للمواد والكميات المطلوبة بحيث تصل الى المخازن في الوقت المناسب ومنه مصدر التوريد المناسب وبالأسعار المناسبة لتخزين وتحفظ في المكان المناسب.

ج-مرحلة الاحتفاظ بالمخزون: وتتعلق بتخزين الكميات الواردة للمخازن في ظروف تخزينية ملائمة بما يضمن المحافظة على صلاحية هذه المواد والكميات لتكون جاهزة لاستخدامها وصرفها عند الطلب.

د-مرحلة تداول المخزون: وتتعلق بعمليات الاستلام وصرف المخزون وتحويله من مخزن لأخر أو من قسم لأخر وعمليات أخرى مثل: صرفه للإدارات أو الأقسام الطالبة.

هـ-مرحلة استهلاك المخزون: وتتعلق باستخدام المواد المخزنة في العمليات الإنتاجية أو عمليات بيع وتصريف المخزون الى المستهلك كما تتضمن مرحلة الإستهلاك عمليات إتلاف المخزون بعد إستهلاكه وعمليات التصرف في بواقي الإنتاج والمخلفات الصناعية وفي المرحلة الأخيرة التي فيها إدارة المخازن وعلاقاتها بالمواد المخزونة.

الفرع الثاني: تصنيف وترميز المخزونات

1- تصنيف المخزونات:

هناك عدة طرق لتقسيم وتصنيف المخزونات نذكرها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يمثل تصنيف المخزونات

تعيين الصنف	التصنيف
الطبيعة والفائدة	▪ مجموعة المواد الأولية؛ ▪ قطع الغيار؛ ▪ العناصر غير المباشرة في الإنتاج (زيوت التشحيم، معدات الصيانة)؛ ▪ المنتجات نصف مصنعة؛ ▪ منتجات تامة الصنع.
معدل تكرار الطلب	▪الأصناف المتكررة (التي يتم شرائها بصفة متكررة خلال العام)؛ ▪الأصناف العادية (التي يكون معدل دورانها عاديا خلال العام)؛

	▪الأصناف الخاصة (التي تتطلب إجراءات معينة لطلبها)؛ ▪الأصناف بطيئة الحركة (التي يكون الطلب عليها قليلا أو معدوما).
طريقة المناولة	▪ مواد غير مخزونة؛ ▪ مواد معبئة؛ ▪ سوائل يمكن نقلها بواسطة أنابيب.
درجة الخطورة	▪ مواد قابلة للاشتعال؛ ▪ مواد قابلة للكسر ؛ ▪ مواد غالية الثمن؛ ▪ مواد كيماوية؛ ▪ مواد سامة.

المصدر: خديجة عليوش، دليلة لعفيون، **المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي**، مذرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017-2018، ص17.

2- ترميز المخزونات:

هذه المرحلة تلي مباشرة مرحلة تصنيف المخزونات ويعتمد نظام الترميز على طريقة الأرقام القياسية المتسلسلة لكل صنف أو بطريقة الأحرف حيث يرفق كل صنف بحرف أو حرفين أو أكثر حسب حجم المخزون، وتنوع أصنافه، لهذا يقتصر استعمال هذه الطرق على المخازن الصغيرة فقط، أما في المؤسسات الكبرى فعادة ما يمزج بين الأحرف والأرقام.[1]

2-1 أهداف الترميز: ونلخصها فيما يلي:

- إمكانية تمييز المواد بدقة متناهية؛
- تسهيل عمل الحاسوب والتسجيل؛
- تسهيل عملية الجرد؛
- تسهيل انجاز عملية الشراء والبيع.

[1] بير الزهرة، **تسيير المخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2012، ص29.

2-2 طرق الترميز:

تختلف طرق الترميز في المؤسسات حسب حجمها، فنجد البسيط ونجد المعقد اختيار احدى هذه الطرق يعتمد على عدد البنود التي تتعامل بها المؤسسة من ناحية وعلى تنويع تلك البنود من ناحية أخرى، فكلما كان عدد البنود أقل تنوعا كلما كان الترميز بسيطا والعكس صحيح، فكلما كبر عدد البنود يكون نظام الترميز أكثر تعقيدا حتى تتمكن من ترميز كافة هذه البنود بطريقة تؤدي الى معرفتها والوصول إليها بدقة وسهولة، ولترميز المخزون طرق عديدة نذكر منها:[1]

- **النظام الهجائي البسيط:**

وبه يتم إعطاء كل بند حرف من حروف الهجاء العربية أو الأجنبية، وهذا النظام سهل ويستخدم في المؤسسات التي تتعامل بعدد محدود من البنود، فيعطى البند الأول (أ) أو (**A**) والثاني (**ب**) أو (**B**)...الخ. وطبعا الحد الأعلى للرموز في العربية هو 28 حرف وفي الأجنبية 26 حرفا.

- **النظام الرقمي البسيط:**

هذا النظام يعطي الرقم التسلسلي لكل بند ويبدأ من الرقم 1 الى مالا نهاية، وهذا النظام سهل وبسيط وهو يناسب المؤسسة الصغيرة التي لها عدد محدود من البنود، أما المؤسسات الكبيرة فهذا النظام ليس مناسبا.

- **نظام المجموعات الرقمية:**

وهو تطوير للنظام السابق، حيث يكون هناك عدد ثابت من المراتب لجميع السلع والأجزاء والقطع مهما كانت، ويخصص تسلسل معلوم لكل سلعة كما هو موضح في هذا المثال:

من 1 الى 100 المجموعة الرقمية للسلعة "أ"

من 101 الى 201 المجموعة الرقمية للسلعة "ب"

من 202 الى 300 المجموعة الرقمية للسلعة "ج"

ومن بين هذه المجموعات يمكن تخصيص أجزاء منها للمجموعات الرئيسية.

- **النظام المختلط البسيط:**

في هذا النظام يتم دمج الأحرف الهجائية البسيطة مع النظام الرقمي البسيط، بحيث تدل الأحرف على الباب الرئيسي بينما تدل الأرقام على الأبواب الفرعية منه.

[1] مصطفى زهير، **إدارة المشتريات والمخازن**، دار النهضة العربية، لبنان، 1993، ص408.

➢ **نظام الألوان:**

تستخدم الألوان في حالات خاصة ومحدودة لتمييز بعض المواد كالأجهزة الالكترونية والمنتجات الفولاذية، ولا يستخدم كنظام رئيسي في المؤسسة، أما الأصناف التي تصلح لها الألوان هي الأجزاء الالكترونية الصغيرة كالمقاومات والمكثفات التي تصلح لها الحروف أو الأرقام، كما تستخدم أيضا في المنتجات الفولاذية كالألواح والقضبان، ولكن خواصها وسبائكها تختلف لأن الأحرف والأرقام تمحى نتيجة الاحتكاك.

الفرع الثالث: الرقابة على المخزونات.

أولا: مفهومها:

أ- تعريف نظام الرقابة على المخزون:

يعرف نظام الرقابة على أنه الخطة التنظيمية، وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة، والتي تهدف الى المحافظة على أصول المؤسسة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الإعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من إلتزام العاملين بالسياسات التي وضعتها الإدارة.[1]

- من التعريف سابق الذكر يمكننا أن نعرف نظام الرقابة كما يلي: هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تساعدنا على توجيه المؤسسة بطريقة سليمة، وتهدف الى المحافظة على إستخدامات المؤسسة، بغرض الوصول وتحقيق أهداف المؤسسة المنشودة.

ب-أهداف ومعايير الرقابة على المخزون:[2]

ب-1- الأهداف: ويمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ التأكد من ضمان استمرار تدفق المواد والمستلزمات لتغطية الإنتاج؛
- ✓ التأكد من تكلفة التخزين عند أدنى مستوى ممكن وتكلفة رأس المال المستعمل في المخزون؛
- ✓ تقليل المواد التالفة الضائعة والقضاء على السرقة؛
- ✓ التنسيق بين نشاط التخزين والأنشطة الأخرى كالشراء والإنتاج والمبيعات بهدف تنفيذ الخطط المسطرة.

[1] أحمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص87.

[2] سعداوي محمد، **تقييم المخزون حسب النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014، ص41.

ب-2- المعايير: ومن أجل تحقيق أهداف الرقابة يجب الاعتماد على مجموعة من المعايير نذكرها فيما يلي:

- ❖ إختيار الأنظمة الملائمة لعملية ترميز المواد وتصنيفها وذلك لسهولة الوصول إليها والرقابة عليها؛
- ❖ وضع قواعد خاصة لاختيار أصناف المواد وتحديد طرق صرفها؛
- ❖ مراقبة دوران الأصناف المختلفة من المواد المخزنة.

ثانيا: مسؤوليات الرقابة على المخزون:

تختلف مسؤولية الرقابة على المخزون من مؤسسة لأخرى حسب حجمها ونوع النشاط الذي تمارسه، فقد تكون عن بعض أو كل الأنشطة التالية:[1]

- إستلام المواد سواءا للمخازن وتحويلها فورا الى مراكز الإنتاج؛
- فحص كميات وحالة المواد ومراجعتها على المواصفات غير الفنية؛
- تخزين وإصدار المواد والأجزاء ومهمات التشغيل والسلع الجاهزة؛
- حفظ سجلات المواد؛
- التخلص من الخردة والفائض والمنتجات المباعة؛
- التخطيط لفترة مستقبلية بالاعتماد على دورة الإنتاج وبرنامج البيع والظروف السوقية؛
- ترجمة تخطيط المخزون إلى برنامج شراء عملي، وهدف برنامج الشراء الرشيد، ليس فقط الحصول على المواد في الوقت والمكانين الصحيحين، لكن أيضا السماح بوجود وقت كاف للحصول على الجودة الصحيحة بالسعر المناسب.

الإنتاج المخطط يحدد كمية الإنتاج المطلوبة فيه، وإدارة الإنتاج تزود بالمواد المطلوبة طبقا لهذا البرنامج، ومن ناحية الرقابة علينا أن نراعي ما يلي:

- ✓ مسؤولية الصرف تحدد في إدارة واحدة وهي إدارة مراقبة الإنتاج المسؤولة عن متابعة البرامج الإنتاجية، ويكون الصرف من واقع مستندات تحمل موافقة هذه الإدارة وهذا التركيز يفيد في:
  - مراقبة المخزون وعدم الصرف إلا بالكميات المقابلة للبرنامج الإنتاجي وبالتالي مراقبة مستويات المخزون حتى لا تختل خطط الطلب للمخزون وتدفق الإنتاج.

[1] أحمد راشد الغدير، **إدارة الشراء والتخزين**، دار الزهران للنشر، الأردن، عمان، 1997، ص329.

ثالثا: مجالات وخطوات الرقابة على المخزون:

سوف نتطرق أولا الى مجالات الرقابة:

1- مجالات الرقابة على المخزون:

وهي الأنشطة التي تجرى عليها الرقابة، فهناك مجالات عديدة مختلفة أهمها فيما يلي:

- ✓ **الرقابة على الكمية:** تتم الرقابة على الكمية المشترات هل هي مطابقة للكميات المطلوبة، كما تتم الرقابة على كميات المخزون الموجودة في المخازن ومدى مطابقتها مع الأرصدة الدفترية أو كشوف الجرد؛
- ✓ **الرقابة على القيم:** تتم عملية الرقابة بسبب كبر رأس المال المستثمر في المخزون، وتتم الرقابة على القيمة إعتمادا على قيمة المخزون وحسابات المخزون السلعي؛
- ✓ **الرقابة على النوع:** تتضمن درجة مطابقة المواد المشترات في المواصفات ودرجة صلاحيتها للعمل، إذا فهي تشمل وصف المواد لتفادي أخطاء في عملية إستعمال المواد؛
- ✓ **الرقابة على الزمن:** نقصد به تحديد وقت الرقابة الدورية وفترات التوريد والانتظار، ووقت الفحص والإستلام والصرف وزمن النقل والتخزين ومراجعة المستندات وزمن ركود بعض الأصناف؛
- ✓ **الرقابة على التكاليف:** أي الرقابة على تكاليف التخزين والشراء وتكاليف النفاذ، وتقوم الرقابة بتشغيل هذه التكاليف بعد حصرها والتعرف على أسباب زيادتها.[1]

2- خطوات الرقابة على المخزون:

الرقابة على المخزون هي عملية مستمرة مهمتها التأكد من أن ما يتحقق أو تحقق فعلا مطابق للمقاييس والأهداف التي سبق تحديدها، ولهذا نجد أن الرقابة تتضمن الخطوات التالية:[2]

2-1- تحديد المعايير أو المقاييس الرقابية:

المعايير هي مقاييس الموضوعة لقياس النتائج المعلنة وهي تمثل الأهداف التخطيطية للمؤسسة أو إحدى إداراتها، أي أنها الوسيلة التي يتم بمقتضاها مقارنة شيء بشيء أخر وهي على أشكال مختلفة:

- ♦ **مقاييس كمية:** مثل كمية المواد الواردة الى المخزن، كمية المواد الراكدة، كمية المواد التالفة؛
- ♦ **مقاييس نوعية:** كدرجة جودة المواد، ظروف الخزن المطلوبة، درجة مطابقة المواد المخزونة للمواصفات النوعية؛

---

[1] بوعكاز عامر، **دور الرقابة في تسيير المخزونات**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص11 ص 12.

[2] زدون جمال، مرجع سبق ذكره، ص111، ص112.

- **مقاييس زمنية:** كالوقت المصروف لاستلام المواد، الوقت المحدد للفحص، الوقت المحدد للتجهيز؛
- **مقاييس مالية:** مثل تكلفة التخزين لكل وحدة، تكلفة الطلب لكل طلبية، تكلفة اندثار المعدات والألات المخزنية، مصاريف الصيانة للمخازن.

2-2- قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالمعايير:

يكون القياس سهلا إذا كانت المعايير الموضوعة بطريقة سليمة، أي إذا كانت هناك مسائل متاحة للتحديد الدقيق للأعمال المنجزة، ولكن القياس قد يكون صعبا بالنسبة للأنشطة التي يصعب وضع معايير سليمة لها أو التي يكون من الصعب قياسها.

2-3- تحديد الإنحرافات وأسبابها:

عند القيام بقياس النتائج ومقارنتها بالمعايير يتجلى لنا واضحا إذا كانت الخطة تسير وفق ما خطط أم هناك انحرافات، وتنقسم الانحرافات الى: انحرافات موجبة، انحرافات سالبة.

فالموجبة تتمثل في زيادة كمية المواد في المخازن كما هو مقرر، أو نقص تكلفة التخزين للوحدة الواحدة كما هو مخطط والعكس صحيح بالنسبة للانحرافات السالبة.

2-4- تصحيح الإنحرافات ومتابعة تنفيذها:

إن وجود إنحراف موجب أو سالب يعني أن التنفيذ لا يسير سيرا إعتياديا وأن هناك خلل ما ينبغي معالجته وتتم عملية التصحيح كما يلي:

- ✓ ابلاغ الجهة المسؤولة وصاحبة القرار بالإنحراف، ثم البحث عن الأسباب التي أدت الى ظهوره، ويكون العلاج إما بتعديل المقاييس أو أساليب التنفيذ لرفع مستوى الأداء وغير ذلك من الأساليب أو الوسائل الملائمة التي تساعد المؤسسة على الوصول الى الأداء المرغوب فيه.

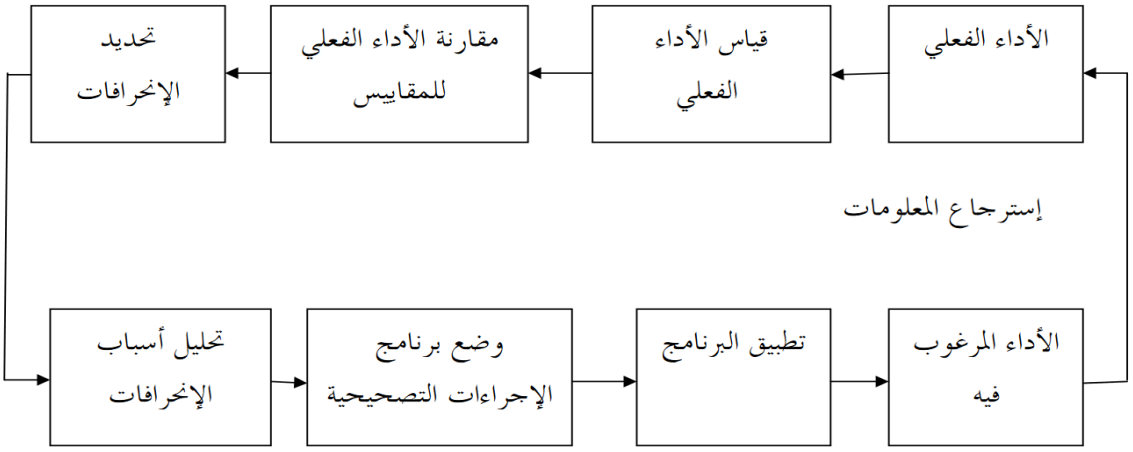
كما نشير أنه إذا وضعت المعايير بطريقة سليمة وصحيحة فإن الإنحراف يمكن أن يعالج بسرعة فائقة.

من خلال ما سبق نستخلص أن عملية الرقابة أداة ووسيلة فعالة تمكننا من اكتشاف الأخطاء وتصحيحها مما يساهم في تنفيذ الخطط بشكل سليم وأكثر دقة.

التخطيط والرقابة وظيفتان متكاملتان، إذ تبدأ الرقابة عند انتهاء التخطيط، وبدون تخطيط لا وجود لوظيفة الرقابة.

ويمكن تلخيص خطوات الرقابة على المخزون من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 05: خطوات الرقابة على المخزون



المصدر: سعود خضر حميد الكيسي، **دراسات في التخطيط ورقابة المخزون**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 2005، ص193.

المبحث الثاني: القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية

إن أغلب المعلومات المالية والمحاسبية تتولد عن القوائم المالية التي من خلالها يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين وغيرهم من الأفراد من أجل القيام بعملية اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مصدرا رئيسيا للمعلومة المالية التي تساعد متخذي القرار في عملية اتخاذهم للقرارات المناسبة وفي هذا الصدد سنتطرق الى مفهوم القوائم المالية والهدف من اعدادها.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية:

1-تعريف القوائم المالية:

هناك عدة تعاريف أصدرت للقوائم المالية نذكر منها:

تعرف بأنها: "وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات...الخ).[1]

كما يمكن تعريفها أيضا كما يلي:" هي الوسائل التي بموجبها تنقل الى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والميزانية للوحدة الاقتصادية".[2]

---

[1] حنان بركة، نجوى محمودي، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص54.

[2] قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، ص47.

وانطلاقا مما سبق نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن البيانات المسجلة وفقا لمبادئ المحاسبة، حيث يتم اللجوء الى استعمال وسائل وطرق لجمع البيانات والمعلومات وتبويبها، في أشكال تبين لنا جميع المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة وجميع المعلومات المتعلقة بنشاطها الدوري.

وتشمل القوائم المالية على كل من: قائمة المركز المالي "الميزانية" ، جدول حسابات النتائج " قائمة الدخل" ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحق "الإيضاحات" ، كما يمكن أن ترفق معها جداول مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من الضروري أن تقرأ معها.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى تزويد معلومات عن نتيجة النشاط والمركز المالي، التدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بشركة معينة لمستخدمي هذه القوائم لإتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ويعرض الججاوي وآخرون هذه البيانات المالية حسب المعيار الدولي (1) " البيانات المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها".[1]

وتتلخص أهداف القوائم المالية كما ذكرها دهمش بالأتي:[2]

- ✓ تزويد المعلومات التي يفترض أن تكون مفيدة للمستثمرين الحالين المتوقعين في المستقبل، والدائنين والمقرضين وبعض الوحدات الحكومية كإدارة الضرائب وسوق الأوراق المالية وغيرها من الأطراف المهتمة بالقوائم المالية لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية؛
- ✓ تزويد المعلومات التي تساعد الأطراف المعنية (الذين لهم مصلحة في أمور الشركة) من القيام بتقييم مبالغ وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية؛
- ✓ تزويد المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية (الأصول) للشركة والالتزامات المرتبطة بهذه الموارد والتغيرات التي حصلت فيها؛
- ✓ تزويد مستخدمي القوائم المالية والبيانات المتعلقة بها، بالمعلومات المفيدة لأغراض المقارنة والتنبؤ وتقييم القوة الإيرادية للشركة (أي قياس الأداء التشغيلي للشركة)؛
- ✓ تزويد المعلومات المفيدة عن المصادر المختلفة النقدية (من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) وأوجه استخدامها؛

[1] د. طلال الججاوي، د. سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته**، مجموعة اليازوري، 2020، ص18.

[2] د. طلال الججاوي، د. سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، مجموعة اليازوري، 2016، ص10.

- ✓ تزويد المعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للشركة بفاعلية من أجل توصل الى تحقيق أهداف الشركة؛
- ✓ تزويد المعلومات الحقيقية والتفسيرية حول العمليات والأحداث الأخرى التي تكون مفيدة لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرة الإيرادية للشركة من خلال الملاحق والجداول المرفقة بالقوائم المالية والتي عادة ما تتضمن تفسيرات وايضاحات تساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم المعلومات والبيانات المالية الواردة فيها.

وهناك أهداف فرعية لكل قائمة من القوائم:[1]

1. أهداف قائمة الدخل "جدول حسابات النتائج":

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛
- تقييم كفاءة إدارة المشروع؛
- تقييم دارة المشروع بالاقتراض من المصاريف وجمهور المستثمرين.
- اعتماد التدفقات الداخلية الجارية [التاريخية] للتنبؤ بالتدفقات الدخيلة المستقبلية.

ومن هذه الأهداف تعد قائمة الدخل القائمة الأهم بين مجموعة القوائم المالية خاصة أن الفهم لقائمة الدخل بوصفها مؤشرا لرقم وتحديدا لاتجاه بأن واحد، فهي مؤشر لرقم نتيجة النشاط لدورة مالية معينة وتساعد في تحديد الإتجاه لدورة تالية إعتمادا على نتائج الدورات السابقة.

2. أهداف قائمة المركز المالي "الميزانية":

إن الأهداف الرئيسية تتركز في توفير معلومات عن طبيعة ومقدار الإستثمارات في أصول الشركة ومصادر تمويل هذه الإستثمارات عن طريق إلتزامات الشركة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول الشركة والقائمة تساعد المستخدمين في تقييم بعض خصائص الوضع المالي للشركة بصفة خاصة ما يتعلق:

- درجة السيولة؛
- درجة المرونة المالية؛
- تقييم هيكل رأس المال؛
- حساب معدلات العائد على الاستثمار؛
- الحكم على درجة المخاطر.

[1] د. طلال الججاوي، د. سالم الزوبعي، مرجع سبق ذكره، ص 19، ص20.

المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية

في هذا المطلب سنتطرق الى كل من مستخدمي القوائم المالية سواءا المستخدمون الخارجيون والداخليون على حد سواء والخصائص الرئيسية لهم.

الفرع الأول: المستخدمون الخارجيون

نقصد بالمستخدمين الخارجيين الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية خارج المؤسسة، والتي تهمهم الوضعية المالية للمؤسسة، ويتمثلون في:

أ. المستثمرون:

وهم المستثمرون الحاليون [يمكن تصنيفهم كمستخدمين داخلين] متمثلون في الملاك وحملة الأسهم، المستثمرون المحتملون ممثلون في الأطراف المهتمة بشراء أسهم المؤسسة سواء قصد التملك أو المضاربة، ويهتم الملاك الحاليون وحملة الأسهم بالوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة التنبؤ بالمستقبل، حيث يركزون على معرفة قيمة أصولهم وقدرتها على توليد الأرباح عاجلا و أجلا، كما يهتمون بالالتزامات التي على المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بها حماية لحقوق الملكية، أما المساهمون المحتملون فيهتمون بقيمة المؤسسة والعائد على السهم، كما يهتمون بسياسة توزيع الأرباح المنتهجة من قبل المؤسسة.

ب. المقرضون:

يتمثل المقرضون بصفة أساسية في البنوك التجارية والمؤسسات المالية والجمهور أو حملة السندات، حيث يهتمون بالمعلومات المالية للمؤسسة التي قامو بإقراضها أو يريدون اقراضها، ومن أهم المعلومات المالية التي يهتمون بها هي قيمة المؤسسة وحجم وطبيعة أصولها والتي تمثل في العادة ضمانات القروض، كما يهتمون بقدرتها على السداد وكفاءة الإدارة وميزانياتها التقديرية، والقوائم المالية للمؤسسة هي المصدر الأساسي للمعلومة المالية التي يطلبها المقرضون خاصة منها الميزانية وجدول سيولة الخزينة وهذا من أجل الإطمئنان على قدرة المؤسسة على سداد قروضهم والفوائد المترتبة عنها في الأجال المحددة.

وتعتمد البنوك التجارية على تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح القروض من عدمه، والقوانين الداخلية للبنوك تدفع للاعتماد على تحليل هذه القوائم المالية كأساس لاتخاذ قرار الإقراض.[1]

[1] أحمد ميلي سمية، **دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية–دراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية المسيلة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد01، الجزائر، 2018، ص268.

ت. الموردون:

عادة ما تلجأ المؤسسة للشراء على الحساب أو لأجل، خاصة شراء مخزوناتها المتداولة وفي بعض الأحيان أصولها الدائمة أو إستثماراتها، وهذا ما يسمى الائتمان التجاري، ففي هذه الحالة الموردون في حاجة الى معلومات مالية كافية لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة (زبونهم) وقدرتها على سداد إلتزاماتها إتجاههم في الأجل المتفق عليه.

ث. الزبائن:

يهتم الزبائن بالمعلومات المالية للمؤسسة خاصة إذا كانت تمثل عقود طويلة الأجل، فبتعثرها قد يفقدون مورد لمشترياتهم وتعويضه في الأجل القصير قد لا يكون سهلا، كما يهتم الزبائن بالمعلومات المالية المرتبطة بوضع حسابهم مع المؤسسة لمعرفة ما عليهم من مبالغ واجب تسديدها ومالهم من تسبيقات وفي العادة تتبادل المؤسسة في نهاية كل سنة مالية مع زبائنها رسائل تأكيد الرصيد، وفي حالة عدم الاتفاق على رصيد نهاية السنة المالية يلجؤون الى القيام بالمقاربة لإكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

ج. الدولة ومؤسستها المختلفة:

تهتم الدولة ومؤسستها المختلفة بالمعلومات المختلفة لتحقيق أغراض الدولة، كتحديد السياسات الضريبية، ومدى تطابق المعلومات المالية مع القوانين النافذة في الدولة، كما تحتاج الدولة الى المعلومات التي تستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي، وإحصاءات مشابهة أخرى[1].

ح. المجتمع:

ويقصد بالمجتمع الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق الفئات السابق ذكرها والذين يعكسون طموحات وتصورات الشعب بصفة عامة، وتهتم هذه الفئة بالمعلومات المالية والتقارير الأخرى حول نشاط المنشأت ونمائها، واتجاهها هل يصب في مصلحة المجتمع وتحقيق رفاهيته، وأثر نشاط المنشأت على البيئة والأضرار الناتجة عن مزاولة هذا النشاط.[2]

الفرع الثاني: المستخدمون الداخليون

---

[1] طارق حميطوش، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شاهدة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص15.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص103.

تتمثل فئة المستخدمون الداخليون في المدراء والموظفون:[1]

1-المدراء

المدراء بمختلف مستوياتهم الإدارية، وهذا من أجل مساعدتهم في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، والرقابة على أنشطتها، ووضع خطط مستقبلية لتحقيق أهدافها، ويمكن تسميتهم بالمسيرين.

2-الموظفون

وهم المستخدمون الدائمون أو المؤقتون للمؤسسة، حيث يهتمون كذلك بالوضعية المالية للمؤسسة، وقدرتها على الإستمرار والنمو نظرا لإرتباط ذلك بإستمرار حصولهم على الأجر والذي يمثل المصدر الأساسي لهم لإعالة عائلاتهم، كما يهتمون كذلك بقدرة المؤسسة على دفع الأجور في وقتها، وإمكانية رفع أجورهم مستقبلا.

الفرع الثالث: الخصائص الرئيسية لمستخدمي القوائم المالية

المعلومة المالية المفيدة، هي المعلومة التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على القيام بإتخاذ قرارات إقتصادية سليمة، وحتى تكون المعلومة جيدة يجب أن تتوفر على مجموعة من الشروط، هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الخصائص النوعية للمعلومة المالية، بل تقتصر أيضا على مستخدمي القوائم المالية، الذين يشترط فيهم صفة القابلية للفهم والمعرفة المسبقة.

وسوف نتطرق الى هاتين الخاصيتين كما يلي:[2]

أولا: القابلية للفهم

إن مستوى الفهم وإدراك المستخدم للمعلومة المالية يعد عاملا حاسما للإستفادة من هذه المعلومات لإتخاذ القرارات الإقتصادية، فقد تكون المعلومة المالية جيدة وموثوقة وملائمة لظروف الموقف ويمكن الإعتماد عليها، إلا أن عدم فهمها من طرف المستخدم أو عدم تقديرها، فحكمها في هذه الحالية هو حكم المعلومة المالية غير المتاحة أصلا، لذلك كان فهم المستخدم وقدرته على الإدراك والتحليل قيد من قيود جودة المعلومة، ولذلك فان إتخاذ القرار هو نتاج التفاعل بين المعلومة ومستخدمها ومدى قدرته على فهمها ومعالجتها.

---

[1] بغريش محمد، **جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والافصاح في القوائم المالية / IAS IFRS**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2022، ص19، ص20.

[2] بغريش محمد، المرجع نفسه، ص22.

ثانيا: المعرفة المسبقة

لقد تطور الاهتمام بمستخدم المعلومة المالية، فقبل الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 كانت توجه المعلومات أساسا الى الإدارة والى الدائنين، لكن بعد الأزمة توجه الاهتمام المعلوماتي للقوائم المالية أكثر نحو المساهمين والمستثمرين نتيجة لضغوط الأسواق المالية، ولقد ساد الإعتقاد في الأدب المحاسبي أنذاك أن المستثمر متخذ قرار عادي، لا يتمتع بثقافة محاسبية كافية، وليست لديه القدرة على المؤسسة المستثمر فيها، ويعتمد في ذلك على الوسطاء، لذلك فهو يحتاج افصاح محاسبي محدد الأفق يقدم من خلال قائمتي الميزانية وحساب النتيجة، واللتان تضمنان معلومة كافية وغير مضللة لهذا المساهم الحالي أو المحتمل، ويعرف هذا النوع من الإفصاح بالإفصاح التقليدي أو الوقائي، وقد ساد هذا الفكر المحاسبي حتى ظهور ال **FASB**، هذا الأخير إعتمد مفهوم المستثمر الحصيف، **Prudent Investor**، أي متخذ القرار مستثمر حصيف يتمتع باستيعاب جيد ومعرفة مسبقة، فهو مستثمر متخصص له معرفة مسبقة بالمحاسبة والمالية، متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات المالية والاقتصادية وله القدرة على الموازنة بين مختلف البدائل المتاحة.

المطلب الثالث: الخصائص النوعية لجودة معلومات القوائم المالية.

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية التي تبنى عليها المعلومة ومن خلالها يتم الحكم على مدى جودة المعلومة المقدمة، لذلك في هذا المطلب سوف نتطرق الى كل من عناصر منفعة المعلومات وخصائصها النوعية.

الفرع الأول: عناصر منفعة المعلومات المحاسبية والمالية:

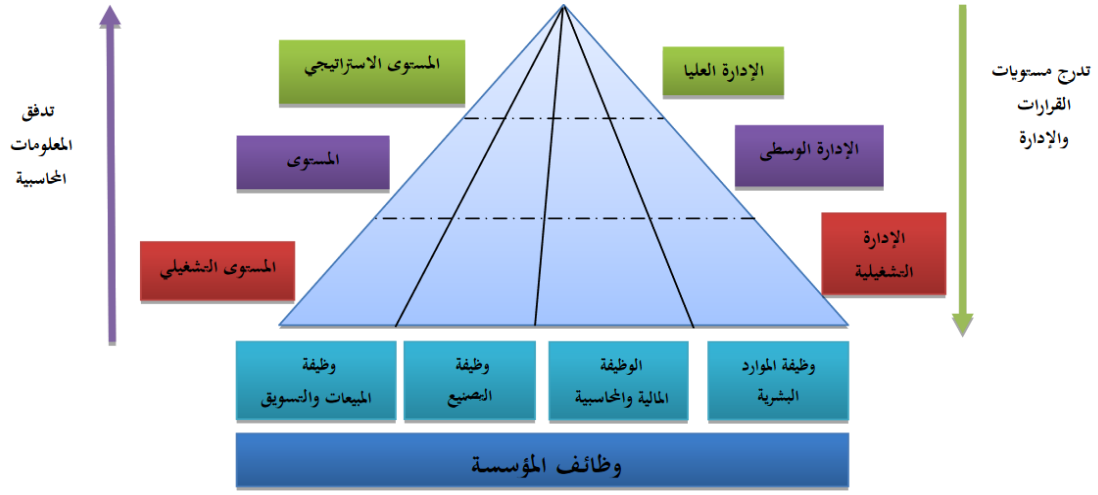
تهدف المعلومات المحاسبية الى زيادة المعرفة لدى مستخدميها فهي تطلب وفقا لجودتها وملائمتها لعملية صنع القرار، فجودة المعلومات من أهم العوامل التي ينظر اليها عند العرض والطلب على المعلومات المحاسبية.

جودة المعلومات المحاسبية المتاحة لمتخذ القرار تؤثر بدرجة كبيرة على جودة القرار الذي يتخذه فكلما زادت درجة جودة المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل والعكس صحيح، حيث تزيد المعلومات من رصيد المعرفة لدى متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات، وعليه فان عملية اتخاذ القرارات والمعلومات عنصران مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الأخر، فعملية اتخاذ القرارات تعتمد على ما يتوفر لدى متخذ القرار من المعلومات.

تتوزع أنواع المعلومات المحاسبية وأنواع القرار ومستويات الإدارة في المؤسسة، حيث أنه هناك حاجة حقيقية للمعلومات المحاسبية عند كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، سواءا القرار التشغيلي أو التكتيكي أو

الاستراتيجي، وعند كل وظيفة من الوظائف الأساسية للمؤسسة (التمويل، الأفراد، التسويق، الإنتاج)، وكذلك عند كل مستوى من مستويات الإدارة في المؤسسة (العليا، الوسطى، التشغيلية)، فلا يمكن اتخاذ أي قرار بالاعتماد على المعلومات المحاسبية، عملية انتقال المعلومات والقرارات على مستوى كل وظيفة من وظائف المؤسسة ومستويات القرار فيها،[1] والشكل التالي يوضح لنا أهمية المعلومات المحاسبية والمالية عند مستويات اتخاذ القرارات:

الشكل رقم 06: تدفق المعلومات المحاسبية حسب مستويات الادارة



المصدر: د. قمان عمر، أباكرية علي، مرجع سبق ذكره، ص129.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تتميز المعلومات المحاسبية بخاصيتين والتي من خلالها تمكن صاحبها من اتخاذ القرار المناسب وهما:

- ✓ الخصائص الأساسية (الرئيسية)
- ✓ الخصائص الثانوية (الفرعية)

أ- الخصائص الرئيسية:

هي من الخصائص الضرورية التي يجب على المعلومات المحاسبية والمالية أن تتوفر عليها وإلا أصبحت غير مفيدة لمستخدميها.

ومن أهم الخصائص التي قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **FASB** هي: الملائمة والموثوقية.

[1] د. قمان عمر، أباكرية علي، **أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة تحليلية-**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد01، الجزائر، 2019، ص 128، ص129.

1. الملائمة:

يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجة متخذي القرارات، وتكتسب المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستفيدين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية،[1]

ويجب أن تتضمن خاصية الملائمة ثلاث خواص ثانوية هي:[2]

- **الأولى: القيمة التنبؤية للمعلومات**

وعرفها مجلس المحاسبة المالية **FASB** بأنها "خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح التنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة، فينظر الى الكشوفات المالية كونها جزء من نظام معلومات الشركة ويؤكد على دور الأرقام المحاسبية في توصيل المعلومات المتعلقة بتوقعات الإدارة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للشركة الى مستخدمي تلك المعلومات، وهذا المدخل ينظر الى تمهيد الدخل، أي أن الإدارة ومن خلال اتباع سياسة تمهيد الدخل تقوم بتوصيل معلومات خاصة عن أداء الشركة في الفترات المستقبلية الى مستخدمي المعلومات الأمر الذي يؤدي الى تحسين قدرتهم على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للشركة بشكل أفضل.

- **الثانية: التقييم الارتدادي (العكسي) للقرارات السابقة**

هي خاصية المعلومات لمساعدة المستخدمين في التمكن من التأثير بالقرار بواسطة التطابق أو تصحيح التوقعات الأولية لمتخذ القرار، أي بمعنى إمكانية المعلومات المحاسبية لإستخدامها في الرقابة والتقييم من خلال التغذية الراجعة (**Feed Back**) وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الإستخدام أو عدم الكفاية.

مما تقدم للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية وقيمة تقييم ارتدادي في الوقت نفسه، أي أنها تؤدي دورا مزدوجا. فبدون معرفة نتائج الماضي يصعب التكهن بالمستقبل كما أن معرفة نتائج الماضي من ناحية أخرى دون الإهتمام بالمستقبل يعد عملا غير هادف، ومن أمثلة المعلومات التي تؤدي دورا مزدوجا في الوقت نفسه التقارير المرحلية المؤقتة والتقارير القطاعية، فقد أثبتت دراسات ميدانية أن مثل تلك التقارير تتمتع بفاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرارات، ولقد أعدت جمعية المحاسبة الأمريكية (**AAA**) معيار (الملائمة) أساسا في الحكم على فاعلية نظام المعلومات المحاسبية ولتقويم المعلومات المحاسبية

---

[1] وليد الحيالي، **الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 72، ص73.

[2] طلال محمد علي الجحاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، **نظم المعلومات المحاسبية وفاعليتها في ظل الدور الاستراتيجي لمنظمات الأعمال**، مجموعة اليازوري، 2013، ص 35، ص36.

الناتجة عنه، وبينت أن المعلومات المحاسبية لكي تكون ملائمة لمتخذ القرار يجب أن ترتبها وتؤثر بالهدف أو الغرض المراد تحقيقه، وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية اذ يشار للمعلومة بأنها هامة إذا كان حذفها أو تعريفها يؤثر في القرارات التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومة، وقد ركزت معظم الدراسات التي تناولت خاصية الملائمة على الأهمية النسبية لبنود البيانات ذات الطبيعة المحاسبية.

- **الثالثة: التزامن أو التوقيت المناسب**

ويقصد بها وصول المعلومات المعدة الى مستخدميها في الوقت المناسب، إذ كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية الى مستخدميها كان الإحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة.

2. الموثوقية:[1]

يفضل من يستخدمون المعلومات المحاسبية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الإعتماد عليها حيث يجب أن تعبر عن الواقع بصدق، كما يجب أن تتصف بالقابلية للمراجعة والتحقق، إذ يجب أن تكون خاصية الثقة بالمعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يعتبرها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية كما ورد في المعيار الدولي رقم (1) بأنه" لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول".

وكي تكون المعلومة موثوقية يجب أن تتوفر على الخصائص الفرعية التالية:[2]

2-1- الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير تمثيل المعلومات المالية للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية. ويجب على مراجع الحسابات الخارجي الالتزام بهذه الخاصية عند تقديمه لتقريره النهائي.

وتتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحييز، وهما:

---

[1] وليد الحيالي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص64.

[2] محمد الهادي ضيف الله، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 02، 2014، ص178.

- ❖ تحيز في عملية القياس كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية كأساس لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس التاريخي يظهر تحيزا لصالح الإدارة إتجاه المستثمرين والمساهمين.
- ❖ تحيز من قبل القائم بعملية القياس: قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصودا كما هو في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما هو في حالة نقص المعرفة والخبرة.

إن التحرر من التحيز بنوعيه السابقين يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر من الإكتمال، أي يلزم التأكد من أنه لم يسقط من الإعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية، مع ملاحظة أن الإكتمال المطلق –خصوصا في العلوم الاجتماعية– هو أمر غير ممكن.

2-2- القابلية للتحقق

القابلية للتحقق تعني وجود درجة عالية من الإنفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأنهم يتوصلون الى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية (المدقق الخارجي) الى نفس النتائج فهذا يعني أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها وتثبيتها وإقامة دليل على صحتها.

2-3- الحياد

حيادية المعلومات–أو حيدتها– اصطلاح موجب يصف عدم التحيز، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة –بحكم طبيعتها– معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالإحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المؤسسة، وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا، وتضع خاصية حيدة المعلومات واجبا على عاتق المسؤولين على وضع معايير المحاسبة المالية، كما تضع واجبا على عاتق مسؤولين عن اعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الإختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما:[1]

- تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها؛
- تحقيق أمانة تلك المعلومات.

[1] Hendriksen and Van Bred, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin McGraw-Hill, 1992, P140.

ب-الخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية:

تتمثل هذه الخصائص في خاصية القابلية للمقارنة والإتساق أو الثبات، توفر هذه الخصائص في المعلومة المالية لوحدها لا يجعلها مفيدة لمستخدمها مالم تتوفر على الخصائص الأساسية للمعلومة المالية والمتمثلة في خاصيتي الملائمة والموثوقية ويمكن التطرق إلى هاتين الخاصيتين على النحو التالي:

1- **القابلية للمقارنة:** وذلك إذا أمكن تقديمها بشكل مرتبط ومستمر وسمحت بإجراء مقارنات زمنيا ومكانيا، بمعنى مقارنة الأداء والوضعية المالية للشركة عبر الزمن ومكانيا بمقارنتها مع مثيلاتها من الشركات التي تعمل في نفس القطاع، ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة، إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة، وأية تغيرات في هاته السياسات وأثار هاته التغيرات.[1]

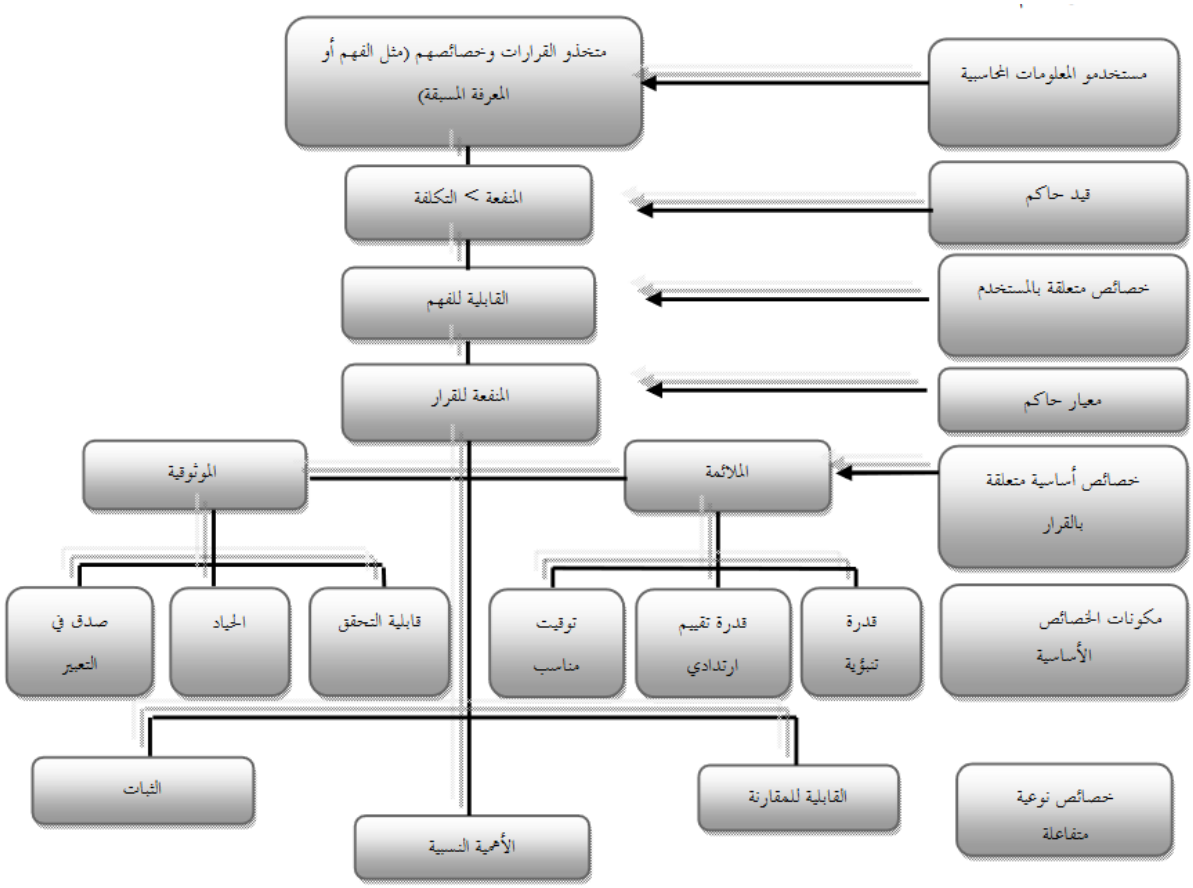
2- **الإتساق والثبات:** وتظهر هذه الخاصية في المعلومات المالية عندما يستمر المحاسب في إستعمال وتتبع نفس الطرق والمبادئ والأساليب والسياسات المعتمدة لقياس وتوصيل المعلومات المالية من فترة إلى أخرى، فكل تغيير إذا ما دعت الحاجة إليه يجب الإفصاح عنه، لكي يتم أخذه بعين الإعتبار من طرف إدارة المؤسسة ومجلس ادارتها.[2]

والشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية:

[1] د. زواق كمال، **مطبوعة محاضرات في المحاسبة المالية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة يحي فارس، المدية، 2019-2020، ص19.

[2] د. صلاح ربيعة، **مطبوعة محاضرات في مقياس المحاسبة العامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016-2017، ص15.

الشكل رقم 07: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية



المصدر: ط. د. جرد نور الدين، د. أيت محمد مراد، **قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد05، العدد01، الجزائر، 2018، ص140.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره تبين لنا أن المخزونات هي عنصر أساسي من عناصر الميزانية لدى المؤسسة، كما تعد المخزونات الضامن الرئيسي والأساسي لإستقرار النشاط التشغيلي للمؤسسة الذي يضمن لها عدم توقفها عن النشاط وتفادي الوقوع في حالة ندرة المواد.

وفي الجانب المقابل تعبر القوائم المالية عن البيانات المسجلة وفقا لمبادئ المحاسبة، حيث يتم اللجوء الى إستعمال وسائل وطرق لجمع البيانات والمعلومات وتبويبها، في أشكال تبين لنا جميع المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة وجميع المعلومات المتعلقة بنشاطها الدوري. وتهدف القوائم المالية الى تزويد معلومات عن نتيجة النشاط والمركز المالي، التدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بشركة معينة لمستخدمي هذه القوائم لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية. والتي يجب أن تشمل هذه المعلومات خصائص ذات منفعة حتى تكون معلومات ملائمة وموضوعية وغير مغلوطة.

الفصل الثاني: محاسبة المخزون (القياس والإفصاح) وأثرها على جودة القوائم المالية

مقدمة الفصل:

نالت المخزونات اهتماما بالغاً من قبل النظام المحاسبي المالي كما هو الحال مع معايير المحاسبية الدولية، بحيث أنه تم تخصيص معيار خاص بهذه الأخيرة ألا وهو المعيار رقم (IAS 02)، لأن المخزونات تعتبر عنصرا رئيسيا ومؤثرا في نشاط المؤسسة؛ ولمعرفة أهم الجوانب المتعلقة بمحاسبة المخزون ومعرفة أثرها على جودة القوائم المالية والافصاح عنها، نقوم بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي على النحو الاتي:

المبحث الأول: محاسبة المخزون وجودة القوائم المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثاني: القياس المحاسبي للمخزونات وأثره على جودة القوائم المالية

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المخزون وأثره على جودة القوائم المالية

المبحث الأول: محاسبة المخزون وجودة القوائم المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية

من بين المعايير المحاسبية الدولية المستخدمة نجد المعيار رقم **(IAS 02)** "**المخزونات**" الذي جاء فيه مفهوم المخزون والمعالجة المحاسبية التي يخضع لها، والذي يساعدنا في تقييم وتحديد تكلفة المخزون.

المطلب الأول: محاسبة المخزون من منظور معيار المحاسبة الدولي (IAS 02)

الفرع الأول: الهدف من المعيار

إن الهدف من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للمخزون السلعي تحت نظام التكلفة التاريخية، إن المسألة المهمة في محاسبة المخزون السلعي هي تحديد مبلغ التكلفة الذي يجب أن يعترف به كأصل ويدرج في الميزانية العمومية حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المرتبطة به، ويزودنا هذا المعيار بإرشادات عملية لتحديد التكلفة وما سيعترف به لاحقا كمصروف منها، بما في ذلك التخفيض الى صافي القيمة القابلة للتحقق. كما يزودنا كذلك بإرشادات عن معادلات التكلفة المستخدمة لتحميل التكاليف للمخزون السلعي.[1]

الفرع الثاني: نطاق وتعريف المعيار الدولي (IAS 02)

أولا: النطاق: يجب أن يطبق هذا المعيار في القوائم المالية المعدة في ظل نظام التكلفة التاريخية في المحاسبة عن المخزون عدا:

- ✓ العمل تحت التنفيذ الناشِئ عن عقود الإنشاء، شاملا عقود الخدمات المرتبطة بها مباشرة (أنظر المعيار المحاسبي الدولي رقم 11، عقود الإنشاء).
- ✓ مخزونات المنتجين من المواشي، والمخزونات ومنتوجات الغابات وخامات المعادن الى الحد الذي تقاس فيه بصافي قيمتها القابلة للتحقق بموجب الممارسات المتعارف عليها في الصناعات المحددة.

تقاس المخزونات المشار إليها أعلاه بصافي القيمة القابلة للتحقق في مرحلة محددة من الإنتاج وهذا ما يحدث، على سبيل المثال، عند حصاد المحصولات الزراعية أو استخراج الخامات المعدنية ويكون البيع مؤكد بموجب عقد أجل أو كفاية حكومية أو عندما يوجد سوق متجانس تكون فيه مخاطر عدم البيع لا تذكر. إن هذه المخزونات غير مشمولة في نطاق هذا المعيار.

---

[1] يوسف محمد جربوع، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص118.

ثانيا: تعريف المصطلحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 02):

استخدمت المصطلحات التالية في المعيار بالمعاني المحددة:[1]

يعرف المعيار المحاسبي الدولي (IAS 02)، المخزونات بأنها أصول:

- يتم الاحتفاظ بها لغرض البيع في المسيرة العادية للنشاط.
- قيد الإنتاج لغرض البيع.
- على شكل مواد ولوازم تستهلك في العملية الإنتاجية أو تقديم خدمات.

يتم الاعتراف بعنصر من عناصر المخزونات في محاسبة المؤسسة إذا:

- ارتبط انتقال المزايا والمخاطر المتعلقة بملكية هذا العنصر للمؤسسة؛
- إذا تحصلت المؤسسة على رقابة هذا العنصر؛
- إذا استطاعت المؤسسة تقدير تكلفة هذا العنصر بمصداقية؛
- إذا قدرت المؤسسة استفادتها من المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بملكية هذا العنصر.

❖ **القيمة العادلة:** هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التنفيذ وعلى أساس تجاري من خلال عملية تبادل حقيقية.

❖ **صافي القيمة التحصيلية:** هي سعر البيع المقدر في سياق العادي لدورة الإنتاج مطروحا منه التكلفة المقدرة للإنجاز والتكاليف الضرورية المقدرة للقيام بالبيع.

❖ **تكاليف شراء المخزون:** تتضمن هذه التكلفة ثمن الشراء والضرائب والرسوم الجمركية وأية ضرائب ورسوم أخرى على المشتريات وتكلفة النقل والتلخيص وأية تكاليف أخرى ترتبط مباشرة بإقتناء تلك المشتريات، ويستبعد ذلك الخصم التجاري وأية إستردادات لاحقة، بما في ذلك الإعانات الحكومية.[2]

❖ **تكاليف التحويل:** وهي التكاليف المرتبطة مباشرة بوحدات الإنتاج مثل: الأجور المباشرة، التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة بشكل منظم على وحدات الإنتاج، سواءا كانت ثابتة أم متغيرة، والتي تم إنفاقها من أجل تحويل المواد الأولية إلى بضاعة جاهزة.

---

[1] بن هرهور عبد الرحمان، **المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توفقها مع المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص23، ص24.

[2] يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص121.

- **التكاليف الأخرى:** تدخل التكاليف الأخرى في تكلفة المخزون فقط من أجل جعل المخزون في مكانه وظروفه الحالية، مثلا: يمكن إضافة تكاليف غير إنتاجية أو تكاليف تصميم المنتجات لعملاء محددين ضمن تكاليف المخزون.
- **التكلفة التاريخية:** مبلغ الخزينة المدفوع أو القيمة الحقيقية لكل مقابل أخر يقدم للحصول على أصول عند تاريخ اقتنائها أو إنتاجها، أو هي مبلغ المنتجات المستلمة في مقابل السند أو مبلغ الخزينة الذي من المفترض دفعه لإنقضاء الخصوم أثناء السير العادي للنشاط.
- **التكلفة الحالية:** مبلغ الخزينة الواجب دفعه في حال إقتناء الأصول نفسها أو المطابقة لها في الوقت الحالي وهو مبلغ الخزينة غير المحين الذي يكون لازما لتسوية إلتزام في الوقت الحالي.
- **دائرة الاستغلال:** الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل ضمن مسار إستغلالها وإنجازها في شكل أموال الخزينة.[1]
- **تكاليف الاقتراض:** هي الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال.

المطلب الثاني: جودة القوائم المالية من منظور معيار المحاسبة الدولي (IAS 01)

يقصد بالقوائم المالية حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS 01) "عرض القوائم المالية" بأنها القوائم ذات الغرض العام، وهي الموجهة الى مختلف المستخدمين المهتمين بها ولا يحق لهم أمر المؤسسة بأن تقوم بإعداد قوائم مالية تلبي إحتياجاتهم الخاصة في المعلومة المالية.

الفرع الأول: هدف ونطاق المعيار الدولي (IAS 01)

أولا: هدف المعيار:[2]

يهدف معيار المحاسبة الدولي (IAS 01) إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للإستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية.

وبناء عليه فإن الأهداف الرئيسية للمعيار تتلخص بالآتي:

- ✓ تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام؛

---

[1] **القرار رقم 23** المؤرخ في 26 يوليو 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، الصادرة في 25 مارس 2009، العدد 19، ص83.

[2] أ. د. محمد أبو نصار، د. جمعه حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، نشر بدم من الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، الأردن، 2020، ص19، ص20.

- ✓ التأكيد على توفير خاصية المقارنة **Comparability بين** القوائم المالية لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال؛
- ✓ تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحدد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية؛

أما فيما يتعلق بمتطلبات الإعتراف والقياس والافصاح عن عمليات دقيقة ومحددة، فقد تم تركها للمعايير الأخرى ذات العلاقة.

ثانيا: نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار عندما يتم عرض البيانات المالية لغرض تلبية إحتياجات مستخدميها، ويطبق على المشاريع الفردية أو مجموعة من المشاريع بغض النظر عن قطاعات هذه المشاريع، وهي في العموم مشاريع هادفة إلى تحقيق الربح، حتى لا تستهدف الربح يمكن أن تطبق هذا المعيار مع إدخال بعض التعديلات على عناوين عناصر القوائم المالية، كما لا ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية المرحلية والمختصرة.[1]

الفرع الثاني: أهداف وأنواع القوائم المالية وفق المعيار الدولي (IAS 01)

تتمثل فيما يلي:

أولا: أهداف القوائم المالية وفق المعيار الدولي (IAS 01):

تهدف الى توفير معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال عرض مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ومساهمات الملاك فيها، تستخدم هذه المعلومات من قبل المهتمين بها من أجل مساعدتهم على إتخاذ القرارات المناسبة، كما تساعدهم أيضا بالقدرة على التنبؤ بالمستقبل، كما تبين النتائج ومدى نجاح المؤسسة وقياس مدى نجاعة إستخدام الموارد المتاحة لديها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

ثانيا: أنواع القوائم المالية وفق المعيار الدولي (IAS 01):

توجد خمسة أنواع للقوائم المالية حسب المعيار الدولي (IAS 01) وهي كالتالي:

- الميزانية (قائمة المركز المالي)
- جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)

[1] **Abbas Ali Mirza, Magnus Orell, and Graham, J. Holt, IFRS practical Implementation Guide and Work book, john wiley&sons, Inc, second Edition, Hoboken, New JERSEY, 2008, P: 13.**

- قائمة التدفقات النقدية
- الملاحظات (الملاحق)

الفرع الثالث: الإعتبارات العامة لعرض القوائم المالية وفق المعيار الدولي (IAS 01)

قام المعيار الدولي (IAS 01) بتحديد بعض من الإعتبارات العامة التي يجب أخذها بعين الإعتبار عن إعداد القوائم المالية والتي تضمن عدالة العرض فيها، وهي على النحو التالي:

- ✓ تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية
- ✓ ضرورة اختيار السياسات المحاسبية التي تعكس نتائج الأعمال بشكل صحيح وتمثل جوهر الأحداث المالية
- ✓ ثبات عرض وتصنيف عناصر القوائم المالية من فترة لأخرى
- ✓ تحديد مستوى التجميع أو التفصيل في عرض القوائم المالية، إستنادا الى مفهوم الأهمية النسبية للبند بحيث يتم تفصيل البند الأكثر أهمية وتجميع البنود الأقل أهمية من البنود الأخرى.
- ✓ منع إجراء أي مقاصة بين بنود الدخل والمصروفات
- ✓ اجراء المقاصة على أسس غير موضوعية قد يؤثر أو يغير عملية اتخاذ القرار نتيجة إخفائه لمعلومات مهمة وإظهار الصافي فقط
- ✓ ضرورة تقديم القوائم السابقة والقوائم الحالية لإجراء المقارنة وملاحظة تطور المؤسسة خلال السنوات المالية.[1]

المبحث الثاني: القياس المحاسبي للمخزونات وأثره على جودة القوائم المالية

يعد القياس المحاسبي وسيلة من وسائل قياس تكاليف المخزونات ومختلف بنود القوائم المالية الذي يسهل على المؤسسة تقييم موجوداتها من الأصول المتداولة كالمخزونات.

المطلب الأول: التقييم المحاسبي للمخزونات وطرق قياس التكاليف

في هذا المطلب سنتناول التقييم المحاسبي للمخزونات المتعلق بمختلف التكاليف المنسوبة له كما سنتطرق الى طرق قياس التكاليف المستخدمة في تقييم المخزونات.

[1] هيمة خاليصة، كرشمو صلاح الدين وآخرون، **معيار المحاسبة الدولية رقم "1" (عرض القوائم المالية IAS1)**، بحث منشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018-2019، ص20.

الفرع الأول: التقييم المحاسبي للمخزونات

يتم تقييم المخزونات في العادة مرتين بحيث يقيم المرة الأولى عند إدخاله الى المخازن، ويقيم عند القيام بعملية الجرد، بحيث يتم قياس تكلفة المخزونات على أساس التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحصيل، والقيام بعملية المقارنة بينهما، بحيث يجب أن تكون التكلفة أقل من القيمة القابلة للتحصيل كي نقول عن هذا المخزون يحقق وفرات نقدية.

أولا: تكلفة المخزون:[1]

يجب أن يشمل تكلفة المخزون كل التكاليف المتعلقة بوصوله الى المخازن مثل: تكاليف الشراء، تكاليف التحويل، التكاليف الأخرى ويمكن التطرق اليها على النحو التالي:

1-تكاليف الشراء: تشمل تكاليف الشراء ما يلي:

- ثمن الشراء؛
- الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى (ماعدا الضرائب القابلة للاسترداد فيما بعد من الجهات الوصية).
- مصاريف النقل والتحميل، وأية مصاريف أخرى مباشرة لها علاقة بحيازة المخزون التام والمواد والخدمات بعد طرح الخصم التجاري والتنزيلات والعناصر المشابهة لها.
- يمكن أن تشمل تكلفة الشراء فروق تحويل العملة التي تحدث عند الحيازة المباشرة للمخزون بالعملة الأجنبية في الحالات النادرة المسموح بها حسب بدائل المعيار المحاسبي الدولي 21 والمتعلق بأثار التغيير في أسعار العملة الأجنبية.

2-تكاليف التحويل: تشمل تكاليف تحويل المخزون على:

- التكاليف المباشرة المتعلقة بوحدات الإنتاج مثل الأجور المباشرة؛
- التحميل المنظم للتكاليف غير المباشرة الصناعية الثابتة والمتغيرة التي نتجت عن تحويل المواد الى بضاعة تامة؛
- تمثل التكاليف الغير مباشرة الصناعية الثابتة تلك التي بقيت ثابتة نسبيا بغض النظر عن مستوى الإنتاج مثل: استهلاك وصيانة مباني المصنع ومعدات وتكاليف لإدارة المصنع وتشغيله؛
- تشمل التكاليف الصناعية الغير مباشرة المتغيرة تلك التكاليف الإنتاجية التي تتغير مباشرة بتغير حجم الإنتاج مثل الأجور الغير مباشرة.

[1] سعداوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص48، ص49.

3-التكاليف الأخرى:

هي تلك التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل جعل المخزون على طبيعته الحالية وفي مكانه وتنسب هذه التكاليف الى تكلفة المخزون، مثل إضافة مختلف التكاليف غير الإنتاجية أو تكاليف تصميم المنتجات لعملاء معينين وإدراجها ضمن تكلفة المخزون.

كما هناك بعض التكاليف التي تستبعد من تكاليف المخزون وهي كما يلي:

- ✓ تكاليف التخزين، الا إذا كانت تلك التكاليف ضرورية للعملية الإنتاجية التي تسبق عملية أخرى.
- ✓ التكاليف الإدارية الأخرى التي لا تساهم في جلب المخزون الى مكانه ووضعيته الحالية؛
- ✓ تكاليف البيع؛
- ✓ في بعض الأحيان يسمح للمؤسسة بأن تضم تكاليف الاقتراض الى مخزونها، وهذه تم تحديدها في المعالجة البديلة المسموح بها في المعيار الدولي رقم (23) "تكاليف الإقتراض".

4-تكاليف المخزون في المؤسسة الخدمية:

تتعلق هذه التكاليف بمختلف تكاليف المشتغلين المباشرة المرتبطة بتقديم خدمة وتشمل على المراقبين والتكاليف القابلة للتحصيل، أما بالنسبة للأجور والتكاليف الأخرى المتعلقة بعاملين المبيعات والإدارة العامة، فهي تعتبر من مصاريف الفترة.

كما يمكننا توضيح مكونات تكلفة المخزون من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 08: مكونات تكلفة المخزون



المصدر: محمد بوتين، **المحاسبة العامة ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحة الزرقاء، الجزائر، 2010، ص167.

ثانيا: القيمة القابلة للتحصيل:[1]

- يقصد بالقيمة القابلة للتحصيل سعر البيع المتوقع خلال دورة الاستغلال بعد نزع التكاليف المعدة لتهيئة المخزون ولتحقيق عملية البيع؛
- يمكن أن يكون المخزون تالف والذي ينتج عنه عدم استرداد تكلفته،
- تخفيض قيمة المخزون بحيث تكون تكلفته أكبر من القيمة القابلة للتحصيل، كما يجب اظهار القيمة المتوقعة للبيع بقيمة أكبر من قيمة موجودات المؤسسة؛
- تخفض قيمة المخزون لكل عنصر على حدى للقيمة الصافية القابلة للتحصيل؛
- إذا وجدت بضاعة متعاقد على بيعها لأطراف خارجية، فيتم في هذه الحالة الاعتماد على سعر التعاقد وذلك لتطبيق مبدأ القيمة القابلة للتحقق وذلك بحسب الكمية الموجهة نحو البيع؛
- قيمة المواد الخام والنفايات التي تدخل في تصنيع السلعة لا يتم تخفيض قيمتها، في حالة ما إذا كان سعر البيع المتوقع للسلعة أكبر من التكلفة، أما في الحالة العكسية فيتم تنزيل قيمة المخزون من المواد الخام بالفرق بين القيمة القابلة للتحقيق وتكلفته.
- يتم تقييم المخزونات المحتفظ بها مجددا إذا بقي في المؤسسة حتى نهاية السنة المالية، ويتم الاعتراف بالزيادة إذا ما كانت القيمة القابلة للتحصيل أعلى من قيمة الفترة السابقة كما يتم تعديل قيمة المخزون وزيادتها الى القيمة القابلة للتحقق الجديدة.

الفرع الثاني: طرق قياس التكاليف[2]

يمكن قياس تكلفة المخزون عن طريق استخدام التكاليف المعيارية أو طريقة التجزئة، إذا كان استخدام هذه الأساليب يقدم لنا نتائج مقاربة لتكلفة الفعلية بحيث:

- يتم حساب التكاليف المعيارية على أساس المستويات العادية لكل من المواد والمهمات والعاملة ومستوى الكفاءة والاستغلال الطاقة ويتم مراجعة هذه المستويات بصفة دورية ويتم تعديلها إذا لزم الأمر في ضوء الظروف الحالية؛
- يتم العمل بطريقة التجزئة في المؤسسات التي تعمل في التجارة بالتجزئة لقياس تكلفة المخزون الذي تتكون من بنود كثيرة العدد وسريعة التغيير وذات هامش ربحي متساوي والتي لا يمكن من الناحية

[1] **Cathrine Maillet, Anne le Manh, Nomes Comptable International, Edite Foucher, Paris, 2006, P :72.**

[2] لادق نسيبة، بوخاري حنان، مرجع سبق ذكره، ص58.

العملية استخدام طرق لقياس تكفلتها، وحسب هذه الطريقة تحدد تكلفة المخزون عن طريق تخفيض القيمة البيعية بنسبة هامش ربح ملائمة.

المطلب الثاني: طرق تقييم المخزونات

هناك طريقتين نص عليهما معيار المحاسبة الدولي (IAS02) وهما:

الفرع الأول: طريقة التمييز المحدد

يتوجب استخدام طريقة التمييز لتحديد تكلفة المخزون في حالة كون كل مجموعة من بنود المخزون تشترى وتستعمل لمنتج أو منتجات محددة ولا يوجد تداخل في استعمال المخزون بين المنتجات المختلفة.[1]

الفرع الثاني: طرق التقييم الحقيقية

يلزم معيار المحاسبة الدولي (IAS02) المؤسسة باستخدام طرق التقييم الحقيقية إما بتطبيق طريقة الوارد أولا الصادر أولا، والتي تعرف بطريقة (**FIRST IN FIRST OUT**) أو طريقة المتوسط المرجح.[2]

أ- طريقة الوارد أولا صادر أولا(FIFO):

تنص هذه الطريقة على أن السلعة التي تم شرائها وإدخالها الى المخازن هي من تخرج أولا للبيع، بمعنى أو عملية البيع تبدأ من أقدم سلعة موجودة في المخازن.

- **مميزات طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO):**

✓ المخزون المتبقي يتكون من أحدث الشحنات وهذا ما يقلل أخطار التلف والتقادم؛

✓ تدفق التكلفة يتماشى الى حد كبير مع التدفق المادي، ولا يخضع لتحكم المديرين أو المستهلكين؛

✓ تقدم أساسا ثابتا لتقييم مخزون اخر المدة، مما يسهل عملية إجراء المقارنات مع المؤسسات المماثلة لها.

✓ عدم الفصل بين الأرباح والخسائر العادية، والأرباح والخسائر الناشئة من تغير الأسعار؛

✓ تقييم مخزون اخر المدة بأحدث أسعار الشراء بغرض اعداد الميزانية الختامية وهي تقترب من أسعار الاحلال الجارية في نهاية الدورة؛

✓ يعاب على هذه الطريقة انها لا تهتم بقاعدة المقابلة لتحديد النتيجة، حيث يتم المقابلة بين التكاليف التاريخية والايرادات الجارية.

---

[1] سعداوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

ب-طريقة المتوسط الحسابي المرجح CMP:

تستخدم هذه الطريقة في حالة ما إذا كانت أسعار السلع في تقلب مستمر صعودا ونزولا، اذ تمكننا هذه الطريقة من تقليل هذه التقلبات في كل من تكلفة المبيعات وتكلفة المخزون المتبقي في المخازن، ويتم حساب المتوسط المرجح كما يلي:

$$cmp = (Vi + Vj)/(Qi + Qj)$$

حيث:

Vi : قيمة الكمية المتبقية من الصنف **i**؛

Qi : الكمية المتبقية من الصنف **i**؛

Vj : قيمة الكمية المشتراة من الصنف **j**؛

Qj : الكمية المتبقية من الصنف **j**.

مميزات طريقة الوسط المرجح CMP:

- باتباع هذه الطريقة هذه الطريقة سوف تتأثر تكلفة المخزون لأخر المدة بجميع أسعار الشراء التي حدثت خلال الدورة، فالسعر المدفوع في بدايتها يكون له نفس الحدث في التقييم مثل السعر المدفوع في نهاية الدورة؛
- يظهر الربح التشغيلي بقيمة معتدلة في جدول النتائج، ويظهر المخزون أيضا بقيمة معتدلة في الميزانية الختامية؛
- لا تفترض أي تدفق للتكلفة، عكس ما هو الحال في طريقة FIFO، لكن يمكن القول بأن ذلك يخضع للاختيار العشوائي للمستهلكين مما يجعل عنصر من عناصر المخزون خلال الدورة فرصة متساوية لكي يظهر في مخزون أخر المدة؛
- تعتبر محايدة باستعمالها تكلفة واحدة لتقييم مخزون أخر المدة وتكلفة المبيعات فهي لا تخضع لقاعدة مقابلة الإيرادات بالتكلفة التاريخية، ولا تقريب تكلفة مخزون أخر المدة للأسعار الجارية.

ت-المقارنة بين الطريقتين وأثارها على القوائم المالية:

يجب على المؤسسة عند اتباع طريقة معينة في تقييم مخزوناتها أن تستمر فيها ولا تقوم بالتغيير الا للضرورة وهذا ما يعكس مبدئ ثبات النظام أو الطرق.

جدول رقم 02: مقارنة طرق تقييم المخزون

الطريقة	الهدف	التأثير على القوائم المالية	شروط تطبيقها

FIFO	تقريب لعملية المقابلة بين إيرادات معينة والتكاليف المرتبطة بتلك الإيرادات.	يظهر جدول حسابات النتائج بأكبر ربح ممكن في حالة اتجاه الأسعار للارتفاع والعكس بالعكس. يظهر المخزون في الميزانية بأحدث الأسعار.	تعتمد على الفرضية القائلة بأن المخزون يباع أو يستهلك وفقا لتسلسل دخوله الى المخازن.
المتوسط المرجح	استخدام سعر واحد يمثل تكلفة الوحدة من البضاعة المباعة أو الباقية بالمخزن أخر المدة.	محايدة.	استخدام الجرد الدوري.
المتوسط المرجح المتحرك (بعد كل إدخال)	استخدام سعر واحد مع إعطاء وزن أكبر للمشتريات الحديثة.	نفسها مع طريقة FIFO إذا كان معدل الدورات مرتفعا.	استخدام نظام الجرد الدائم.

المصدر: بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص150.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزونات وأثرها على جودة القوائم المالية

هناك نظامين رئيسين لجرد المخزونات هما: الجرد المتناوب والجرد الدائم؛ وتختلف المعالجة المحاسبية من نظام لأخر، أمّا اختيار الطريقة المتبعة في المحاسبة الخاصة بالمخزونات فيعود إلى قرار التسيير. وفي هذا المطلب سنكتفي بذكر المعالجة المحاسبية وفق نظام الجرد الدائم، وهذا نظراً لما تتيحه هذه الطريقة من متابعة محاسبية للمخزونات كما تساعد على التحديد السريع لوضعية الحسابات الدورية وإظهار قيمة المخزون عند كل خروج إمّا وفقا لطريقة "ما دخل أولاً خرج أولاً" (FIFO) أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMUP)، كما تسمح هذه الطريقة بإجراء تناسب مباشر بين تكاليف المخزونات المباعة والعائدات المتعلقة بها.

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية للبضائع والتموينات المستهلكة

1-إثبات الإدخالات والمخرجات أثناء الفترة: وفقا نظام الجرد الدائم أثناء الفترة تسجل فيها كل عمليات الشراء والبيع وكل عملية دخول وخروج من المخازن كما يلي:

❖ **عند شراء البضائع والتموينات**

يتم تسجيل مبلغ المشتريات والمصاريف الملحقة بالمشتريات في الجانب المدين لـ(حـ/380-مشتريات البضائع المخزنة) أو لـ(حـ/381-مشتريات مواد ولوازم) أو لـ(حـ/382-مشتريات تموينات) مقابل الجانب الدائن لحساب الموردين أو الخزينة. ويكون انتقال الملكية من البائع إلى المشترى عن طريق الإثبات المادي المتمثل في الفاتورة أمّا إثبات السداد فيكون بالشيك البنكي أو الشيك البريدي أو وصل السداد.

❖ **عند إدخال البضائع والتموينات**

عند استلام البضائع والتموينات ودخولها المخازن بسند الإثبات المادي المتمثل في سند الإدخال (وصل استلام) والمحرر بتكلفة الشراء تكون المعالجة المحاسبية بترصيد (حـ/38x-مشتريات مخزنة) كالآتي:

- الجانب المدين لـ (حـ/30-البضائع) مقابل الجانب الدائن لـ(حـ/380-مشتريات البضائع)
- الجانب المدين (حـ/31-مواد أولية ولوازم) مقابل الجانب الدائن لـ(حـ/381-مشتريات مواد ولوازم)
- الجانب المدين لـ (حـ/32- تموينات أخرى) مقابل الجانب الدائن لـ(حـ/382-مشتريات تموينات أخرى)

❖ **عند بيع البضائع والتموينات**

يتم تسجيل مبلغ المبيعات والمقيمة بسعر البيع في الجانب الدائن للحساب (حـ/700-مبيعات بضائع) مقابل الجانب المدين لحساب الزبائن أو الخزينة. مع ملاحظة أنّ أيّ بيع لأحد المشتريات السابقة يعالج كمبيعات بضاعة وفقط وهذا بغض النظر عن كونه مشتريات مواد أولية أو تموينات أخرى. وهذا التسجيل يخص قيد انتقال الملكية والذي يكون عن طريق الإثبات المادي المتمثل في الفاتورة، أمّا إثبات السداد فيكون بالشيك البنكي أو الشيك البريدي أو وصل السداد. في حين قيد الإخراج يتم وفقا لطبيعة المخزون.

❖ **عند إخراج البضائع والتموينات المستهلكة**

خروج البضائع والتموينات من المخازن يكون **بالتكلفة**، ويتمثل الإثبات المادي في هذه المرحلة في سند الخروج (وصل تسليم) أمّا السلع المتعاوضة فتقيم عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باتباع طريقة "ما دخل أولاً خرج أولاً" (FIFO) أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMUP)، ويتم التسجيل المحاسبي وفقاً لمخطط القيود الآتية:

- ✓ (حـ/30-مخزونات البضائع) يجعل دائناً مقابل الجانب المدين لـ(حـ/600-بضاعة مستهلكة)
- ✓ (حـ/31- مواد أولية ولوازم) يجعل دائناً مقابل الجانب المدين لـ(حـ/601-مواد أولية مستهلكة)
- ✓ (حـ/32- تموينات أخرى) يجعل دائناً مقابل الجانب المدين لـ(حـ/602- تموينات أخرى مستهلكة)

2- إثبات قيمة البضائع والتموينات عند نهاية الفترة

في نهاية الفترة وبعد تحليل الفروقات المحتملة بين المخزون الفعلي المقيّم من وجهة غير عادية والمخزون المدرج في الجانب المدين للحسابات 30 و31 و32 والذي يتم تسجيله من أجل تصحيح مبلغ آخر قيمة مسجلة في المخزون الفعلي، تتم المقارنة بين الجرد المادي المقيّم ورصيد حسابات المخزونات، ليعطي فوراق يتم تحليلها من وجهين هما:

❖ **أرباح الجرد وهذا إذا كان الجرد المادي المقيّم أكبر من الرصيد المحاسبي:**

بعد التحليل، تخضع الفروق المبررة التي تعتبر طبيعية إلى إعادة التحميل كأعباء، وهذا عن طريق تسجيل الاستهلاكات المعنية في الجانب الدائن مقابل الجانب المدين للمخزونات المتعلقة بها، أمّا الفرق غير المبرر فيثبت في الجانب الدائن للحساب (حـ/757-إيرادات استثنائية على عمليات التسيير) مقابل الجانب المدين للمخزون المعني.

❖ **خسائر الجرد وهذا إذا كان الجرد المادي المقيّم أصغر من الرصيد المحاسبي:**

بعد التحليل، تخضع الفروق المبررة التي تعتبر طبيعية إلى إعادة التحميل كأعباء، وهذا عن طريق تسجيل الاستهلاكات المعنية في الجانب المدين مقابل الجانب الدائن للمخزونات المتعلقة بها، أمّا الفرق غير المبرر فيثبت في الجانب المدين للحساب (حـ/657-أعباء استثنائية للتسيير الجاري) مقابل الجانب الدائن للمخزون المعني.[1]

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة أو قيد التصنيع

1-إثبات الإدخالات والمخرجات أثناء الفترة

وفقا نظام الجرد الدائم أثناء الفترة تسجل فيها كل عمليات الإنتاج والبيع وكل عملية دخول وخروج من المخازن كما يلي:

❖ **عند إدخال المنتجات التامة أو قيد التصنيع**

في حالة إنتاج المؤسسة للمنتجات التامة أو قيد التصنيع يتم إدخالها إلى المخزن **بتكلفة الإنتاج**، التي تشمل تكاليف تحويل المخزون التكاليف المباشرة المتعلقة بوحدات الإنتاج مثل مصاريف المستخدمين كما

[1] زواق كمال، **مطبوعة دروس في المحاسبة الماليـــة مقدمة لطبة الليسانس سنة أولى جذع مشترك ل م د**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فاس بالمدية ، السنة الدراسية: 2020/2019، ص ص: 117-119.

تشمل التحميل المنظم للتكاليف غير المباشرة الصناعية الثابتة والمتغيرة التي نتجت عن تحويل المواد إلى منتجات تامة أو قيد التصنيع.

وعند استلام المنتجات التامة أو قيد التصنيع ودخولها المخازن بسند الإثبات المادي المتمثل في سند الإدخال (وصل استلام) والمحرر بتكلفة الإنتاج، تكون المعالجة المحاسبية وفقاً للتفصيل الآتي:

- **بالنسبة للمنتجات قيد التصنيع تأخذ مخطط القيود الآتي:**

✓ (حـ/33x- مخزونات السلع قيد الإنجاز) يجعل مديناً مقابل الجانب الدائن لـ(حـ/7233- تغير السلع قيد الإنجاز).

✓ (حـ/34x- مخزونات الخدمات قيد الإنجاز) يجعل مديناً مقابل الجانب الدائن لـ(حـ/7234-تغير الخدمات قيد الإنجاز).

- **بالنسبة للمنتجات التامة تأخذ مخطط القيود الآتي:**

✓ (حـ/351- مخزونات المنتجات الوسيطة) يجعل مديناً مقابل الجانب الدائن لـ(حـ/7241-تغير المنتجات الوسيطة).

✓ (حـ/355-مخزونات المنتجات التامة الصنع) يجعل مديناً مقابل الجانب الدائن لـ(حـ/7245-تغير المنتجات التامة الصنع).

✓ (حـ/358- مخزونات المنتجات المتبقية) يجعل مديناً مقابل الجانب الدائن لـ(حـ/7248-تغير المنتجات الوسيطة).

❖ **عند بيع المنتجات التامة الصنع أو الوسيطية أو البقايا**

يتم تسجيل مبلغ المبيعات والمقيمة بسعر البيع في الجانب الدائن للحساب (حـ/701-مبيعات المنتجات تامة الصنع) أو (حـ/702-مبيعات المنتجات الوسيطة) أو (حـ/703-مبيعات المنتجات المتبقية) مقابل الجانب الدائن لحساب الزبائن أو الخزينة. وهذا التسجيل يخص قيد انتقال الملكية والذي يكون عن طريق الإثبات المادي المتمثل في الفاتورة، أمّا إثبات السداد فيكون بالشيك البنكي أو الشيك البريدي أو وصل السداد. في حين قيد الإخراج يتم وفقا لطبيعة المخزون.

❖ **عند إخراج المنتجات التامة أو قيد التصنيع**

خروج البضائع والتموينات من المخازن يكون **بالتكلفة**، ويتمثل الإثبات المادي في هذه المرحلة في سند الخروج (وصل تسليم) أمّا السلع المتعاوضة فتقيم عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باتباع طريقة

"ما دخل أولاً خرج أولاً" (FIFO) أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMUP)، ويتم التسجيل المحاسبي وفقاً للتفصيل الآتي:

- **بالنسبة للمنتجات قيد التصنيع تأخذ مخطط القيود الآتي:**

✓ (حـ/33x- مخزونات السلع قيد الإنجاز) يجعل دائناً مقابل الجانب المدين لـ(حـ/7233- تغير مخزونات السلع قيد الإنجاز).

✓ (حـ/34x- مخزونات الخدمات قيد الإنجاز) يجعل دائناً مقابل الجانب المدين لـ(حـ/7234-تغير مخزونات الخدمات قيد الإنجاز).

- **بالنسبة للمنتجات التامة تأخذ مخطط القيود الآتي:**

✓ (حـ/351- مخزونات المنتجات الوسيطة) يجعل دائناً مقابل الجانب المدين لـ(حـ/7241-تغير المنتجات الوسيطة).

✓ (حـ/355- مخزونات المنتجات التامة الصنع) يجعل دائناً مقابل الجانب المدين لـ(حـ/7245- تغير المنتجات التامة الصنع).

✓ (حـ/358- مخزونات المنتجات المتبقية) يجعل دائناً مقابل الجانب المدين لـ(حـ/7248-تغير المنتجات الوسيطة).

2- إثبات قيمة المنتجات التامة أو قيد التصنيع عند نهاية الفترة

المقارنة بين الجرد المادي المقيّم ورصيد حسابات المخزونات يعطي فوراق يتم تحليلها من وجهين هما:

❖ **أرباح الجرد وهذا إذا كان الجرد المادي المقيّم أكبر من الرصيد المحاسبي:**

بعد التحليل، تخضع الفروق المبررة التي تعتبر طبيعية إلى إعادة التحميل كتغير في المنتجات، وهذا عن طريق التسجيل في الجانب المدين أحد حسابات مخزونات المنتجات التامة أو قيد التصنيع مقابل الجانب الدائن لـ(حـ/723- تغير المخزونات قيد الإنجاز) أو (حـ/724- تغير مخزونات المنتجات).أمّا الفروق غير المبررة فتثبت في الجانب الدائن للـ(حـ/757-إيرادات استثنائية على عمليات التسيير) مقابل الجانب المدين للمخزون المعني.

❖ **خسائر الجرد وهذا إذا كان الجرد المادي المقيّم أصغر من الرصيد المحاسبي:**

بعد التحليل، تخضع الفروق المبررة التي تعتبر طبيعية إلى إعادة التحميل كتغير في المنتجات، وهذا عن طريق التسجيل في الجانب الدائن أحد حسابات مخزونات المنتجات التامة أو قيد التصنيع مقابل الجانب المدين لـ(حـ/723- تغير المخزونات قيد الإنجاز) أو (حـ/724- تغير مخزونات المنتجات). أمّا الفروق

غير المبررة فتثبت في الجانب المدين للـ(حـ/657-أعباء استثنائية للتسيير الجاري) مقابل الجانب الدائن للمخزون المعني.[1]

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية لبعض العمليات الملحقة بالشراء والبيع والإنتاج

قد تنشأ على عمليات التبادل عمليات تؤثر على ذمة الزبون والمورد، كالاغلفة التجارية والتخفيضات و..... ولهذه العمليات معالجة محاسبية خاصة بكل حالة منها، والتي تكون وفق الاتي:

أولاً- المعالجة المحاسبية للغلافات التجارية:

أ- **تعريف الأغلفة التجارية:** هي عبارة عن وسائل تعبئة موجهة لكي تحتوي على المنتجات أو السلع المسلمة الى الزبائن مع محتواها كزجاجات المشروبات.[2]

ب-أنواع الأغلفة التجارية: يوجد نوعين من الأغلفة وهما:

ب-1- الغلافات التالفة أو المستهلكة: هذا النوع من الغلافات يعالج كمخزونات، على إعتبار أنّها تدرج بنية عدم الإسترجاع مع البضائع أو المنتجات الموجهة الى الزبون بحيث يكون سعر بيع السلعة المباعة يمثل في نفس الوقت سعرها الإجمالي المغلف. كما أنّها توجه لإحتواء المواد المباعة من أجل المحافظة عليها أو سهولة تسليمها للزبون.

محاسبياً تدرج ضمن التموينات الأخرى بحيث تسجل في (حـ/326- مخزونات الأغلفة) وتعالج عند اقتناءها بنفس طريقة معالجة المخزونات ووفق ما تم ذكره سابقاً. أما إذا وردت هاته الأغلفة مع مشتريات المخزونات وعبئت ضمنها فإن قيمتها تدمج مع تكلفة شراء المخزون المعني.[3]

ب-2- الغلافات المتداولة أو القابلة للاسترجاع: هذا النوع من الغلافات يعالج كتثبيتات على اعتبار أنّها تدرج لاحتواء المخزونات المباعة، وهذا بشرط أن تكون محددة ومعرفة (identifiables) مثل الحاويات، البراميل المسجلة... وإنْ كانت غير معرفة وغير محددة فإنها تعتبر تموينات وبالتالي يجب تخزينها. كما يلزم لاعتبارها أمانات أن يقوم الزبون بإرجاعها.

وعلى اعتبار أن الغلافات المتداولة تعالج كتثبيتات فإنّها تدرج محاسبياً ضمن التثبيتات الأخرى بحيث تسجل في (حـ/2186- أغلفة متداولة). وتعالج عند حيازتها مستقلة بنفس طريقة معالجة التثبيتات المادية. أما إذا أدرجت ضمن فاتورة مشتريات أو مبيعات المخزونات فإنها تدرج كأمنات تحت التسديد، أيْ ضمان

---

[1] زواق كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 121-124.

[2] أجنف فاتح، **محاسبة المخزونات وفق النظام المحاسبي الجديد**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص51.

[3] زواق كمال، مرجع سبق ذكره، ص 139 ص140.

يقوم بدفعه الزبون للمورد لقاء استغلال تلك الأغلفة على أن يسترجعه عند إرجاع تلك الأغلفة للمورد، وتقيم عادة بسعر أكبر من قيمتها العادلة ولا تخضع للرسم على القيمة المضافة بموجب المادة 15 من قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2014.

ومحاسبياً تعالج الأمانات عند شراء مخزونات مرفقة بأغلفة متداولة ضمن (حـ/4096- موردون: أمانات مدفوعة عن مواد التعبئة والتغليف) والذي يكون مديناً بالمبلغ المُفوتر من طرف المورد، مقابل الجانب الدائن لحساب المورد (حـ/401-موردو المخزونات).

وعند بيع مخزونات مرفقة بأغلفة متداولة فإن الأمانات تدرج محاسبياً ضمن (حـ/4196- زبائن: ديون عن مواد التعبئة والتغليف المؤمنة) والذي يكون دائناً بقيمة الضمان مقابل الجانب المدين لحساب الزبون (حـ/411)[1]

ب-3- المعالجة المحاسبية لعملية إرجاع الاغلفة المتداولة

عند إرجاع الزبون الغلافات للمورد تصبح ديون هذا الأخير مؤكدة وهنا يقوم بإعداد فاتورة استدراكية للزبون بقيمة الغلافات المفوترة المسترجعة وهذا حتى يخفض من حقوقه اتجاه الزبون، بالمقابل تصبح حقوق الزبون مؤكدة تجاه المورد والقيمة التي يجب على المورد سدادها تطرح من ديون هذا الزبون لديه.

أمّا فيما يخص المعالجة المحاسبية لعملية الإرجاع فإنها تختلف باختلاف حالة الغلافات المُرجعة وهنا يمكن التمييز بين الحالات الآتية:

❖ **حالة إرجاع مواد الاغلفة سليمة:**

عند إرجاع الزبون الأغلفة سليمة 100 % للمورد، فان هذا الأخير يقوم بتخفيض حقه تجاه الزبون بقيمة الأغلفة المعادة وهذا بجعل (حـ/4196- زبائن: ديون عن مواد التعبئة والتغليف المؤمنة) مديناً مقابل الجانب الدائن لحساب الـزبون أو حساب الخزينة.

أمّا الزبون فيقوم بتخفيض دينه الشرطي تجاه المورد بقيمة الأغلفة المعادة حسب الفاتورة الأولى وهذا بجعل (حـ/4096- موردون: أمانات مدفوعة عن مواد التعبئة والتغليف) دائناً، مقابل الجانب المدين لحساب المورد أو حساب الخزينة.

❖ **حالة إرجاع مواد التعبئة والتغليف معطوبة بنسبة معينة:**

إذا ارجع الزبون لمورده الأغلفة مع نسبة أو قدر من العطب فإن المورد لا يقبل أن يستلمها وهي على حالتها تلك بنفس قيمة الضمان المستلم سلفاً وإنما يُحمل الزبون مسؤولية ذلك العطب أو التلف. فيقبل

[1] زواق كمال، مرجع سبق ذكره، ص 141.

استلامها بقيمة أقل من قيمتها الأولى ويعتبر الفارق إيراداً بالنسبة له يسجل في الجانب الدائن للـ(حـ/7086- زيادة في مواد التعبئة والتغليف المؤمنة) مع حساب الـزبون أو حساب الخزينة مقابل ترصيد (حـ/4196) بجعله مديناً.

أمّا الزبون فانه يتحمل تكلفة العطب أو التلف الذي ألحقه بالأغلفة ويعتبر الفارق عبئً بالنسبة له يسجل في الجانب المدين للـ(حـ/6136- نقص في مواد التعبئة والتغليف) مع حساب المورد أو حساب الخزينة مقابل ترصيد (حـ/4096) بجعله دائناً.

❖ **حالة عدم إرجاع كل أو جزء من مواد التعبئة والتغليف**

في حالة ما إذا قرر الزبون عدم إرجاع كل أو جزء من مواد التعبئة والتغليف (الغلافات) وأراد الاحتفاظ بالكل أو الجزء لاستغلالها في نشاطه العادي فهنا تصبح تلك الغلافات ملكاً له وتتغير الطبيعة القانونية للعقد وتتحول الأغلفة من أمانات مدفوعة إلى تثبيتات أخرى وتسجل في (حـ/2186- أغلفة متداولة) مع ترصيد (حـ/4096) وذلك بجعله دائناً. وان كان الاحتفاظ بجزء فإن الباقي يدرج ضمن حساب الـزبون أو حساب الخزينة بحسب نسبة سلامة الأغلفة وتكون المعالجة هنا وفق ما سبق بيانه.

أمّا على مستوى المورد فتعالج كحالة التنازل عن التثبيتات وتخضع لمراحل تسجيله التي ستدرس لاحقا مع مراعاة ترصيد (حـ/4196). [1]

ثانيا: التسجيل المحاسبي للتخفيضات عن عمليات الشراء والبيع:

يقصد بالتخفيض هو ذلك الاقتطاع الذي يقدمه المورد لزبائنه وذلك يرجع لعدة أسباب كمحاولة لتشجيع زبائنه للشراء بكميات كبيرة، والمحافظة على نوع معين من الزبائن وغيرها من الأسباب الأخرى، حيث يوجد نوعين من التخفيضات هما:

1- التخفيضات التجارية: وتنقسم الى ثلاثة أنواع وهي:

- ✓ **التنزيلات:** تمنح عند وجود عيب في المخزونات المعروضة أو لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة أو التأخر في تسليمها.
- ✓ **الحسومات:** تمنح عند شراء كميات معتبرة من السلع.
- ✓ **المرتجعات:** هي التخفيضات على رقم الأعمال تمنح بالخصوص الى الزبائن الذين يحققون نسبة معينة من رقم أعمال المؤسسة خلال الدورة. [2]

[1] زواق كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص:142-144.

[2] صلاح ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص78.

وبالنسبة للمعالجة المحاسبية فإن هاته التخفيضات لا تسجل محاسبياً (ليس لها أثر مالي) إذا وردت في فاتورة الشراء أو البيع، ويتم تسجيل المبيعات أو المشتريات بالصافي التجاري وفقط.

- **ملاحظة 1:** إذا تضمنت الفاتورة عدة تخفيضات تجارية فإن التخفيضات التجارية تحسب من الصافي التجاري بالتتابع بمعنى يتم حساب التخفيض التجاري الأول من سعر البيع ثم نقوم بحساب التخفيض التجاري الثاني من الصافي التجاري الأول وهكذا دواليك.
- **ملاحظة 2:** إذا وردت التخفيضات التجارية خارج الفاتورة الأصلية للمبيعات أو المشتريات ووردت بموجب فاتورة مستقلة أو استدراكية **(Facture d'avoir)**، فإنّها تسجل محاسبياً لدى الزبون في الجانب الدائن من (حـ/609- الحسومات والتنزيلات والمرتجعات المتحصل عليها من المشتريات) مقابل الجانب المدين لحساب المورد.

وعند المورد تسجل في الجانب المدين من (حـ/709- الحسومات والتنزيلات والمرتجعات الممنوحة من طرف المؤسسة) مقابل الجانب الدائن لحساب الزبون. [1]

2- **التخفيض المالي:** يعرف بالخصم لقاء تعجيل الدفع (Escompte) هو الخصم الذي يمنحه المورد للزبون مقابل تشجيعه على الدفع فورا أو على تعجيل الدفع قبل تاريخ الاستحقاق بحيث يتفق معه بالاستفادة من الخصم الممنوح له عند التسديد قبل تاريخ محدد.

وبالنسبة للمعالجة المحاسبية فإن هذا التخفيض سواءٌ ورد في الفاتورة الأصلية أو في فاتورة استدراكية (فاتورة مستقلة) يتم إثباته محاسبياً أي له أثر مالي، بحيث يعتره الزبون (المستفيد من التخفيض) إيراد مالي ويسجل في (حـ/768 الإرادات مالية الأخرى)، أما المورد (مانح التخفيض) فيعتبره عبئ مالي ويسجل في (حـ/668 الأعباء المالية الأخرى).

ملاحظة 1: يحسب التخفيض المالي من آخر صافي تجاري، أيّ بعد اقتطاع كل التخفيضات التجارية.

ملاحظة 2: إذا ورد التخفيض المالي في فاتورة مستقلة أو استدراكية **(Facture d'avoir)**، فإنّه يسجل محاسبياً لدى الزبون (المستفيد من الخصم) في الجانب الدائن من (حـ/768 الإرادات مالية الأخرى) مقابل الجانب المدين لحساب المورد.

وعند المورد (المانح للخصم) يسجل في الجانب المدين من (حـ/668 الأعباء المالية الأخرى) مقابل الجانب الدائن لحساب الزبون. [2]

---

[1] زواق كمال، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] زواق كمال، مرجع سبق ذكره، ص 133.

ثالثا: التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة أي تقتطع من المستهلك الأخير الذي يتحملها بشكل كلي، وتفرض على استهلاك السلع والخدمات، أين يتم تحصيلها من طرف المكلفين بها ليتم بعد ذلك دفعها الى مصلحة الضرائب. بمعنى أنّ المؤسسة عندما تشتري أو تتحصل على خدمة تدفع رسم على القيمة المضافة (TVA) وهنا ينشأ لديها حق يكون قابل للاسترجاع.

وعندما تبيع أو تقدم خدمة تقبض رسم على القيمة المضافة (TVA) وهنا ينشأ لديها التزام يكون واجب السداد.

أمّا عن التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة (TVA) فان المؤسسة تقوم خلال الشهر بالتسجيل العادي للرسم على القيمة المضافة المحصلة والرسم على القيمة المضافة القابلة للاسترجاع. وفي نهاية الشهر فإنّ الحسابات المتعلقة بـ TVA المحصلة وTVA القابلة للاسترجاع يتم ترصيدهما، وهذا من أجل معرفة وضعية المؤسسة اتجاه إدارة الضرائب.

فإذا كان الرسم على القيمة المضافة المحصّل من طرف المؤسسة أكبر من الرسم على القيمة المضافة المدفوع من طرفها فإن الفارق يسجل محاسبياً في حساب الرسم على القيمة المضافة واجبة الدفع، ويتم ترصيده عند الدفع.

وإذا كان الرسم على القيمة المضافة المدفوع من طرف المؤسسة أكبر من الرسم على القيمة المضافة المحصّل هنا الفارق يمرر الى الرسم على القيمة المضافة المرحل، ويتم ترصيده في الشهر الموالي عند خصم الرسم أو عند استرجاع الرسم من إدارة الضرائب.

وعلى اعتبار أنّ الرسم على القيمة المضافة ليس بعبء على المؤسسة فقد حدد النظام المحاسبي المالي الحساب (حـ/445–الدولة –رسوم على رقم الأعمال) لتسجيل مختلف المدفوعات والتحصيلات والتسويات المتعلقة بهذا الرسم.[1]

الفرع الرابع: المعالجة المحاسبية لأعمال نهاية السنة (جرد المخزونات)

تتضمن عملية جرد المخزونات وجهين هما: الجرد المادي وفوارقه وخسارة القيمة عن المخزونات.

أولاً– الجرد المادي عن المخزونات

الجرد المادي عن المخزونات يتمثل في التعداد المادي لعناصر المخزونات من بضاعة، مواد أولية منتجات تامة ونصف مصنعة ثم تحديد قيمة هذا المخزون، وتسوية حسابات المخزون في نهاية الدورة، وهذا بتسوية

[1] زواق كمال، مرجع سبق ذكره، ص 135 ص136.

الفروقات بين الجرد المادي والمحاسبي. وقد تم التطرق الى هاته التسويات وطرق الجرد الممكن اتباعها في المؤسسة في الفصل المتعلق بالمخزونات فيرجى مراجعته.

ثانياً- خسارة القيمة عن المخزونات

عملاً بمبدأ الحيطة والحذر فانه وفي نهاية كل دورة محاسبية تقوم المؤسسة بمقارنة سعر بيع مخزوناتها وتكلفة شرائها أو إنتاجها، فإذا كان سعر البيع أقل من تكلفة الشراء أو الإنتاج فعلى المؤسسة أن تقوم حينها بتكوين مؤونة تسمى بخسارة القيمة، وتحدد خسائر القيمة عن المخزونات مادة بمادة أو في حالة أصول متعارضة فئة بفئة.

ومحاسبيا تعالج خسارة القيمة في المخزونات كعبء في الجانب المدين للحساب (حـ/685-المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة للأصول الجارية) مقابل الجانب الدائن للحساب (حـ/×39- خسائر القيمة عن المخزونات) وهذا الحساب يقسم إلى أقسام فرعية حسب مستوى تفصيل الحسابات الرئيسية التي تتضمنها المخزونات.

وفي الدورة اللاحقة يعاد تسوية خسارة القيمة الخاصة بطبيعة كل العناصر المخزنة ونكون أمام ثلاث حالات، كما يلي:

- **زيادة مبلغ المؤونة:** وتكون في حالة توقع المؤسسة أن مبلغ تدني قيمة المخزونات سيكون أكبر من المؤونة المكونة في الدورة السابقة، وهنا يتم تعديل قيمة المؤونة بالفرق المسجل، ومحاسبياً يتم تسجيل نفس القيد المحاسبي لتكوين المؤونة.
- **إلغاء أو تخفيض المؤونة:** وتكون في حالة توقع المؤسسة أن خسارة القيمة (المؤونة) أصبح جزئياً أو كلياً بدون موضوع، ويكون التسجيل المحاسبي باسترجاع مبلغ المؤونة المشكلة سلفاً في الجانب الدائن من الحساب (حـ/785-استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيم والمؤونات-الأصول الجارية) مقابل الجانب المدين للحساب (حـ/×39- خسائر القيمة عن المخزونات).
- **تثبيت المؤونة:** وتكون في حالة توقع المؤسسة أن مبلغ تدني قيمة المخزونات سيكون مساويا للمؤونة المكونة سابقا، وفي هذه الحالة لا يكون هناك أي تسجيل محاسبي.

ثالثاً- تسوية مشتريات ومبيعات المخزونات

يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية شراء وبيع للمخزونات دون تسليم أو استلام الفواتير أو تسليم واستلام المخزونات، وفي نهاية السنة وفي حالة وجود احدى الحالات السابقة فإنه يتم تسويتها كالآتي:

أ- تسوية عدم استلام مخزون المشتريات مع استلام فواتير شرائه

عند قيام المؤسسة بعملية شراء للمخزون واستلامها لفواتير شرائه دون الاستلام الفعلي له، فإنّ الحساب (حـx38-مشتريات المخزونات) يظهر في نهاية السنة برصيد مدين، ولأن هذا الحساب وسيطي والهدف منه هو مراقبة حركة المخزونات وفقط، فإنّه وجب ترصيده في نهاية السنة وهذا بجعله دائناً مقابل الجانب المدين للحساب (حـ/x37- مخزونات بالخارج)، ويتم ترصيد (حـ/37) عند استلام المخزونات بجعله دائناً مقابل الجانب المدين لحساب المخزونات المعني.

ب- تسوية عدم استلام فواتير شراء المخزونات مع الاستلام الفعلي للمخزونات

عند قيام المؤسسة بعملية شراء للمخزون وقيامها بالاستلام الفعلي له دون استلامها لفواتير شرائه فإنّ الحساب (حـx38-مشتريات المخزونات) يظهر في نهاية السنة برصيد دائن، ولأنه حساب وسيطي وّجب ترصيده في جانبه المدين مقابل الجانب الدائن للحساب (حـ/408-فواتير قيد الاستلام). ويتم ترصيد (حـ/408) عند استلام الفواتير بجعله مديناً مقابل الجانب الدائن لحساب المورد.

ت- تسوية عدم تسليم فواتير بيع المخزونات مع التسليم الفعلي للمخزون

عند قيام المؤسسة بعملية بيع للمخزون وقيامها بالتسليم الفعلي للمخزون دون تسليمها لفواتير بيعه، فإنّها تقوم في نهاية السنة بتسجيل قيد المبيعات في الجانب الدائن للحساب (حـ/x70- المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات) مقابل الجانب المدين للحساب (حـ/418-فواتير قيد التحرير).

حتى تقدم المؤسسة وضعية صادقة ومعبرة عن حالتها، يجب أن تقوم بإحصاء مخزوناتها والتي يتم التعبير عنها بالجرد المادي ومختلف إجراءات التسوية عند نهاية كل سنة مالية. [1]

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المخزونات وأثره على جودة القوائم المالية

الإفصاح المحاسبي هو من بين الوسائل المساعدة في الحصول على درجة مقبولة من الشفافية في القوائم المالية الخاصة بالمنشأت والذي من شأنه مساعدة المستخدمين للقوائم المالية على عملية التنبؤ بالوضعية المستقبلية واتخاذ القرارات المناسبة والسليمة كما يعتبر أيضا الإفصاح عن المخزونات الموجودة في المخازن والإفصاح عنها من بين الأسباب التي تساعد على استمرارية المنشأة في الميدان الذي تنافس فيه، وبهذا الصدد سوف نتطرق الى الإفصاح المحاسبي بصفة عامة ومختلف محدداته.

[1] زواق كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 194-197.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

نتناول في هذا المطلب تعريفا للإفصاح المحاسبي بالإضافة الى ذكر أهميته وأنواعه والهدف منه.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "شمول التقارير المالية علة المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية."[1]

وعرف أيضا بأنه "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها وبحتاجها سواءا داخل المؤسسة أو خارجها بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة".[2]

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

1- أهميته: الإفصاح المحاسبي له أهمية كبيرة وهي تتمثل فيما يلي:

- ✓ توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين في ترشيد قراراتهم؛
- ✓ توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين حول التدفقات النقدية، وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة؛
- ✓ تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاحها الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف الى تنمية حقوق المساهمين؛
- ✓ تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة. [3]

2- أهدافه: لقد تطرقت الدراسات السابقة الى أنه يوجد إتجاهين للإفصاح المحاسبي وهما:[4]

- ◄ **الاتجاه التقليدي في الإفصاح:**

يهتم هذا الاتجاه بالمستثمر الذي لديه دراية محدودة بطريقة استخدام القوائم المالية فيبقى بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتميز

---

[1] الشيرازي، عباس مهدي، **نظرية المحاسبة**، دار ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص322.

[2] طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص57.

[3] سليمة بولجمر، خديجة بوشبطول، **جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة جيجل، 2013-2014، ص4.

[4] راضية بوزيد، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أم البواقي، 2012-2013، ص47.

بالموضوعية، والبعد عن المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من حالة عدم التأكد والهدف من هذا كله حماية المستثمر من التعامل غير العادل في الأسواق.

- **الإتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح:**

يهدف هذا الأخير الى تقديم معلومات لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية التي تتناسب مع القدرات المعرفية للمستثمر العادي بل أصبح يتسع نطاقه ليشمل المعلومات الملائمة التي تستلزم درجة كبيرة من الدراية والخبرة حتى يتم فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

3- الفرع الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي

يوجد للإفصاح المحاسبي عدة أنواع نذكرها كما يلي:

- ✓ **الإفصاح العادل:** ينص هذا النوع على ضرورة عدم تحيز المعلومات وموضوعيتها وأن تكون المعلومات متكافئة لكافة مستخدمي المعلومات المحاسبية.[1]
- ✓ **الإفصاح الكامل:** ويعني أن تكون هناك عرض شامل لكافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل يجعلها مفيدة للمستثمر وغير مضللة، أي ضمان عدم إخفاء أي معلومة.[2]
- ✓ **الإفصاح الكافي:** يعد من أكثر مفاهيم الإفصاح شيوعا في الاستخدام ويفترض أدنى مقدار من الإفصاح المحاسبي بما يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة وهو ما تفضل الإدارة المنصفة القيام به إذ أنه يلبي احتياجات كافة الأطراف المستفيدة، وفي هذا النوع يجب على الإدارة إظهار كافة الحقائق المتعلقة بمركزها المالي أو نتيجتها وتوفيرها للمستخدمين.[3]
- ✓ **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها اذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أ، تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.[4]

---

[1] خلف الله بن يوسف، **أهمية الإفصاح و القياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أفلو، 2017، ص46.

[2] طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص60.

[3] طلال محمد الججاوي، د. فرات المالكي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[4] خلف الله بن يوسف، نفس المرجع أعلاه، ص46.

المطلب الثاني: المحددات الأساسية للإفصاح في القوائم المالية

نتطرق في هذا المطلب الى مختلف محددات الإفصاح في القوائم المالية.

الفرع الاول: المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية

يتأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بمحددات أساسية هي:[1]

أ- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** ان تحديد الإدارة للمستخدمين الأساسيين للمعلومة المالية يساعدها في تحديد طبيعة احتياجاتهم لتلك المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما أن تصنيف المستخدمين الى رئيسين وثانويين يختلف من بلد الى أخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية.

ب- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** اختلاف الممارسات من دولة الى أخرى نتيجة لتباين الظروف، جعل المنظمات وهيئات المحاسبة المحلية للدول، تضع معايير تتكيف أكثر من تصور حكوماتهم لأهداف المحاسبة، فنجد التي تسعى الى أهداف الضريبة تكيف افصاحها بما يضمن ممارسة رقابة ضريبية على الشركات، أما الدول التي تعتمد على الأسواق المالية في التركيبة الاقتصادية لها فتعمل على تكييف افصاحها بما يساعد المساهمين والمستثمرين على التداول في السوق المالية.

ت- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** على المستوى الدولي هناك منظمات ومؤسسات متباينة التأثير على عمليات الإفصاح وهي:

ت-1- الجمعية الاقتصادية الأوربية EEA: منظمة تضع دول الاتحاد الأوربي تعمل على إصدار مجموعة من التوجيهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

ت-2- منظمة الأمم المتحدة UN: يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبة الدولية، هذه اللجنة هي: **(Commissions on transactional corporation).**

ت-3- منظمة التعاون التنمية الاقتصادي OCDE:

تضم هذه المنظمة الدول الأوربية بالإضافة الى كندا وأمريكا واليابان واستراليا ونيوزلندا، يكمن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

[1] صديق مسعود، صديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص80، ص82.

ت-4- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: تضم أكثر من 100 دولة، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي، وذلك من خلال تضيق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

الفرع الثاني: محددات الإفصاح المحاسبي في الجزائر

سنعتمد في تحديد المحددات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في الجزائر بالاعتماد على قراءة للنصوص القانونية المتعلقة بالعمل المحاسبي في الجزائر وعلى رأسها القانون 07-11 والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي،[1] وهذا وفق الاتي:

1- تعريف القانون ومجال تطبيقه: عرف هذا الأخير المحاسبة المالية بأنها: "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين المعطيات القاعدية وتصنيفها وتقيمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ومدى نجاعته ووضعية خزينته عند نهاية السنة المالية".

❖ **مجال التطبيق:** يلزم المشرع الجزائري بعض الكيانات مسك محاسبة مالية وتتمثل في:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- مختلف الأشخاص الطبعين والمعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

2- الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية:

الإطار التصوري يعتبر مرشدا ودليلا يتم الاستعانة به بغرض اعداد معايير المحاسبية واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة.

ومن أهم المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي التي سوف يتم ذكرها كمايلي: (محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصداقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني).

---

[1] **القانون رقم 07-11** المؤرخ في 25 نوفمبر2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، الصادرة في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، ص ص: 3-6.

كما تبنى النظام المحاسبي المالي المعايير التالية:

- ❖ محتوى الكشوف المالية وطرق عرضها؛
- ❖ قواعد تقييم وحاسب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات.

3- تنظيم المحاسبة:

- يلزم المشرع هذه الكيانات والتي تدخل في نطاق هذا التنظيم، أن تستوفى مختلف شروط المصداقية والشفافية المتعلقة بعرض معلوماتها المالية والحرص على الإبلاغ عنها؛
- مسك المحاسبة بالعملة الوطنية وتحويل قيم العمليات التي تجرى بالعملات الأجنبية وتحويلها وتسجيلها بالعملة الوطنية؛
- القيام بعملية الجرد من حيث الكمية والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل؛
- تسجل العمليات وفق طريقة القيد المزدوج، ويجب أن تشمل كل عملية مسجلة على وثيقة ثبوتية تثبت وقوع العملية فعلا، مع مراعاة الترتيب الزمني لكل عملية، ويتم الاحتفاظ بها لمدة 10 سنوات على الأقل؛
- يمكن للكيان أن يعتمد على الاعلام الألى، لكن يجب أن يتوفر على متطلبات الأمان والحفظ السليم والمصداقية وإمكانية استرجاع هذه الأخيرة عند فقدانها.

4- الكشوف المالية:

- يتم اعداد الكشوف المالية مرة واحدة على الأقل خلال السنة وتتمثل هذه الكشوف فيما يلي:(الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة).
- تعد هذه الكشوف في اجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ اقفال السنة المالية تحت مسؤولية المسيرين؛
- يجب عرض القوائم المالية بالعملة الوطنية وأن تكون قابلة للمقارنة مع مثيلاتها من السنوات السابقة.
- الفترة التي تعبر عنها القوائم المالية والمتمثلة في الدورة المالية ب (12) اثني عشر شهرا وتكون في 12/31/ن، غير أنه توجد استثناءات إذا كانت طبيعة النشاط لا تسمح بذلك.

5- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة:

- نص المشرع على ضرورة تجميع القوائم المالية إذا كان للكيان الواحد عدة كيانات تنشط في التراب الوطني؛

6- تغيير التقديرات والطرق المحاسبية:

- اعطى المشرع حق تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية المنتهجة من قبلها، بغرض تحسين نوعية الكشوف المالية، مما يسمح بالحصول على معلومات مالية أكثر موثوقية وموضوعية؛
- تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والقواعد والاتفاقيات والممارسات التي يطبقها الكيان لإعداد وعرض القوائم المالية.

الفرع الثالث: متطلبات الإفصاح عن المخزون

يجب أن تفصح القوائم المالية على ما يلي:[1]

- ✓ السياسات المحاسبية المتبعة عند قياس قيمة المخزون بما في ذلك الطريقة المستخدمة لحساب التكلفة؛
- ✓ أي تغيير في السياسات المحاسبية المتعلقة بالمخزون والأسباب الضرورية لهذا التعديل وأثر هذا التعديل في الفترة الجارية والفترات السابقة؛
- ✓ اجمالي القيمة الدفترية للمخزون مبوبة تبويبا مناسبا يتفق مع طبيعة نشاط المنشأة وبشكل يحدد قيمة المخزون في كل مجموعة من مجموعات المخزون الرئيسية؛
- ✓ القيمة الدفترية للمخزون بصافي قيمته البيعية؛
- ✓ قيمة المخزون المرهون كضمان الالتزامات؛
- ✓ عندما يتم تحديد تكلفة المخزون باستخدام المعالجة البديلة المسموح بها الوارد أولا يصرف أولا (LIFO) فإنه يجب أن يتم الإفصاح عن الفرق بين قيمة المخزون كما هي ظاهرة بالميزانية والقيمة المحسوبة طبقا لأي طريقة من الطرق الأخرى أو صافي القيمة البيعية؛
- ✓ تقيم المخزونات في حالة عدم القدرة على تحديد كلفتها باستخدام القواعد العامة للتقييم، بتكلفة شراء أو انتاج الأصول المساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء أو انتاج الأصول المذكورة؛
- ✓ كما تقييم المخزونات ذات الطابع الزراعي بقيمتها الحقيقية عند كل تاريخ اقفال، ويتم استنقاص منها مجموع التكاليف في نقاط البيع؛
- ✓ المخزونات في حالة تقديم الخدمات هي تعتبر كلفة الخدمات؛

[1] منشور صفحة El Amien المنشور في 10 سبتمبر 2015 تم الاطلاع عليه يوم 12 مارس 2023، على الساعة 15.09.
www.elamien.com

- ✓ في حالة أي تقييم للمخزونات على أساس التكاليف تنجر عنه قيود بالغة الإفراط أو غير قابلة للإنجاز، في هذه الحالة تقيم المخزونات بإستثناء التموينات بتطبيق تخفيض يناسب هامش الربح الذي تطبقه المنشأة في كل فئة من فئات الأصول على سعر البيع عند حلول تاريخ اقفال السنة المالية.[1]

[1] عبد القادر قادري، **متطلبات معايير المحاسبة الدولية الكفيلة بتطبيق فعال لمتطلبات قياس المخزونات المتضمنة في النظام المحاسبي المالي في ظل أزمة كوفيد-19**، مجلة حوكمة الشركات المالية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 12.

خاتمة الفصل:

يعتبر النظام المحاسبي المالي الركيزة الأساسية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويتضح ذلك من خلال دراستنا لمختلف قواعد التقييم وقياس المخزونات والمعالجة المحاسبية للمخزونات كبند من بنود مدونة الحسابات التي يشملها النظام المحاسبي المالي.

كما تعتبر الافصاحات المقدمة التي تنتج عن القوائم المالية الرئيسية من مخرجات المنشأة التي ستصبح مصدرا مساعد لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة كما يعمل هذا المستوى من الإفصاح على تخفيض درجة كبيرة من حالة عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات المالية ولقد سن المشرع الجزائري عدة محددات تحدد طرق الإفصاح المحاسبي في الجزائر والتي يجب الالتزام بها والامتثال لها عند القيام بعملية الإفصاح عن مختلف بنود القوائم المالية على حد سواء.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة البلاستيك والمطاط بولاية المدية

مقدمة الفصل:

إن الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري وإن كانت كافية لفهم المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة، إلا أنه يبقى هناك اختلاف في المعالجة بين ما هو مدروس نظريا وما هو مطبق على أرض الواقع، حيث سنقوم في هذا الفصل بمحاولة التطرق الى طرق التعامل مع هذه المخزونات من الجانب العملي كونه يعتبر عنصرا حساسا داخل المؤسسة وهو العنصر الرئيسي المحرك للعملية الإنتاجية، وعلى هذا الاساس قمنا بإختيار المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط لولاية المدية لأنها من الشركات التي تعتمد في نشاطها على المخزونات باعتبارها من أهم موجوداتها، ومن خلال هذا الجانب سنتطرق الى:

المبحث الأول: لمحة عامة عن المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط لولاية المدية

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط لولاية المدية

المبحث الأول: لمحة عامة عن المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط لولاية المدية

نحاول في هذا المبحث أن نعطي صورة عامة عن المؤسسة والتعرف عليها وطبيعة عملها وذلك من خلال إعطاء لمحة تاريخية عن هذه المؤسسة من خلال التطرق الى نشاطها وطبيعتها والهيكل التنظيمي الخاص بها بالإضافة الى أهدافها وأهميتها في الاقتصاد الوطني كما سنتعرف على التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة والموارد البشرية المتوفرة عليها والبنية التحتية لها.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة

تتميز ولاية المدية بعدة وحدات صناعية تساهم في تنمية الاقتصاد الخاص بالولاية، والتي من بينها نجد مؤسسة تحويل البلاستيك والمطاط **SOEXPLAST** بالمدية، وفيما يأتي تقديم لها.

الفرع الأول: نشأة المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط

تعتبر المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط أحد الفروع التابعة للمجمع الوطني للبلاستيك الكائن مقره في ولاية سطيف والذي يضم 09 وحدات إنتاجية والتي تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري.

وبموجب المرسوم 102/08 المؤرخ في جمادى الأولى لسنة 1400 هـ الموافق ل 06 أفريل 1980 أنشأت المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط لولاية المدية الكائن مقرها ببلدية ذراع السمار، وفي 05 فيفري 1996 تحولت هذه المؤسسة الى شركة عمومية ذات أسهم (شركة مساهمة SPA) اليوم هي مؤسسة مستقلة ذاتيا في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية وذلك منذ سنة 2000 م، لكنها لاتزال تابعة للقطاع العام تحت اسم المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط **SoexPlast**.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسة

مؤسسة البلاستيك والمطاط هي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي تم تأسيسها في بداية عام 1980 م برأس مال قدره 000 000 55 دج، والمقيدة بالسجل التجاري بتاريخ 29 مارس 1999 م تحت رقم 99 ب 008.3009. والممثلة بالسيد: عجة عبد القادر بصفته مسيرا للشركة ذاتها، ولقد كان الانطلاق الفعلي في مزاولة نشاطها الإنتاجي سنة 1981 م بعد تدشينها من قبل الرئيس الشادلي بن جديد، ويقدر رأس مالها حاليا ب 760.000.000,00 دج (سبعمائة وستون مليون دينار جزائري).

تقع هذه المؤسسة ببلدية ذراع السمار على بعد 04 كلم غرب وسط ولاية المدية على الطريق الوطني رقم 18 وتقدر مساحتها حوالي ب 4.7 هكتار، ويتمثل النشاط الرئيسي لها في تحويل المواد البلاستكية حيث تقدر طاقتها الإنتاجية الاجمالية النظرية ب 9000 طن/سنويا، أما الطاقة الإنتاجية الحقيقية فتقدر ب 3400 طن/سنويا.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف المؤسسة

أولا: أهمية مؤسسة تحويل البلاستيك والمطاط

تبرز أهمية المؤسسة من خلال مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تقوم بتزويد السوق المحلي بمختلف المنتجات البلاستيكية مثل أشرطة البيوت البلاستيكية، أكياس الحليب وغيرها من المنتوجات وفي حالات يتم أيضا تسويق منتجاتها نحو الخارج.

ثانيا: أهداف المؤسسة

تهدف هذه الأخيرة الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

- تحقيق الأرباح و النتائج الإيجابية، بغرض توسيع نشاطها ومنافسة مختلف المنافسين المحليين والاجنبين؛
- تحسين جودة الصناعات والمنتجات الوطنية للبلاستيك والمطاط من أجل مواجهة المنافسين؛
- المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال توفير المنتجات المنتجة محليا في السوق وتقليل من عملية استيراد هذه المواد؛
- تهدف الى جلب عدد كبير من العملاء والمؤسسات التي تهتم بمختلف منتجاتها من التعاونيات الفلاحية للبيوت البلاستيكية، القطاع الصحي مثل صيدال ومختلف المرافق الصحية، قطاع الصناعة الغذائية، وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- السهر على انتاج منتجات بلاستيكية ذات نوعية وجودة مرتفعة من أجل منافسة الإنتاج الأجنبي؛
- توسيع وتطوير مؤسسة تحويل البلاستيك والمطاط بذراع السمار لولاية المدية.

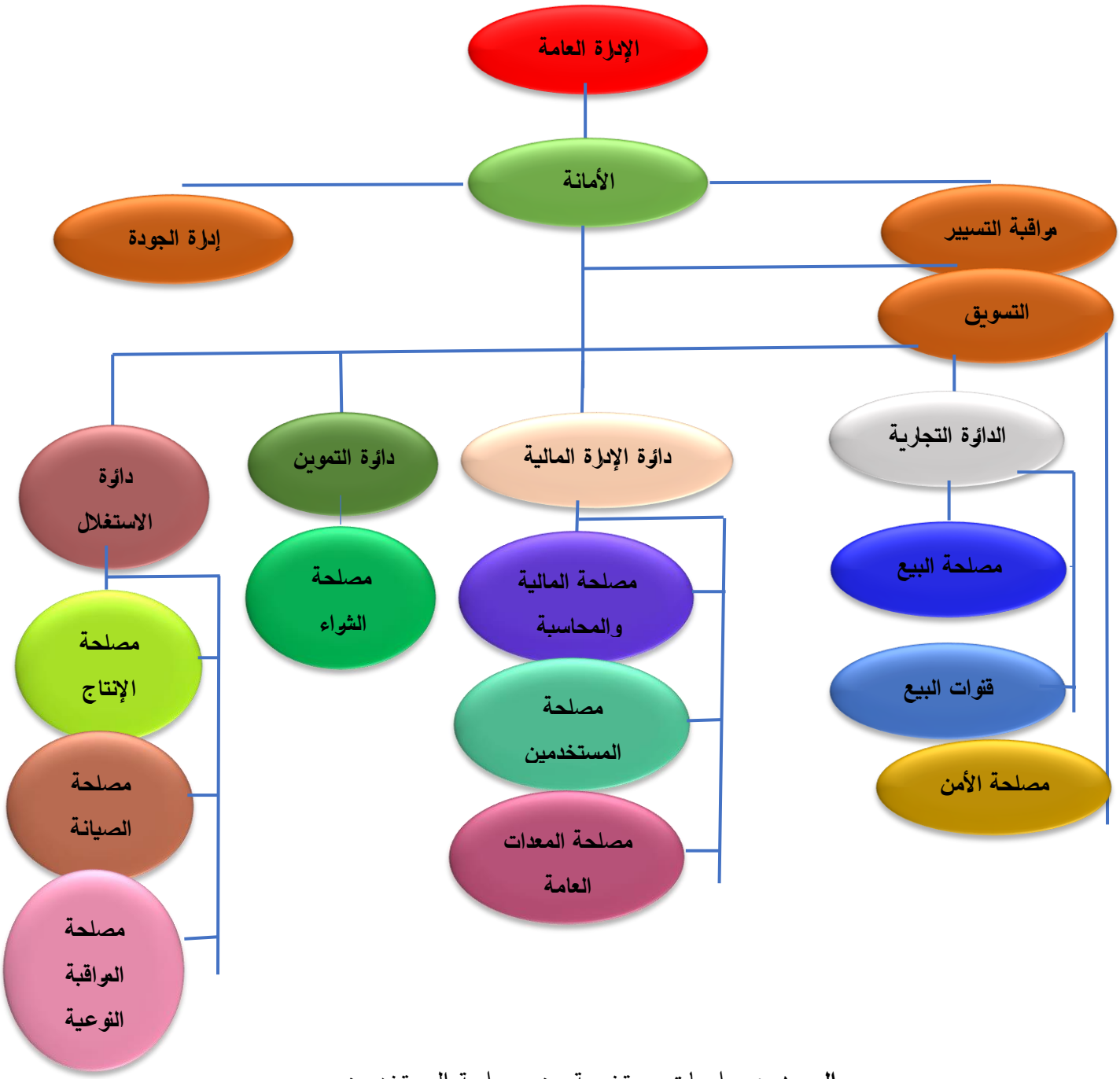
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والتكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة

يعتبر الهيكل التنظيمي وسيلة مساعدة ومسهلة تمكن من توزيع المهام وتوجيه الأنشطة، من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية للمنشأة، كما تعتبر التكنولوجيا من الوسائل التي تساعد المنشأة على تسهيل طريق الوصول الى الأهداف المرغوبة.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط

لقد شهد الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط عدة تغيرات كونه يمثل توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والمهام وكذا تدفق المعلومات بين مختلف الأقسام والمصالح، وذلك تماشيا مع تطورات الاقتصادية الحاصلة والتي سارت الجزائر عليها خلال السنوات السابقة، وبعد أن تمت إعادة الهيكلة للمؤسسة أصبح الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية حسب الشكل المبين اسفله:

الشكل رقم 09: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية



المصدر: معلومات مستخرجة من مصلحة المستخدمين

- **شرح الهيكل التنظيمي:**

1. **الإدارة العامة:** تعتبر الإدارة العامة الهيئة المسؤولة عن تسيير المؤسسة، كما لها كافة الصلاحيات للتصرف في إدارة المؤسسة، بحيث نجد أن المدير العام يقوم بتحديد الخطط والسياسات الاستراتيجية التي سوف تنتهجها المؤسسة لتحقيق أهدافها المنشودة، كما تقوم الإدارة العامة بعدة مهام وهي كالتالي:

- ♦ الإشراف على كل الدوائر والأقسام الموجودة بالمؤسسة وعلى كل ما تقوم به من عمليات وأنشطة؛
- ♦ توقيع كل الوثائق المتعلقة بالمؤسسة؛
- ♦ إدارة وتسيير كل دوائر المؤسسة وأقسامها ومكاتبها.

2. **الأمانة:** هي مصلحة تقوم باستقبال مختلف الوثائق الخاصة بالمؤسسة وتسجيلها ومن ثم تقديمها الى المدير العام، من أجل الاطلاع عليها ثم توزع على الدوائر حسب مهام كل دائرة، كما تستقبل هذه المصلحة أيضا المكالمات الهاتفية وتحويلها الى المدير العام.
3. **مراقبة التسيير:** تقوم هذه المصلحة بالرقابة على العمال، من المنتجين الى رؤساء المصالح، لضمان السير الحسن للعملية الإنتاجية، وتجنب الانحرافات السالبة والأخطاء التي ترفع الى الإدارة العامة ومن أبرز مهامها ما يلي:
   - ♦ الإشراف على تنسيق وإنجاز المخططات وحصيلة الإنتاج السنوي؛
   - ♦ إعداد التقارير الشهرية والفصلية والسنوية لكل العمليات الخاصة بالمصالح؛
   - ♦ الرقابة للمعلومات ومقارنتها بالمعلومات في المصالح الأخرى؛
   - ♦ إجراء التحاليل على تلك المقارنات ودراسة الفروق بين المعلومات وكذا تحديد السعر حيث يتم تحديده عن طريق التكلفة[1]؛
4. **إدارة الجودة:** تقوم هذه الإدارة بعملية الرقابة على مستوى المصنع، قسم الإنتاج، بحيث تقوم بتحديد النقائص الموجودة على مستوى كل قسم، حيث أنها تضع برنامج توقيت المراقبة والمعاينة من قبل لجنة تسليم الشهادات.
5. **مصلحة الأمن:** تقوم هذه المصلحة بالسهر على توفير الأمن والحماية للأشخاص العاملين في المؤسسة، وكذلك حماية الممتلكات، ويبلغ عدد العمال في هذه المصلحة بثلاثة عشر عاملا.
6. **دائرة الإدارة المالية:** تقوم هذه الإدارة بالاشتراك مع المصلحة المالية بإعداد سياسة لتسيير العمل والحرص على تنفيذها على أحسن وجه، والبحث على نظام أو أسلوب فعال يساعد على تحفيز العمال في المؤسسة على العمل، وتقسم هذه الأخيرة الى:
   - ♦ **مصلحة المالية والمحاسبة:** تقوم هذه المصلحة بالسهر على تسجيل وتقييد كل العمليات المحاسبية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تسجيل كل حركات الأموال، كبيع المنتجات، وشراء المواد أولية وتجهيزات على التوالي.

[1] معلومات مستخرجة من مصلحة المستخدمين.

ونجد في هذه المصلحة ثلاثة (03) عمال، وتتمثل مهام هذه المصلحة في:

- ✓ استخدام المحاسبة العامة؛
- ✓ التسجيلات المحاسبية مع التركيز على العملاء والموردون؛
- ✓ إعداد التصريحات الجبائية والموازنات؛
- ✓ إعداد الميزانية.

- ♦ **مصلحة المعدات العامة:** تهتم هذه المصلحة بكل الوسائل العامة الخاصة بقسم التموين، وما يحتاج اليه هذا القسم بصفة عامة، إلا ما يتعلق بالإنتاج، كما يعمل في هذه المصلحة أربعة عمال.
- ♦ **مصلحة المستخدمين:** تقوم هذه المصلحة بضمان السير الحسن للعمال، وتوفير الجو الملائم لهم لتحسين أدائهم في العمل، مما ينتج عنه زيادة في الإنتاجية والمردودية، ويتراوح عدد العمال في هذه المصلحة بخمسة عمال، ومن أبرز مهامها:
  - ✓ إعداد مخطط علاقات تكوين لغرض تأهيل العمال؛
  - ✓ وضع مخطط علاقات اجتماعية وعلاقات عمل؛
  - ✓ العمل على ضمان تكييف الموارد البشرية مع القانون الداخلي للمؤسسة.

كما تضم مصلحة المستخدمين الأقسام التالية:

- ✓ **قسم تسيير الأجور:** يقوم هذا القسم بمهمة إعداد كشوف الرواتب والأجور الخاصة بالموظفين العاملين في المؤسسة؛
- ✓ **قسم الخدمات الاجتماعية:** يقوم هذا القسم بمهمة التكفل بالضمان الاجتماعي، العطل المرضية، وحوادث العمال؛
- ✓ **قسم التسيير الإداري:** يهدف هذا القسم الى التكفل بالمهام التالية: مقررات العمل (عقود العمل، شهادات العمل)، العطل السنوية وبيانات الحضور (الدخول والخروج)، مقررات المستخدمين.

7. **دائرة التموين:** تقوم مهام هذه المصلحة على توفير متطلبات الإنتاج وتسيير المخزون، وينشط في هذه المصلحة خمسة عمال وهي تتفرع الى الأقسام التالية:

- ♦ **قسم الشراء:** يتم في هذا القسم استلام طلبات التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار؛ بالإضافة الى التموين بالتجهيزات والمعدات والاتصال بمختلف الموردين، لتزويدها بمختلف المواد الأولية والتجهيزات ذات النوعية الجيدة، وبأقل تكلفة ممكنة؛

- **قسم تسيير المخزون:** يتكفل هذا القسم بالمخزونات، سواءا كانت هذه المخزونات مخزونات المنتجات النهائية، أو مخزونات المواد الأولية؛

8. **الدائرة التجارية:** يتمثل نشاط هذه المصلحة في البيع والتسويق لمنتجات المؤسسة، ويشتغل في هذه المصلحة خمسة عمال، وتضم هذه المصلحة القسمين التاليين:

- **قسم التسويق:** يصب اهتمام هذا القسم الى احتياجات السوق، وتحسين المنتج القديم، بالإضافة الى اقتراح منتجات جديدة؛
- **قسم المبيعات:** يقوم هذا القسم بإستلام طلبات العملاء، وإعداد الفواتير الخاصة بالمبيعات، ويضع الميزانية السنوية الخاصة بالمبيعات وتقديرها، أي يقوم بالتركيز على تنفيذ عمليات البيع للمنتجات التامة الصنع؛

9. **دائرة الاستغلال:** تنسق هذه المصلحة بين مختلف النشاطات والوظائف المتعلقة بالإنتاج، وكذلك مراقبة كل من مصلحة الإنتاج والصيانة ومراقبة النوعية، وهي تقوم بالمهام التالية:

- تقوم بإعداد مخطط للإنتاج؛
- الحرص على تطبيق الأهداف المسطرة كما هي وإحترام المدة اللازمة للإنتاج؛
- الإستعمال الجيد للموارد البشرية والمادية؛

وتضم هذه المصلحة الأقسام التالية:

- **قسم الإنتاج:** يعتبر هذا القسم من أهم الوظائف الموجودة في المؤسسة، كونه يقوم بالإشراف على الإنتاج، كم أنه يضم معظم العمال ويتراوح عددهم حوالي سبعة وثمانون عاملا؛
- **قسم الصيانة:** يهدف هذا القسم الى صيانة وإصلاح الخلل والاعطاب التي تصيب الألات أو المعدات، مثل: تصليح وسائل النقل كالشاحنات، وتوفير قطع الغيار للألات المعطلة وتصليحها من أجل الاستمرار في الإنتاج وتحسين المردودية، كما يبلغ عدد العمال في قسم الصيانة بأحد عشر عاملا؛
- **قسم مراقبة النوعية:** يهدف هذا القسم الى مراقبة المنتجات التي تقوم المؤسسة بإنتاجها، لتحسين الجودة والنوعية لإرضاء عملائها.

الفرع الثاني: التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط

تقوم المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط على عدة تقنيات وتكنولوجيا مستعملة في مختلف مصالحها سواء مصلحة الإنتاج أو التسيير.

1. **شبكة الأنترنت:** تضم المؤسسة شبكة أنترنت موزعة على مختلف المصالح والأقسام تساعد العمال في الوصول الى المعلومات المختلفة عبر الشبكات العالمية المختلفة، كما أنها تعتمد في تسيرها على شبكة داخلية تقوم بتحويل ونقل مختلف الملفات والوثائق اللازمة في عملية التسيير.
2. **التقنية المستعملة في عملية الإنتاج:** تعتمد مصلحة الإنتاج بالمؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط في إنتاج منتجاتها على ثلاث ورشات {التحويل، الطباعة، التقطيع} كما أنها تستخدم تكنولوجيا وتقنيات متطورة من أجل العملية التشغيلية منها القديمة ومنها الحديثة، والجدول أسفله يوضح التكنولوجيا والألات المستخدمة في المؤسسة:

الجدول رقم 03: مختلف الألات المستخدمة في العملية الانتاجية

الورشة	نوعية الألة	البلد المنشأ	سنة الإقتناء	التقنية المستعملة
ورشة التحويل	Varex	ألمانيا	2006	Siemens Otomat
	Marcchi	إيطاليا	2016	
	SaudeuseHere	الصين		
	SaudeuseVictory	إيطاليا		
	Cosmaplast	إيطاليا	1990	
ورشة الطباعة	Uteco	النمسا	2015	B&R Atontion
ورشة التقطيع	Bobineuse Camexi	إسبانية		
	Bobineuse grant	ألمانية	2014	

المصدر: معلومات مقدمة من مصلحة الإنتاج

يوضح الجدول أعلاه مختلف الألات المستخدمة في العملية الإنتاجية للورشات الثلاث، بالإضافة الى توضيح بلد المنشأ وسنة الاقتناء وبعض التقنيات المستعملة في هذه العملية.

المطلب الثالث: البنية التحتية للمؤسسة والموارد البشرية المتوفرة عليها

في هذا المطلب سوف نقوم بتوضيح موقع المؤسسة في الولاية ومختلف البيانات المتعلقة بها، كما سوف نتطرق الى المورد البشري وطريقة توزيعهم على مختلف المصالح والأقسام.

الفرع الأول: البنية التحتية للمؤسسة

تبلغ مساحة المؤسسة بحوالي **47 727 M^2** (متر مربع)، منها مساحة مبنية تقدر مساحتها ب **11075** متر مربع موزعة كما يلي:

1. بناية الإدارة تقدر ب: **1030 M^2**
2. ورشة الإنتاج تقدر ب: **7813 M^2**
3. ورشة التخزين رقم 01 تقدر مساحتها ب: **1800 M^2**
4. ورشة التخزين رقم 02 تقدر ب: **432 M^2**

يتمثل نشاط المؤسسة الرئيسي في تحويل المواد البلاستيكية، وتصل قدرتها الإنتاجية الى 3000 طن في السنة، وأهم المنتجات التي تنتجها المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية هي:

- أشرطة وأكياس الحليب؛
- أشرطة التعبئة؛
- الأشرطة القابلة للانكماش؛
- الأشرطة الفلاحية؛
- الأشرطة القابلة للتمدد؛
- الأكياس والغطاء البلاستيكي؛
- أكياس القمامة.

الفرع الثاني: الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسة

تبرز أهمية هذه المؤسسة في خلق مناصب الشغل، الأمر الذي يؤدي الى امتصاص البطالة حيث ساهمت في خلق مناصب الشغل لمختلف الفئات، حيث كان يقدر عدد العمال عند إنطلاق هذه المؤسسة ب 300 عامل سنة 1995م، ليصل في سنة 2002 الى 160 عاملا، وبسبب الصعوبات التي يوجهها القطاع العام تناقص عدد العمال ليصل حاليا الى 143 عامل موزعين حسب المصالح والوظائف كما يوضح الجدول أسفله:

الجدول رقم 04: توزيع العمال حسب المصالح في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية

المصلحة	عدد العمال
المديرية العامة	**06**
مصلحة المالية والمحاسبة	**03**
مصلحة الوسائل العامة	**05**
مصلحة المستخدمين	**05**
المصلحة التجارية	**06**
المصلحة التقنية	**05**
مصلحة الصيانة	**08**
مصلحة الإنتاج	**87**
مصلحة التموين	**05**
مصلحة الأمن	**13**
مجموع العمال	**143**

المصدر: مصلحة المستخدمين بالمؤسسة الوطنية للبلاستيك وتحويل المطاط بالمدية بتاريخ أفريل 2023

ووفقا للقانون الجزائري المصنف للمؤسسات على أساس معيار عدد العمال ورقم الأعمال فإن هذه المؤسسة تعتبر مؤسسة متوسطة الحجم.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط لولاية المدية

سنتناول في هذا المبحث كل من الطرق المستخدمة في تقييم المخزونات وجردها وكذلك المعالجة المحاسبية المنتهجة في المؤسسة.

المطلب الأول: طرق تقييم وجرد المخزونات

سنتعرف في هذا المطلب على طرق التقييم وجرد المخزونات بين ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية ومقارنتها مع ما هو موجود فعلا في مخازن المؤسسة.

الفرع الأول: تقييم المخزونات

- **تقييم المدخلات:** تقييم المدخلات على أساس السعر الذي يحدده البائع في فاتورة الشراء والتي على أساسها تحدد قيمة المخزونات المستلمة.
- **تقييم المخرجات:** يتم تقييم المخرجات في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بإستخدام التكلفة الوسطية المرجحة CUMP حسب ما هو معمول به من قبل المديرية وذلك بعد كل دخول للمخزونات وهذا ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS 02 والنظام المحاسبي المالي.

يتم حساب التكلفة الوسطية المرجحة بإستخدام العلاقة التالية:

التكلفة الوسطية المرجحة = مخزون أول المدة بالقيمة + المدخلات بالقيمة / مخزون أول المدة بالكمية + المدخلات بالكمية.

من أجل معالجة هذه العملية أخذنا مثالا مقدما من قبل مصلحة تسيير المخزونات الخاصة بالشراء وذلك حسب الملحق المقدم في المثال أسفله.

مثال 01: لتكن المعلومات المتعلقة بالمادة الأولية PEBD GROSSE-MOYENNE EP $_{b21+24}$ كالتالي:[1]

مخزون أول المدة بالكمية 306.275 المدخلات بالكمية 76.500

مخزون أول المدة بالتكلفة الإجمالية 75775.63 المدخلات بالتكلفة الإجمالية 15008.38

CMUP= 75775.63+15008.38/306.275+76.500

CMUP= 237.1733

[1] أنظر الملحق رقم 01 صفحة: 107

الفرع الثاني: جرد المخزونات

1. **تعريف الجرد:** تقوم كافة المؤسسات بعملية الجرد والذي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 والنظام المحاسبي المنتهج من قبل المؤسسات الجزائرية بحيث يلزمانهم بإتباع أحد نوعي الجرد، حيث الجرد المستخدم في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط هو الجرد المستمر (الدائم) الذي يتم على مدار شهري.
2. **إجراءات الجرد:** تتم عملية الجرد من خلال قرار من قبل الإدارة العامة وذلك بتعيين لجان الجرد حيث تقوم هذه الأخيرة بالتوجه الى مخازن المؤسسة وتدوين المعلومات المتعلقة بالمخزونات الموجودة في المخزن في شكل تقارير خاصة بكل مخزن والذي يمضى عليه من طرف مسؤولي تسيير المخزونات مع رئيس لجنة الجرد حيث يتم إرسال هذه التقارير إلى المؤسسة من أجل المقارنة بين ما هو موجود فعلا في المخزن وما هو مسجل محاسبيا وتحديد الإنحرافات إذا وجدت ومعالجتها.
3. **فروقات الجرد:** هناك فروقات متعلقة بالمواد الأولية وفروقات بالنسبة للمنتجات وفروقات بالنسبة للتموينات

أ. **فروقات الجرد للمواد الأولية:**

تقوم المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية بالمقارنة بين المخزون المحاسبي والمخزون المادي بحيث نجد الحالات الثلاث التالية:

- **الحالة الأولى:** فرق الجرد موجب أي الجرد المادي > الجرد المحاسبي؛
- **الحالة الثانية:** فرق الجرد سالب أي الجرد المادي < الجرد المحاسبي؛
- **الحالة الثالثة:** فرق الجرد معدوم أي الجرد المادي = الجرد المحاسبي.

وتبعا للمثال الذي قمنا بإعداده مع رئيس مصلحة تسيير المخزونات نجد ثلاث حالات:

الحالة الأولى: متعلقة بالمادة الأولية PEHD EXTRA SABIC

حيث أشار الجرد المحاسبي الى قيمة 4000،

بينما الجرد المادي تبين لنا أن قيمته 4300.

منها ما قيمته 200 غير مبررة.

فارق الجرد = الجرد المادي – الجرد المحاسبي

4300-4000=300دج

الجرد المادي > الجرد المحاسبي

فارق الجرد موجب

التسجيل المحاسبي في هذه الحالة:

31		ح/ مادة الأولية PEHD EXTRA SABIC	300	
	601	ح/ إستهلاكات المواد الأولية		100
	757	ح/ إيرادات إستثنائية على عمليات التسيير		200
		فارق الجرد موجب		

الحالة الثانية: تخص المادة الأولية Methoxy Propanol

حيث يشير الجرد المحاسبي الى قيمة تقدر بـ 5000،

بينما يقدر الجرد المادي بـ 4200،

بالإضافة الى 300 غير مبررة

4200-5000= (700) دج

الجرد المادي < الجرد المحاسبي

فارق الجرد سالب

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

601		ح/ إستهلاكات المواد الأولية	400	
657		ح/ الأعباء الإستثنائية عن عمليات التسيير	300	
	31	ح/ مادة الأولية Methoxy Propanol		700
		فارق الجرد سالب		

الحالة الثالثة: تتعلق بالمادة الأولية PEBD Lineaire A.A Glissant

حيث بلغت قيمة الجرد المحاسبي بـ 1000،

بينما الجرد المادي قدر بـ 1000.

0=1000-1000

الجرد المادي = الجرد المحاسبي

فارق الجرد معدوم

لايوجد تسجيل في هذه الحالة لأنه لا يوجد أثر محاسبي.

ب. فروقات الجرد للوازم (التموينات):

حيث نميز ثلاثة حالات:

- **الحالة الأولى:** فرق الجرد موجب أي الجرد المادي > الجرد المحاسبي؛
- **الحالة الثانية:** فرق الجرد سالب أي الجرد المادي < الجرد المحاسبي؛
- **الحالة الثالثة:** فرق الجرد معدوم أي الجرد المادي = الجرد المحاسبي.

ومن المثال المعد من المقابلة مع رئيس مصلحة تسيير المخزونات نجد الحالات التالية:

الحالة الأولى: متعلقة باللوازم Les Solvants

حيث بلغت قيمة الجرد المحاسبي بـ 2350،

حيث في الجرد المادي تبين لنا أنه يوجد ما قيمته 2500.

منها ما قيمته 30 غير مبررة

2500-2350= 150دج

الجرد المادي > الجرد المحاسبي

فارق الجرد موجب

في مثل هذه الحالة يتم التسجيل كما يلي:

	150	ح/ اللوازم من les solvants		32
120		ح/ الإستهلاكات من اللوازم	602	
30		ح/ الإيرادات الاستثنائية على عمليات التسيير	757	
		فارق الجرد موجب		

الحالة الثانية: متعلقة باللوازم Colorant Toutes Couleurs

حيث بلغت قيمة الجرد المحاسبي بـ 6050،

كما يشير الجرد المادي الى ما قيمته 6000،

منها ما قيمته 20 دج غير مبررة.

6000-6050= (50) دج

الجرد المادي < الجرد المحاسبي

فارق الجرد سالب

يتم التسجيل في هذه الحالة كالتالي:

	30	ح/ الإستهلاكات من اللوازم		602
	20	ح/ الأعباء الإستثنائية على عمليات التسيير		657
50		ح/ اللوازم من Colorant toutes couleurs	32	
		فارق الجرد سالب		

الحالة الثالثة: تدرس اللوازم Encre Toutes Couleurs

في هذه الحالة أشار الجرد المحاسبي الى قيمة 5000،

كما أشار الجرد المادي الى ما قيمته 5000.

5000-5000=0

الجرد المادي = الجرد المحاسبي

فارق الجرد المعدوم

هنا لا يوجد تسجيل محاسبي نظرا لعدم وجود أثر محاسبي.

ت. فروقات الجرد للمنتجات تامة الصنع:

حيث نتطرق الى ثلاثة حالات:

- **الحالة الأولى:** فرق الجرد موجب أي الجرد المادي > الجرد المحاسبي؛
- **الحالة الثانية:** فرق الجرد سالب أي الجرد المادي < الجرد المحاسبي؛
- **الحالة الثالثة:** فرق الجرد معدوم أي الجرد المادي = الجرد المحاسبي.

حيث قدم لنا مثال من قبل رئيس مصلحة تسيير المخزونات لطريقة الجرد الخاصة بالمنتجات تامة الصنع ونجد الحالات التالية:

الحالة الأولى: متعلقة بالمنتوج Film Pochette Lait Past

حيث أشار الجرد المحاسبي الخاص بهذا المنتج الى ما قيمته 29500،

بينما قدر الجرد المادي بقيمة 30000.

توجد ما قيمته 100 غير مبررة

30000-29500= 500 دج

الجرد المادي > الجرد المحاسبي

فارق الجرد موجب

يتم التسجيل كما يلي في حالة فارق الجرد موجب:

35		ح/ المنتجات من Film Pochette Lait Past	500	
	724	ح/ تغير مخزونات المنتجات		400
	757	ح/ الإيرادات الإستثنائية على عمليات التسيير		100
		فارق الجرد موجب		

الحالة الثانية: تتعلق بالمنتوج Film Pochette Lait De Vache El Hayet

حيث بلغت قيمة الجرد المحاسبي بـ 5200،

كما قدرت قيمة الجرد المادي بـ 5000.

منها 50 غير مبررة.

5000-5200= (200) دج

الجرد المادي < الجرد المحاسبي

فارق الجرد سالب

724		ح/ تغير مخزونات المنتجات	150	
657		ح/ الأعباء الإستثنائية على عمليات التسيير	50	
	35	ح/ المنتجات من Film Pochette Lait De Vache El Hayet		200
		فارق الجرد سالب		

الحالة الثالثة: تخص المنتج Film Pochette L Ben

حيث بلغت قيمة الجرد المحاسبي بـ 2000،

وبلغت قيمة الجرد المادي بـ 2000.

2000-2000=0

الجرد المادي = الجرد المحاسبي

فارق الجرد معدوم

في هذه الحالة لا نقوم بأي تسجيل بسبب عدم وجود أثر محاسبي.

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للمخزونات

نتناول في هذا المطلب المعالجة المحاسبية الخاصة بالمخزونات وإسقاطها على ما تم التطرق له في الجانب النظري.

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية لعملية الشراء والبيع والإنتاج

1. عملية الشراء:

تتم عملية الشراء في هذه المؤسسة حسب إحتياج مصلحة من مصالحها وأيضا تتم عملية الشراء حسب ما هو مصرح من قبل رئيس مصلحة المخزونات للشراء، أنه تتم أيضا عندما تتاح فرصة لشراء مواد بسعر منخفض وتخزينها وبعد ذلك إخراجها حسب طلب مصلحة الإنتاج.

مثال 02:

قامت المؤسسة بشراء سبع (07) ملونات تساعدها في العملية الإنتاجية لمنتجاتها وذلك بتاريخ 23/01/22 بقيمة إجمالية 3 280 086.25 دج متضمنة الرسم تمت العملية على الحساب بحيث تم إستلام البضائع وإدخالها الى المخازن.[1]

ملاحظة: الرسم على القيمة المضافة تقدر نسبته بـ19%

- **التسجيل المحاسبي المتعلق بالتمويينات:**

		22/01/2023		
38200		ح/ المشتريات التمويينات المخزنة (ملون أحمر032)	716 040.00	
38201		ح/ المشتريات من التمويينات المخزنة (ملون أزرق)	598 400.00	
38202		ح/ المشتريات من التمويينات المخزنة (ملون أصفر)	257 040.00	
38203		ح/ المشتريات من التمويينات المخزنة (ملون أزرق سماوي)	144 925.00	
38204		ح/ المشتريات من التمويينات المخزنة (ملون أحمر485)	81 000.00	
38205		ح/ المشتريات من التمويينات المخزنة (ملون أحمر485)	234 090.00	
38206		ح/ المشتريات من التمويينات المخزنة (ملون أخضر355)	724 880.00	
445200		ح/ الرسم على القيمة المضافة قابل للتحصيل	523 711.25	

[1] أنظر الملحق رقم 02 صفحة: 108

	40102	ح/ موردو المخزونات والخدمات ITALYMAGHREB		3 280 086.25
		فاتورة شراء رقم 22		
32000		ح/ التموينات (ملون أحمر032)	716 040.00	
32001		ح/ التموينات (ملون أزرق)	598 400.00	
32002		ح/ التموينات (ملون أصفر)	257 040.00	
32003		ح/ التموينات (ملون أزرق سماوي)	144 925.00	
32004		ح/ التموينات (ملون أحمر485)	81 000.00	
32005		ح/ التموينات (ملون أحمر485)	234 090.00	
32006		ح/ التموينات (ملون أخضر355)	724 880.00	
	38200	ح/ المشتريات التموينات المخزنة (ملون أحمر032)		716 040.00
	38201	ح/ المشتريات من التموينات المخزنة (ملون أزرق)		598 400.00
	38202	ح/ المشتريات من التموينات المخزنة (ملون أصفر)		257 040.00
	38203	ح/ المشتريات من التموينات المخزنة (ملون أزرق سماوي)		144 925.00
	38204	ح/ المشتريات من التموينات المخزنة (ملون أحمر485)		81 000.00
	38205	ح/ المشتريات من التموينات المخزنة (ملون أحمر485)		234 090.00
	38206	ح/ المشتريات من التموينات المخزنة (ملون أخضر355)		724 880.00
		إدخال المشتريات الى المخازن		
40102		ح/ موردو المخزونات والخدمات	3 280 086.25	
	512	ح/ البنك		3 280 086.25
		التسديد عن طريق البنك		

مثال 03:

بتاريخ 23/02/13 قامت المؤسسة بشراء المادة الأولية (Methoxy Propanol) بقيمة 13 772 354.09 متضمنة الرسم حيث نسبة الضريبة المطبقة هي 19% العملية تمت على الحساب.[1]

- **التسجيل المحاسبي المتعلق بعملية شراء مواد أولية:**

		13/02/2023		
38100		ح/ مشتريات المواد الأولية (Methoxy propanol)	11 573 406.80	
445100		ح/ رسم على القيمة المضافة قابل للتحصيل	2 198 947.29	
	40100	ح/ موردو المخزونات والخدمات (KAMLA CHIMICAL)		13 772 354.09
		فاتورة شراء مواد أولية رقم Fv0061/23		
31000		ح/ المواد الأولية (Methoxy Propanol)	11 573 406.80	
	38100	ح/ مشتريات المواد الأولية (Methoxy Propanol)		11 573 406.80
		إدخال المواد الأولية الى المخازن		

مثال 04:

تحصلت المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بتاريخ 22/12/15 على فاتورة رقم 202083650 حسب الملحق رقم (04)، المتعلقة بشراء مواد أولية (Palletized 55 Bags of 25 kg) بالخارج من طرف المورد sabic بمبلغ 237,600.00 دولار بسعر صرف 136.0838 دينار جزائري

[1] أنظر الملحق رقم 03 صفحة: 109

متضمنة جميع المصاريف.[1]

حساب القيمة بالدينار :

المبلغ بالدولار× سعر الصرف

32 333 510.9 =136,0838×237,600.00

- **التسجيل المحاسبي لعملية شراء المادة الأولية:**

		15/12.2022		
381		ح/ المشتريات من المواد الأولية	32 333 510.9	
	512	ح/ البنك		32 333 510.9
		شراء مواد أولية فاتورة رقم 202083650		
31		ح/ المواد الأولية	333 510.932	
	381	ح/ المشتريات من المواد الأولية		32 333 510.9
		إدخال المواد الأولية إلى المخازن		

2. عملية الإنتاج:

عند دخول المواد الأولية و التموينات الى مخازن المؤسسة، تبدأ مرحلة إرسالها الى وحدات التصنيع من أجل تحويلها الى منتجات تامة الصنع.

مثال 05:

قامت المؤسسة في 23/04/12 بإستهلاك عدة أنواع من المواد الأولية والتموينات في عمليتها الإنتاجية الخاصة بإنتاج أكياس الحليب وقامت بإستعمال المواد علما أن التقرير المقدم هو تقرير شهري لذلك كي نستطيع إيجاد الاستهلاك في اليوم الواحد نقسم القيم على 30 يوم.

(أنظر الملحق رقم01)

[1] أنظر الملحق رقم 04 صفحة: 110

_ التسجيل المحاسبي لعملية إدخال المواد الإستهلاكية الى الورشات:

		12/04/2023		
	101.996	PEBD GROSSE-MOYENNE EP B21+24		601001
	1378.97	PEBD P/ POCHETTE LAIT B25		601002
	1582.77	PEBD LINEAIRE A.A GLISSANT		601003
	11.83	PEHD EXTRA SABIC F00952		601004
	116.88	SOLVANTS		601005
	123.79	ENCRES TOUTES COULOURS		602000
	207.199	COLORANT BLANC P/LAIT		602001
	1.22	COLORANT TOUTES COULOURS		602002
	2.8	ANTIOXYDANT 10886+ANTI BLOCK		602003
	53.98	MANDRIN EN CARTON		602004
101.996		PEBD GROSSE-MOYENNE EP B21+24	310001	
1378.97		PEBD P/ POCHETTE LAIT B25	310002	
1582.77		PEBD LINEAIRE A.A GLISSANT	310003	
11.83		PEHD EXTRA SABIC F00952	310004	
116.88		SOLVANTS	320000	
123.79		ENCRES TOUTES COULOURS	320001	
207.199		COLORANT BLANC P/LAIT	320002	
1.22		COLORANT TOUTES COULOURS	320003	
2.8		ANTIOXYDANT 10886+ANTI BLOCK	320004	
53.98		MANDRIN EN CARTON	320005	

		إخراج المواد الأولية والتموينات من المخازن الى الورشات		

مثال 06:

بتاريخ 23/04/30 قامت المؤسسة بإنتاج منتج تام الصنع من أكياس الحليب وإدخاله الى المخازن بتكلفة إجمالية قدرت بـ 320 299.90 دينار جزائري.[1]

تسجيل عملية إدخال المنتج تام الصنع الى المخازن:

		30/04/2023		
355100		ح/ المنتجات تامة الصنع من أكياس الحليب	320 299.90	
	724100	ح/ تغيرات المخزونات من أكياس الحليب		320 299.90
		إستلام المنتجات المصنعة وإدخالها الى المخازن		

3. عملية البيع:

هي العملية التي يتم إخراج فيها المنتجات تامة الصنع من المخازن بهدف إرسالها الى زبائنها، وفيما يلي سوف نقوم بتوضيح التسجيل المحاسبي لعملية البيع.

مثال 07:

قامت المؤسسة بعملية بيع في 2023/02/21 حيث قامت ببيع أغلفة أكياس الحليب بقيمة 4 566 602.96 متضمنة الرسم حيث تبلغ نسبة الضريبة بـ 09% التسديد تم بشيك بنكي.[2]

[1] أنظر الملحق رقم 05 صفحة: 111.

[2] أنظر الملحق رقم 06 صفحة: 112.

- **التسجيل المحاسبي لعملية بيع المنتجات:**

		21/02/2023		
411000		ح/ الزبون ملبنة عريب	4 566 602.96	
	701000	ح/ المبيعات من أكياس الحليب		4 189 544.00
	445700	ح/ الرسم على القيمة المضافة محصل		377 058.96
		بيع أكياس الحليب فاتورة بيع رقم: 000080		
512000		ح/ البنك	4 566 602.96	
	411000	ح/ الزبون ملبنة عريب		4 566 602.96
		التحصيل عن طريق البنك		

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية لبعض العمليات الملحقة للشراء والبيع والإنتاج

1. **الأغلفة المسترجعة:** بالنسبة لهذه المؤسسة فلا تقوم بإرفاق سلعها بهذه الأغلفة لأن منتجاتها لا تحتاج الى هذا النوع من الأغلفة.
2. **التسجيل المحاسبي للتخفيضات عن عمليات الشراء والبيع:** بالنسبة للتخفيضات التجارية لا توجد في هذه المؤسسة وذلك نظرا للسعر الذي تحدده المؤسسة الأم والذي يعتبر سعرا ثابتا لا يتغير.

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية لأعمال نهاية السنة

1. **المعالجة المحاسبية لخسائر القيمة:** بالنسبة لمؤسسة تحويل البلاستيك والمطاط فإنه لا توجد خسائر قيمة في هذه المؤسسة وذلك نظرا للسعر المحدد من المؤسسة الأم والذي لا يتغير وأيضا في حالة شراء مواد أولية بسعر مرتفع فإنها لا تقوم بتشغيلها وإنما انتظار الفرصة المناسبة من أجل شراء مواد أولية بسعر منخفض من أجل عدم تحمل الخسائر وذلك حسب ما أدلى بيه رئيس مصلحة تسيير المخزونات.
2. **تسوية حساب المشتريات:** الحالة التي تقع فيها كثيرا مؤسسة تحويل البلاستيك والمطاط حسب رئيس مصلحة المحاسبة هو عدم إستلام الفاتورة.

مثال 08:

كان رصيد مشتريات MANDRIN 76 (324mm) بتاريخ 22/12/31 دائنا بـ 966 960.00 دينار جزائري؛ حيث يكون التسجيل المحاسبي كمايلي: [1]

أنظر الملحق رقم (07)

- **التسجيل المحاسبي لعملية عدم إستلام فاتورة:**

		31/12/2022		
325000		مشتريات التموينات من MANDRIN	966 960,00	
	408100	موردو الفواتير التي لم تصل الى أصحابها		966 960,00
		قيد عدم إستلام فاتورة رقم 000014		

[1] أنظر الملحق رقم 07 صفحة: 113.

خاتمة الفصل:

من خلال التربص الذي تم اجراءه في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية ومن خلال دراستنا التطبيقية، تمكنا من التطرق الى الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة بالإضافة الى مختلف المصالح التي تسهر على حسن سير هذه الأخيرة كما تناولنا التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية ومختلف الألات التي تتوفر عليها من أجل الحصول على منتجات ذات جودة. كما تمكنا من معرفة أبرز المخزونات الموجودة في المؤسسة وطرق معالجتها محاسبيا.

وقد خلصت الدراسة التطبيقية الى أن المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية تطبق طريقة الجرد المستمر عند جرد المخزونات والتي تتم بصفة دائمة من أجل مراقبة مخزوناتها المتبقية في مخازنها. كما أنها تقييم منتجاتها بإستخدام طريقة التكلفة الوسطية المرجح CUMP وذلك بغرض تقييم منتوجاتها بأفضل تكلفة ممكنة. وهو الأمر الذي ساهم في متابعة حركة المخزون بشكل دقيق وأثر على جودة قوائمها المالية وعزز مفهوم الافصاح المحاسبي عندها.

خاتمة عامة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع أثر محاسبة المخزون على جودة القوائم المالية –دراسة حالة للمؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية–، والتي تقوم على إشكالية رئيسية تتمحور حول **كيفية المعالجة المحاسبية للمخزونات وأثرها على جودة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية**، تبين لنا أن المخزونات تعتبر أصلا مهماً من أصول المؤسسة كونه يبنى عليه نشاطها الاستغلالي خلال الدورة المالية، وقد أولت لها المعايير المحاسبية الدولية إهتماما كبيرا أين خصصت لها المعيار رقم 02 الذي يقوم بوضع قواعد وأسس لكيفية معالجتها والتعامل معها، في المقابل خصها النظام المحاسبي المالي بصنف كامل الا وهو الصنف 03 والذي يتضمن جميع انواع المخزونات من مشتريات سلع ومنتجات، كما حدد جميع قواعد التقييم والقياس والجرد الخاص بها ضمن مراسيم ومقررات.

نتائج الدراسة:

ناقشت الدراسة موضوع المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها وقياسها والافصاح عنها وأثر كل ذلك على جودة القوائم المالية، وقد تم اختيار المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية لتكون محل تربص ميداني نتعرف فيه على كل الذي سبق وهذا من خلال اسقاط الجانب النظري على هذه المؤسسة، وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- إعتماد المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية في تقييم مخزوناتها على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة cump لجميع مخزوناتها من مشتريات سلع ومنتجات تامة الصنع.
- إعتماد المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالمدية على طريقة الجرد المستمر بغرض التحكم في حركة مخزوناتها وحسن مراقبتها.
- من خلال إسقاطنا للجانب النظري على الجانب التطبيقي في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط نرى أنه لا يوجد إختلاف في المعالجة المحاسبية التي نص عليها المعيار المحاسبي رقم 02 والنظام المحاسبي المالي المطبق من قبل المؤسسة.
- من خلال دراستنا النظرية لاحظنا إعتماد المعيار المحاسبي الدولي الثاني على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة و طريقة الوارد أولا الصادر أولا في تقييم خروج المخزونات وإستغنى عن طريقة الوارد أولا الصادر أخيرا.

إختبار الفرضيات:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث وبغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن التأكد من صحة الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن " المخزونات من أهم الأصول الموجودة في المؤسسة بحيث قد تتمثل في مشتريات السلع أو منتجات نهائية أو نصف مصنعة التي يقوم عليها نشاطها الإستغلالي؛ ويتم تقييمها مرتين عند عملية إدخالها الى المخازن وعند القيام بعملية الجرد؛ كما تستخدم في عملية التقييم طريقة التمييز المحدد وطرق التقييم الحقيقية المؤثرة على جودة القوائم المالية"، وقد تبين أنها فرضية صحيحة كون المخزونات تلعب دورا كبيرا في إستمرارية المؤسسة في نشاطها الإستغلالي والذي يجب عليها إستعمال طرق لتقييم هذه الأخيرة لضمان تقييم سليم ومربح للمؤسسة.
- **الفرضية الثانية:** نصت على " يقييم المخزون بالقيم المتعارف عليها من قبل المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي". وقد تم تأكيدها لأن المؤسسات تقوم بتقييم مخزوناتها وفقا للقيمة القابلة للتحصيل والتي تناولها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.
- **الفرضية الثالثة:** نصت على أن " تتم المعالجة المحاسبية و طرق تقييم المخزونات في المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بإستخدام طرق التقييم الحقيقة" وقد تم تأكيد صحتها، بحيث تقوم المؤسسة الوطنية لتحويل البلاستيك والمطاط بالإعتماد على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة CUMP والتي تعتبر طريقة من طرق تقييم المخزونات التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الثاني 02.

توصيات الدراسة:

من خلال دراستنا يمكن تقديم بعض الإقتراحات:

- يجب على المؤسسات أن تقوم بتعزيز روح التواصل والتعاون بين قسم المحاسبة والأقسام الأخرى ذات الصلة بإدارة المخزون؛ كما ينبغي أن يكون هناك تواصل فعال وتعاون بين الأقسام المختلفة لتحقيق مزيد من الدقة والفعالية في محاسبة وإدارة المخزون.

- ينبغي على المؤسسات تطبيق واستخدام نظم محاسبية متطورة ومتكاملة لتسهيل عملية تقييم المخزون ومتابعته بدقة.
- ينبغي على المؤسسات الاقتصادية الالتزام بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية المعترف بها والعمل بنصوصها.
- تفعيل التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية لتكوين الباحثين في هذا المجال.

أفاق الدراسة:

هناك العديد من المواضيع التي يمكن إعتبارها إمتدادا لهذا البحث وتستحق أبحاثا مستقبلية، ومن بين هذه المواضيع:

- إستكشاف التوجيهات الراهنة والمستقبلية في محاسبة المخزون وتأثيرها على جودة القوائم المالية.
- دراسة معمقة للمخزونات وفق المعيار المحاسبي الثاني.
- تقييم فعالية وكفاءة طرق التقييم الحقيقة في تحقيق العدالة والشفافية في المعالجة المحاسبية للمخزونات.
- تأثير طرق تقييم المخزون المختلفة على دقة التقارير المالية وصحة القوائم المالية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. أ. د. محمد أبو نصار، د. جمعه حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2020.
2. أحمد راشد الغدير، **إدارة الشراء والتخزين**، دار الزهران للنشر، الأردن، عمان، 1997.
3. أحمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**، الجزائر، 2001.
4. بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، دار الهومة، الجزائر، 2010.
5. جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
6. د. طلال الججاوي، د. سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته وإنعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، مجموعة اليازوري، 2016.
7. د. طلال الججاوي، د. سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته**، مجموعة اليازوري، 2020.
8. سعود خضر حميد الكيسي، **دراسات في التخطيط ورقابة المخزون**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 2005.
9. الشيرازي، عباس مهدي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990.
10. طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم، نصيف العبيدي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
11. طلال محمد علي الججاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، **نظم المعلومات المحاسبية وفاعليتها في ظل الدور الاستراتيجي لمنظمات الأعمال**، مجموعة اليازوري، 2013.
12. عادل حسن، **التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج**، دار النهضة العربية للصناعة والنشر، لبنان، 1988.
13. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر حيطالي، الجزائر، 2009.

14. عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة العامة وفق المعايير الدولية في الجرد والتسويات الجردية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004.

15. محمد بوتين، **المحاسبة العامة ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحة الزرقاء، الجزائر،2010.

16. محمد راتول، **بحوث العمليات**، ديوان المطبوعات والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

17. محمد عدوان وآخرون، **إدارة الشراء والتخزين**، دار الصف للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

18. مصطفى زهير، **إدارة المشتريات والمخازن**، دار النهضة العربية، لبنان، 1993.

19. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب، **تقنية إدارة المستودعات، إدارة المخازن**، المملكة العربية السعودية.

20. وليد الحيالي، **الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

21. وليد الحيالي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

22. يوسف محمد جربوع، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

❖ **الأطروحات والرسائل والمذكرات:**

1. بغريش محمد، **جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح في القوائم المالية IAS/IFRS**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2022.

2. عيسى حجاب، **مساهمة لتحديد متغيرات القرار المتعلقة بالمخزون الأمثل لإستخدام بحوث العمليات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

3. محمد الهادي ضيف الله، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتدقيق، جامعة البليدة 02، 2014.

4. جمال زدون، **الأمثلية الاقتصادية في تسيير المخزون**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بحث العمليات وتسيير المؤسسة، جامعة تلمسان، 2009-2010.

5. قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

6. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

7. أجنف فاتح، **محاسبة المخزونات وفق النظام المحاسبي الجديد**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، 2013-2014.

8. إيمان خذير، **أثر طرق تقييم المخزون على الربح المحاسبي**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2015.

9. بن هرهور عبد الرحمان، **المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

10. بوعكاز عامر، **دور الرقابة في تسيير المخزونات**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

11. بير الزهرة، **تسيير المخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2012.

12. حنان بركة، نجوى محمودي، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

13. خديجة عليوش، دليلة لعفيون، **المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017-2018.

14. راضية بوزيد، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أم البواقي، 2012-2013.

15. سعداوي محمد، **تقييم المخزون حسب النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013-2014.

16. سليمة بولجمر، خديجة بوشطبول، **جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2013-2014.

17. طارق حميطوش، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

18. عبد الحق بوراس، مهداوي أحمد، **تخطيط تسيير المخزون في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الإنتاج والتموين، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

19. عبد الله قنيع، **التقييم المحاسبي للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

20. لادق نسيبة، بوخاري حنان، **المعالجة المحاسبية للمخزونات مابين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2017-2018.

❖ **المطبوعات والمحاضرات:**

1. زواق كمال، **مطبوعة محاضرات في المحاسبة المالية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2019-2020.
2. صلاح ربيعة، **مطبوعة محاضرات في مقياس المحاسبة العامة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016-2017.

❖ **المجلات والملتقيات:**

1. أحمد ميلي سمية، **دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية-دراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية المسيلة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2018.
2. د. قمان عمر، أباكرية علي، **أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة تحليلية-**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2019.
3. ط. د. جرد نور الدين، د. أيت محمد مراد، **قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 2018.
4. عبد القادر قادري، **متطلبات معايير المحاسبة الدولية الكفيلة بتطبيق فعال لمتطلبات قياس المخزونات المتضمنة في النظام المحاسبي المالي في ظل أزمة كوفيد-19**، مجلة حوكمة الشركات المالية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2020.

❖ **المراسيم والقوانين:**

1. القانون رقم **07-11** المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 25 نوفمبر 2007، العدد 74.
2. القرار رقم 23 المؤرخ في 26 يوليو 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 25 مارس 2009، العدد 19.

❖ **البحوث المنشورة:**

1. هيمة خاليصة، كرشمو صلاح الدين وآخرون، **معيار المحاسبة الدولية رقم 01 (عرض القوائم المالية IAS 01)**، بحث منشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018-2019.

ثانياً- الكتب باللغة الأجنبية:

1. **Donald waters,Inventory control and management 2end ed, Jhon Wilev&Sons inc, USA, 2003.**
2. **Hendriksen and Van Bred, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin McGraw-Hill,1992.**
3. **Abbas Ali Mirza, Magnus orell, and Graham, J.Holt Jahn Wiley&Sons, Inc, Second Edition, Hoboken, New Jersey,2008.**
4. **Cathrine Maillet, Anne Le Manh, Nomes comptable International, Edite Foucher, Paris, 2006.**

❖ **مواقع الأنترنت:**

1. **www.elamien.com**
2. gestion d'entreprise إعداد القادة: مفهوم تخطيط المخزون (organisation-entreprise.blogspot.com)

قائمة الملاحق

Groupe Industriel des Plastiques et Caoutchoucs
Filiale Soreplast spa Société d'Extrusion Plastiques
Capital de 347 500 000 DA - BP 128 Z.I Draa Smar -Medea

RAPPORT MENSUEL
MOIS DE avr-23

الملحق رقم 01

MATIERES ET CONSOMMABLES	N/M	STOCK INITIAL		ENTRÉES		SORTIES		STOCK FINAL	
		QTE	VALEUR	QTE	VALEUR	QTE	VALEUR	QTE	VALEUR
PEBD GROSSE - MOYENNE Ep b21+24		306,275	75 775,63	76 500	15 008,38	13,075	3059,88	369,700	87 724,13
PEBD P / POCHETTE LAIT b25		248,850	56 603,18			181,875	41369,10	66,975	15 234,08
PEBD LINEARE A.A GLISSANT		228,125	41 932,78	198,000	34 451,01	261,750	47483,09	164,375	28 900,70
PEBD LINEAIRE S.A GLISSANT		55,125	12 535,10					55 125	12 535,10
PEHD EXTR SABIC F00952		2,000	473,17			1,500	354,86	0.500	118,31
AGENT PURGING HP7100CC		0,150	42,50					0 150	42,50
AGENT COLLANT PIB 52		0,000	0,00					0 000	0 00
[illegible]		0	[illegible]					[illegible]	[illegible]
EVA 18% +VISTAMAXX VM 3020FL		5,500	3 281,30					5 500	3 281,30
FILM ETIRABLE 500*23U		1,800	562,11			0,874	272,9	0 926	289,18
STABILISANT UV/UR		0,950	513,53					0.950	513 53
SOLVANTS		44,790	19 373,27			8 310	3506,41	36 480	15 866,86
ENCRES TOUTES COULEURS		6,368	4 782,82	2 011	2 240,56	3,853	3713,99	4,526	3 309,39
COLORANT NOIRS PE		1,500	350,37					1 500	350,37
COLORANT BLANC P/LAIT		4,115	2 397,00	10 500	5 061,00	12 065	6215,97	2 550	1 242,03
COLORANT TOUTES COULEURS		3,904	1 473,13			0.100	36.56	3.804	1 436,57
ANTIOXYDANT 10886 + ANTI BLOCK		2,000	965,64			0,200	84,00	1 800	881,64
MANDRIN EN PVC		182	327,30					182	327,30
MANDRIN EN CARTON		4950	332,26	24	1 886,52	21	1619,50	4953	599,28
TOTAL		911,727	221 847,46	287,011	58 647,47	483,602	107716,298	715,136	172 778,63

LOT ALI AMRANE 2 N° 27 BORDJ EL KIFFAN - 16031 - ALGER - ALGERIE

RC : 08 B 0976857 16/02-NIF:000816097685747160002- ART :16301127160 - NIS:000816290110851

Tél/Fax : 023.80.76.85 -86 // Mob : 0550.91.94.42 // E-mail :inkmaghreb@gmail.com

RIB :02000162704473200118 NATIXIS ALGERIE -AGENCE ROUIBA

ACTURE

UMERO : 19/2023

te opération : 22/01/2023
méro client : 20
m. commande :
de réglement : A terme
méro pièce :
'éance : 22/01/2023
vité : Transformation Matières Plastiques.

EPE SOEXPLAST SPA

Z.I BP N°128 DRAA SMAR W. MEDEA

N° article imposition : 26540819421
N° matricule fiscale : 099926034228359
N° registre commerce : 99 B 0342283
NIS : 099926540671116

Origine	Numéro	Date	Montant TTC
raison	22	22/01/2023	3 280 086.25

Référence	Désignation produit ou service	Colis	Quantité	Prix brut	Remise	Prix net	Montant HT net	Tva
3C3002 F	ENCRE ROUGE 032 FLEXO LAM		884 KG	810.00		810.00	716 040.00	19.00
3C4002 F	ENCRE REFLEX BLEU FLEXO LAM		680 KG	880.00		880.00	598 400.00	19.00
3C2006 F	ENCRE JAUNE PE FLEXO LAM		340 KG	756.00		756.00	257 040.00	19.00
3C4009	ENCRE BLEU CYAN PE FLEXO LAM		187 KG	775.00		775.00	144 925.00	19.00
3C3003	ENCRE ROUGE485 FLEXO LAM		100 KG	810.00		810.00	81 000.00	19.00
3C3003 F	ENCRE ROUGE 485 FLEXO LAM		289 KG	810.00		810.00	234 090.00	19.00
3C6004 F	ENCRE VERT 355 C FLEXO LAM		884 KG	820.00		820.00	724 880.00	19.00

الملحق رقم 02

Assiette	Tva	Montant
2 756 375.00	19.00 %	523 711.25

tal HT net revente	2 756 375.00
tal HT net prestations	

Brut hors taxes	2 756 375.00
(-) remise	
Net commercial	2 756 375.00
Total Tva	523 711.25
Total taxes	
Droits de timbre	
TOTAL TTC	3 280 086.25
(-) acomptes	
NET A PAYER	# 3 280 086.25

Page 1 et fin

Arrêté la présente facture à la somme de :
TROIS MILLIONS DEUX CENT QUATRE VINGT MILLE QUATRE VINGT SIX DINARS ET 25 CENTIMES

الملحق رقم 03

SARL KAMLA CHIMICAL
11 Route de Sidi Fredj Staouèli- Alger
Tél/ Fax : 021.39.27.46
sarlkamlachimical@gmail.com

N° RC : 11 B 1004644
N° AI : 16450157011
IF : 001116100464438
RIB : 02100023113000950 8 CLE 46

KAMLA CHIMICAL

FACTURE

SOEXPLAST SPA
Adresse : Z.I - BP 128 ZI DRAA ESSAMAR MEDEA
Médéa - TRANSFORMATION PLASTIQUE
NIF : 099926034228359 N° Art. : 26540819421
NIS : 099926540671116 RC : 99 B0342283 00/26
Code client : CL0227

N° Facture	Date	Code client	Nom client	Echéance	Observations
FV0061/23	06/02/2023	CL0227	SOEXPLAST SPA	13/02/2023	Bon de livraison N BL0061/23

Code	Désignation	Qte	P.U HT	Rem	TVA	Montant H
ART0021	Methoxy propanol	19 960	579.83 Da		19	11 573 406.80 D

Base HT	% TVA	Montant TVA
11 573 406.80 Da	19 %	2 198 947.29 Da

Mode de règlement : Paiement à terme

Total HT	11 573 406.80 D
TVA	2 198 947.29 D
NET A PAYER	**13 772 354.09 D**

Arrêté la présente facture à la somme de : TREIZE MILLIONS SEPT CENT SOIXANTE DOUZE MILLE TROIS CENT CINQUANTE QUATRE DINARS ET NEUF CENTIMES

الملحق رقم 04

COMMERCIAL INVO

ال Basic Industries Corporation (SABIC)
5 Airport Branch Rd 2871 Qurtubah District 11422 Riyadh
Riyadh Region SA PO Box: 5101
Supplier Company VAT reg:300000316410003

سابك
sabic

Customer No:	10166150	**Invoice Date:**	2022.12.15	**Due Date:**	2023.01.29	**Invoice No:**	202083650
Customer Vat reg:							

Bill To
SPA SOEXPLAST Zone industrielle, commune Draa essemar,
MEDEA CODE NIF: 099926034228359

From: Jeddah, Saudi Arabia — **To:** Alger, Algeria

Means of Transport: VESSEL — **PaymentTerms:** Cash with Documents

Shipment Date 2022.12.15 — **Delivery Terms:** CFR ALGER MES

Item	Description	Qty	Units	Price	Curr/Unit	TaxCode	TaxAmt	Amount	Total
0010	LLDPE 118WJ	198.000	MT	1,200.00	USD/MT	1G 0% VAT (Output - Export) Tax amount in (SAR): 0.00	0.00	237600.00	

Customer ref: EC-MAP1502-2022 **Sales Ord No:** 4318757 **Item Total** 237,600.00
Delivery No: 805478208 **Shipment No:** 8059837
Packaging Description
148 = Palletized 55 Bags (of 25 KG)
Total 7,920 Bag
on 144 Pallet

We certify that the goods are of Saudi Arabia Origin

_WE CERTIFY THAT THE ABOVE GOODS ARE OF SAUDI ARABIA ORIGIN |OCEAN FREIGHT USD 44,000.00 |F O B VALUE USD 193,600.00 |TOTAL PRICE CFR USD 237,600.00

GOOD MANUFACTURED OUT OF FREE ZONE

Dom Le 11/01/2023

BERKANI Abdesselam
Chef de Service
Commerce Extérieur PA

2023 A 10 00003 USD

SABIC SALES TERMS AND CONDITIONS:
For Contractual Sales:
This Invoice is subject to the provisions of the Supply Agreement entered into between the Parties, the terms and conditions of which are hereby incorporated as though set forth in full herein.
For Spot Sales:
The sale of the above products will be subject to SABIC's General Terms and Condition of Sales, which shall supersede all prior terms and conditions and any and all terms and conditions from the Customer / Buyer, related to the sale of the above products, that can be accessed at https://www.sabic.com/en/images/SABIC-general-terms-and-conditions-of-sale_tcm1010-6117.pdf

NEDJHIOUI AM
Directeur d'Agence P.I

Total Tax: 0.00
Total Tax in (SAR):0.00

Total: 237,600.00 USD

Amount in Words USD TWO HUNDRED THIRTY-SEVEN THOUSAND SIX HUNDRED

Page: 1 of 1

الملحق رقم 05

SOEXPLAST Epe / Spa au Capital de 347 900 000 DA
BP n 128 Draa - Smar Médéa
Tel : 025 76 67 52 Fax 025 76 67 98
E Mail enpcsoexplast @ yahoo fr
Web www soexplast com

Intertek

DIRECTION GENERALE

Médéa le: 25/10/2021

FICHE TECHNIQUE - COUTS DE REVIENT/ T

Client : DIVERS CLIENTS

PRODUIT : FILM POCHETTE LAIT PAST

Matiéres Premiéres	PA/HT	U/M	Formulation			O.B.S
Designations			Q/consom.	%	Côut	
PEBD R	278 000,00	T	0	37%	102 860,00	
PEBD L	240 000,00	T	0	60%	144 000,00	
COLORANT BLANC	360 615,98	T	0	3%	10 818,48	
TOTAL MP		T	0	100%	257 678,48	
Dechet		T		5%	12 883,92	
S/TOTAL 01					270 562,40	
ENCRE	0,00	T			3 512,77	
MANDRINS en carton	67,00	u	48,00		3 216,00	
ALCOOL +ACETATE + METOXY					3 915,63	
RACLLE		ML			72,94	
ADHESIF DOUBLE FACE		ML			248,50	
SCOTCH Maron		ML			64,08	
S/TOTAL 02					11 029,92	
SUREMBALAGE						
SACS	8,00	U	48		384,00	
ETIQUETTE P/M	0,80	U	48		38,40	
ETIQUETTE G/M	1,20	U	1		1,20	
ETIRABLE	209	T	1,000		209	
PALETTE	670	U	1,000		670	
S/TOTAL 03					1 302,89	
ENERGIE					1 817,22	
EAU					48,45	
AMMORTISSEMENT					9 828,02	
FRAIS PERSONNEL					20 886,52	
LIVRAISON					1 474,48	
S/TOTAL 04					34 054,69	
S/TOTAL (1+2+3+4)					316 949,90	
TAP				1%	3 280,00	
TOTAL GENERAL					320 229,90	

CÔUTS DE REVIENT H.T		320 229,90	
CÔUTS DE REVIENT T.T.C		349 050,59	
MARGE SUR COUTS DE REVIENT HT (%)		7 770,10	2,43%
PRIX DE VENTES H.T		328 000,00	
PRIX DE VENTES T.T.C	9%	357 520,00	
MARGE SUR COUTS DE REVIENT T T C / PV. HT		8 469,41	2,43%

الملحق رقم 06

E.P.E Soexplast spa Société d'extrusion Plastique au Capital de 347.900 000

Z I Draa Smar Médéa
Tél. 025 79 67 [illegible] Fax: 025 79 67 98
RC n° 99 B 0342283 n° Art. 265 406 194 21 C.F n° 099 926 034 228 359
Cpte n° 00200026260266212762

Intertek

FACTURE A TERME N° : 000080 Date : 21/02/2022

ent : 44T003 GIPLAIT LAITERIE DES ARRIBS
resse : LES ARRIBS . WILAYA DE AIN DEFLA
.S : 099744060457124 R.C : 97.B.762017
icle d'imposition: 44060761116

mmande : 000029 Du : 17/02/2022
)NTRAT 2022

B.L n° : 000108 Du : 21/02/2022

Mode Reglement : En Compte
Réf. Reglement : Chéque
Date Echéance : 21/02/2022

Réf.	Description du Produit	U.M	Quantité	Prix H.T	Montant H.T	T.V.A	Mt TVA
003P44	FILM POCHETTE LAIT PAST.Tri-couches 324 mm x75 µ. 573 BOBINES ... Y COMPRIS BL N° 94 DU 16/02/2022	KG	12 773,00	328,00	4 189 544,00	9,00	377 058,96

	TVA 9%
HT	4 189 544,00
TVA	377 058,96

Montant Hors Taxes 4 189 544,00

Montant TVA 377 058,96

Montant TTC 4 566 602,96

Arrêté la présente facture à la somme de :
ITRE MILLIONS CINQ CENT SOIXANTE SIX MILLE SIX CENT DEUX DINARS
QUATRE-VINGT SEIZE CENTIMES

oli par :

GROUPE ENPC

GROUPE ENPC
SOEXPLAST MEDEA
Exercice 2022

الملحق رقم 07

DATE: 15/01/2023
HEURE: 08:24
PAGE: 1

PIECE COMPTABLE

Décembre

N° : 000014

Journal : 8 OPERATIONS DIVERSES
Date : 31/12/2022
Référence
Libellé : FACTURE NON PARVENUS DAHMANI TAREK BLIDA

Lig	Compte	Tiers / CC / C.Bqe	VTR	Libellé	Debit	Crédit
001	3260	TUBESC		FACTURE NON PARVENUS DAHMANI TAREK BLIDA	966 960,00	
002	4080	T09121	D1	FACTURE NON PARVENUS DAHMANI TAREK BLIDA		966 960,00
				Total Piéce	966 960,00	966 960,00

Etabli par :
SOEXPLAST

Visé par :

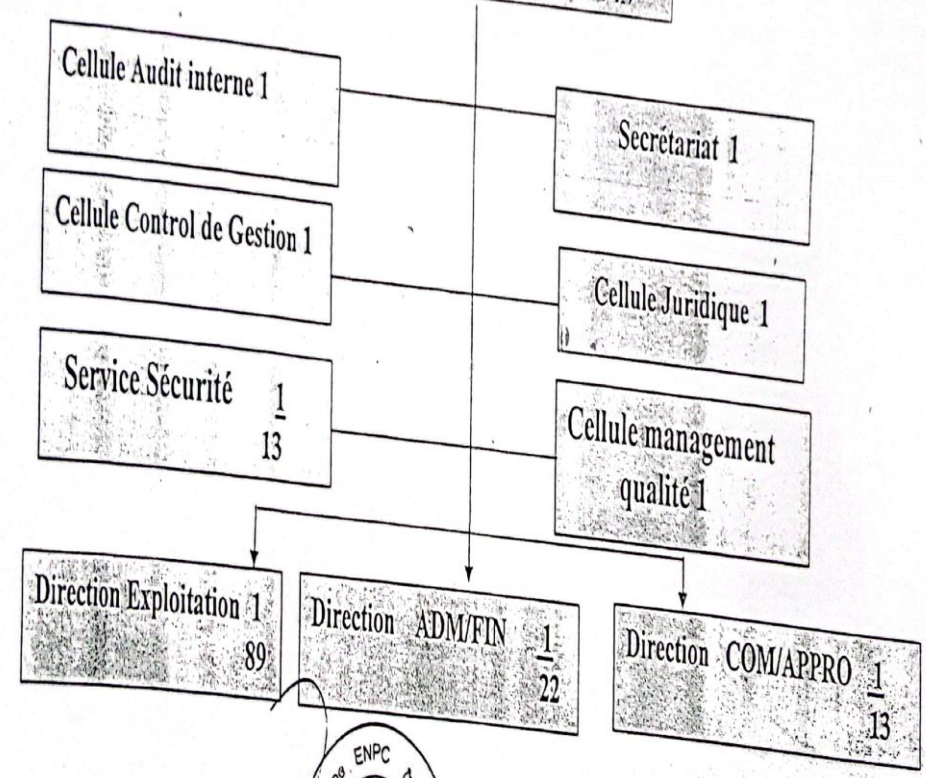
الملحق رقم 08

GROUPE ENPC

SOEXPLAST Epe / Spa au Capital de 347 900 000 DA
BP n° 128 Draa – Smar Médéa
Tel : 025. 61 01 52 Fax : 025. 61 02 08
E. Mail : soexplast @ yahoo.fr
Web : www. soexplast.com

SGS

Organigramme Soexplast



Le Président du Conseil
D'Administration

M. KHELAIEF

Site : Unité de production de film plastique

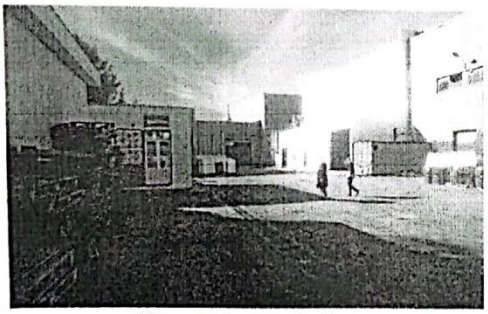
Analyse des pièces et titres : Acte de vente modificatif publié le 21 février 2004 par la conservation foncière de Médéa, volume 220, numéro 21, établi par la Direction des Domaines de la wilaya de Médéa.

Nature juridique : ENTREPRISE NATIONALE DE PLASTIQUE ET CAOUTCHOUC DE LA WILAYA DE MEDEA

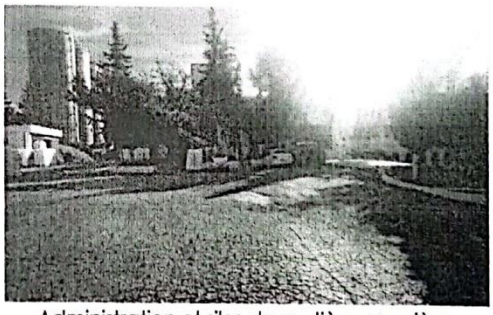
Désignation : Unité de production de films plastiques composé d'un bloc administratif, de hangars de production, de silos et hangars de stockage répartis sur une surface de 47 727 m², le site est raccordé à tous les réseaux et servitudes.

Délimitation : Situé en zone rurale, dans le territoire de la commune de Draa-Esemmar, Daïra et Wilaya de Médéa, en bordure de la route nationale numéro 18, délimité comme suit :

Nord : RN 18
Sud : Piste, vergers et habitations
Est : Piste
Ouest : Piste



Hangar de production



Administration et silos de matière première



Hangar de stockage



Image Google Earth

Estimation : suivant les cours des terrains sur le marché dans le secteur, nous l'estimons à **Quinze Mille Dinars le m²**, soit un montant global de **Sept Cent Quinze Million Neuf Cent Cinq Mille Dinars.**

Surface m²	Valeur du m² en DA	Valeur globale en DA
47 727	15 000	715 905 000

الملحق رقم 10

SARL KAMLA CHIMICAL
11 Route de Sidi Fredj Staouèli- Alger
Tél/ Fax : 021.39.27.46
sarlkamlachimical@gmail.com

N° RC : 11 B 1004644
N° AI : 16450157011
IF : 001116100464438
RIB : 021000231130009508 CLE 46

KAMLA CHIMICAL

BON DE LIVRAISON

SOEXPLAST SPA
Adresse : Z.I - BP 128 ZI DRAA ESSAMAR MEDEA
Médéa - TRANSFORMATION PLASTIQUE
NIF : 099926034228359 N° Art. : 26540819421
NIS : 099926540671116 RC : 99 B0342283 00/26
Code client : CL0227

N° Bon de livraison	Date	Code client	Nom client	Echéance
BL0061/23	06/02/2023	CL0227	SOEXPLAST SPA	13/02/2023

Code	Désignation	Qte	P.U HT	Rem	TVA	Montant HT
ART0021	Methoxy propanol	19 960	579.83 Da		19	11 573 406.80 Da

Base HT	% TVA	Montant TVA
11 573 406.80 Da	19 %	2 198 947.29 Da

Mode de règlement : Paiement à terme

Total HT	11 573 406.80 Da
TVA	2 198 947.29 Da
NET A PAYER	**13 772 354.09 Da**

Arrêté le présent bon de livraison à la somme de : TREIZE MILLIONS SEPT CENT SOIXANTE DOUZE MILLE TROIS CENT CINQUANTE QUATRE DINARS ET NEUF CENTIMES

1/1

Intertek

CATEGORIE D'ARTICLE

DATE VISA

MAGASINIER

VISA

DESIGNATION	SYMBOLE	U	QD	QF	M	P.U.	MONTANT

الملحق رقم 11

BON DE SORTIE № 00131

RECEPTIONNAIRE

DATE VISA

TOTAL

SOEXPLAST Epe / Spa au capital de 347 900 000 DA
BP n° 128 Draa-Smar – MEDEA
☎ : 025 79 67 52 - Fax : 025 79 67 98
Email : soexplast@yahoo.fr
Web : www.soexplast.com
RC N° 99 B 034 22 83 – NIF : 0999 260 342 289 59 - NIS : 0999 2654 067 11 16 - N° Imposition : 26 54 08 19 421

Intertek

Réf. DA/DMC
Emetteur :

BON DE COMMANDE

N° 00563 du .....

Fournisseur :
Adresse :
Tél. : Fax :
Pers. à contacter :

N°	Désignation	U.M.	Quantité	P. U.	Montant total (DA)
	الملحق رقم 12				
				Montant HT	
Obs. :				TVA 19 %	
				Montant TTC	

Fonctions	Le Chef de Service Appro.	Le D/Com - Appro.	Le D. A. F	Le Directeur Général
Nom				
Date				
Visa				

GROUPE ENPC

Intertek

cofrac

NOM FOURNISSEUR : .....

N° COMMANDE : .....

DESTINATAIRE : .....

MOYEN LIVRAISON : .....

Symbole	Quantité commandée	Quantité livrée	DESIGNATION	PRIX Unitaire	OBSERVATIONS
			الملحق رقم 13		

Le Chef Contrôleur	*Le Chef de service*	*Service Destinataire*	**FICHE DE RECEPTION** № 03517
VISA	VISA	VISA	DATE DE RECEPTION : .....

م.و.ب.م

مركب تحويل البلاستيك
بالمدية
ذراع السمر ص.ب 10
مصلحة البيع

بطاقة المخزون

رقم : ...../

المنتوج : .....

العرض : ..... مم. السمك : ..... ميكرون

ثمن البيع : .....

ثمن الكلفة : .....

الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج :

.....

مطبعة م. بن خوشة ـ المدية

الرقم التسلسلي	التاريخ	رقم الفاتورة	دخول		خروج		مخزون		ملاحظات
			الكمية	وحدة القياس	الكمية	وحدة القياس	الكمية	وحدة القياس	

الملحق رقم 14

الملحق رقم 15

GROUPEACS
FILIALE SOEXPLAST SPA
BP N° 128 DRAA ESSMAR-MEDEA

Direction Adm. & Finances.

DEMANDE DE PAIEMENT

Nom émetteur: _____ Fonction: _____

Mode de paiement: Chèque ☐ Virement ☐ Espèces ☐ ☐

Montant en chiffres _____

Montant en lettre _____

Bénéficiaire: _____

Objet de L'opération: _____

☐ Avance - Motif: _____

☐ Paiement Factures (N°. Date. Mt) _____

Références de paiement :

- Mt en espèces (Lettres & chiffres) _____
- Chèque (N°, Date, Mt) _____
- Virement (N°, Date, Mt, Cpte) _____

Observations:

	Le Chef de service Appros	Le Diercteur Com & Approv	Le Directeur ADM & Finance	Le Directeur Général.
NOM	S.BOUKHELKHAL	S. BENBAHA	A. HENTABLI	A.ADJA
DAT E				
VISA				

Document enregistré et classé avec factures payées.

الملحق رقم 16

SOEXPLAST EPE/SPA au capital de 347.900.000 DA
Z.I Draa_Smar Médéa BP N° :10 Médéa/ Algérie
☎: 025 79 67 52 🖷: 025 79 67 98
Site web: www.soexplast.com E-mail: soexplast@yahoo.fr

Le Date

BON SORTIE SECURITE N°

CLIENT:		

DISIGNATION DE PRODUIT	UM	QUANTITE	UNITE COMPTAGE	NOMBRE	QUANTITE

	RESP. EXPEDITION	TRANSPORTEUR	TYPE	MATRICULE	CODE ILAYA
NOM					
VISA					

DESTINATAIRES.
Original Service securite.
1 Copie Service vente

IMP COM N 05 REV 00

SOEXPLAST EPE/SPA au capital de 347.900.000 DA
Z.I Draa_Smar Médéa BP N° :10 Médéa/ Algérie
☎: 025 79 67 52 🖷: 025 79 67 98
Site web: www.soexplast.com E-mail: soexplast@yahoo.fr

COM / VENTES

BON D'ENLEVEMENT

DATE:

CLIENT:

N°	DESIGNATION DES PRODUITS	U/M	QUANTITE A LIVRER	CASES RESERVEES AU GESTIONNAIRE STOCKS QUANTITE REELLEMENT CHARGEE U.COMPT.	NOMBRE	QUANTITE
1						
2						
.....						

LE SERVICE VENTE		GESTIONNER DES STOKS
NOM :	.....	.....
FONCTION	.....	.....
VISA :		

DESTINATAIRES : 1-Original Facturation 1-Copie Gestion stocks

SOEXPLAST EPE/SPA au capital de 347.900.000 DA
Z.I Draa_Smar Médéa BP N° :10 Médéa/ Algérie
☎: 025 79 67 52 🖷: 025 79 67 98
Site web: www.soexplast.com E-mail: soexplast@yahoo.fr

COM / VENTES

BON D'ENLEVEMENT 0 DATE:

CLIENT:

N°	DESIGNATION DES PRODUITS	U/M	QUANTITE A LIVRER	CASES RESERVEES AU GESTIONNAIRE STOCKS QUANTITE REELLEMENT CHARGEE U.COMPT.	NOMBRE	QUANTITE
1	0	KG	0	0	0	0
2				0		
				0		
.....						

LE SERVICE VENTE		GESTIONNER DES STOKS
NOM :	.....	.....
FONCTION	.....	.....
visa :		

DESTINATAIRES : 1-Original Facturation 1-Copie Gestion stocks

MP N°:23/DC

الملحق رقم 17

الملحق رقم 18

DATE 13/03/2023

Fiche Article

Article :	0101007	PEBD LINEAIRE AVEC AGENT GLISSANT

Famille :	01	PEBDL LINEAIRE
Sous Famille :	0101	PEBDL LINEAIRE AVEC A.G
Unité de Mesure	T	TONNE

Description

PEBD LINEAIRE AVEC AGENT GLISSANT

Niveau :	0,00	Qte de Répprovisionnement :	0,00
Délai :	0	Stock de Sécurité :	0,00
Quantité en Stock :	424,00	Coût d'achat :	189 612,61

Qte Inventaire :	0,00	Article réparable :	Non
Date Inventaire		Article Périssable	Non

SOEXPLAST I FIL/SPA au capital de 347 900 000 DA
Z I Draa_Smar Medéa BP N° 10 Médéa/ Algérie
[illegible] 025 79 67 52 025 79 61 98

FILIALE SOEXPLAST MEDEA
SERVICE VENTES

ETAT DES STOKS N° 59

lundi 28 février 2022

DESIGNATIONS PRODUITS	CLIENTS	PRIX DE REVIEN	STOCK INITIAL QUANTITE	STOCK INITIAL VALEUR	ENTREES QUANTITE	ENTREES VALEUR	SORTIES QUANTITE	SORTIES VALEUR	STOCK FINAL QUANTITE	STOCK FINAL VALEUR	OBSERVATIONS
FILM POCHETTE LAIT PAST	GIPLAIT LAITRIE ROUIBA								0		
FILM POCHETTE LAIT PAST	LAITRIE BECHAR								0	0,00	
FILM POCHETTE LAIT PAST	GIPLAIT LAITRIE SBA								0	0,00	
FILM POCHETTE LAIT DE VACHE ECREME	LAITRIE MASCARA								0	0,00	
FILM POCHETTE LAIT PAST	LAITRIE mostaganem								0	0,00	
FILM POCHETTE LAIT PAST	LAITRIE COLAITAL								0	0,00	
FILM POCHETTE LAIT PAST	LAITRIE TIARET								0	0,00	
FILM POCHETTE LAIT PAST	LAITRIE ARRIB								0	0,00	
FILM POCHETTE LAIT PAST	LAITRIE SWELAIT								0	0,00	
SOUS TOTAL "FILM POCH LAIT"		321,00							0	0,00	
FILM AVERTISSEUR ROUGE	SARPI AIN AMINAS	230							0	0,00	
FILM AVERTISSEUR ROUGE	SARPI AIN AMINAS								0	0,00	
SOUS - TOTAL "FILM CONDITIONNEMENT"		316,00							0	0,00	
FILM ETIRABLE									0		
SOUS - TOTAL "FILM ETIRABLE		191,00							0	0,00	
FILM THERMORETRABLE 430MMX80µ									0		
SOUS - TOTAL "FILM THERMORETRACTABLE"		305,00							0	0,00	
FILM AGRICOL TRANSPARANT 4400MMX180µ	SOCOPLAST ORAN								0	0,00	
SOUS - TOTAL AGRECOL		302,00							0		
SAC NEUTRE 500X400MM x30µ	MAPPAP	199,00							0	0,00	
SAC NEUTRE IMPRIME 1070X600 MM x50µ	AIR ALGERIE	199,00							0	0,00	
HOUSSE NEUTRE 1300X1250MMX180µ	GICA CHELEF								0	0,00	
HOUSSE NEUTRE 1700X1300MMX180µ	GICA CHELEF								0	0,00	
SAC NEUTRE 900X330MMX45µ	ALGOST								0	0,00	
TOTAL SACHERIES & GAINE EN PEBD		299,00							0	0,00	35100/s
SAC POUBELLE GM JAUNE 700XMM1000MMX45µ	DICLIENT								0	0,00	2700/S
SAC POUBELLE GM ROUGE 700XMM1000MMX45µ	DICLIENT	112							0	0,00	33400/S
SAC POUBELLE GM NOIR 700XMM1000MMX45µ	DICLENT								0	0,00	12600/S
SAC POUBELLE GM VERT 700XMM1000MMX45µ	DICLENT								0	0,00	
SOUS - TOTAL		135,00							0	0,00	
TOTAL GENERAL											

IMP VEN N 11 REV 00

الملحق رقم 19

Fiche de Livraison الملحق رقم 20

Date : 21/04/2025

Service Production

UM: Kg

MACHINE	SPECIFICATION PRODUIT	CLIENTS	EQUIPE: DE 07 H à 19 H 08	EQUIPE: DE 19 H à 7 H 07	TOTAUX	CONSIGNES
B/Gros	PLP2	Saida	1084 1105 - 1085 - 1129 Mdo 1093 - 1080		7648 ✓	
B/Gros	PLP2	Sucrerhal ✓		1150 - 1135 - 1110 565	3960 ✓	
B/Gros	PLP2	S.B.A.		1110 - 1093	2203 ✓	
TOTAL			9863 ✓	6163 ✓	16026	

Nom et Prénom : Chef Section Planni et Programme

VISA ... CHERRI Da

IMP PRD N° 05 REV 00

الملحق رقم 21

Mouvement des produits

GROUPE ENPC
FILIALE SOEXPLAST
SERVICE VENTES

mercredi 20 avril 2022

N°	DESIGNATIONS DES PRODUITS	CLIENTS	QUANTITE ENTREE	QUANTITE SORTIE	OBSERVATIONS Entrée/u	OBSERVATIONS Sortie/u
1	FILM POCHETTE LAIT PAST	LAITRIE COLAITAL				
2	FILM POCHETTE LAIT DE VACHE EL HAYET	LAITRIE SAIDA				
3	FILM POCHETTE RAIB	LAITRIE MOSTAGANEM				
4	FILM POCHETTE L BEN	LAITRIE MOSTAGANEM				
5	FILM POCHETTE LAIT PAST	LAITRIE MOSTAGANEM				
6	FILM POCHETTE LAIT PAST	LAITRIE SAIDA				
7	HOUSSE 1000MM X160µ	GICA MEFTAH				
8	SAC POUBELLE GM JAUNE	D/C				
9	FILM THERMORETRACTABLE 1900MMX160µ	SERVICE PRODUCTION				
10						
11	#REF!					
12						
13						
14						
15						
16						
	TOTAL GENERAL					

IMP VEN N 13 REV 00